الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

التقرير السنوي
لانتهاكات الحقوق والحريات النقابية
في المنطقة العربية 2025

الإغراق التشريعي.. عنوانا جديدا للتضييق على الحقوق والحريات النقابية

التقرير السنوي لانتهاكات الحقوق والحريات النقابية في المنطقة العربية 2025

"الإغراق التشريعي.. عنوانا جديدا للتضييق على الحقوق والحريات النقابية"

الفهرس

تمهيد: 2025 سنة التناقضات الكبرى 6

تونس: علاقات ثلاثية بعنوان سنة بيضاء 7

المغرب: قانون الإضراب يكبل العمال ويصادر حقهم في الاحتجاج 12

موريتانيا: تحسن ولو بخطى ثقيلة 17

ليبيا: عندما يتحد الفرقاء السياسيون على إضعاف النقابات 22

الجزائر: قانون يعيد هندسة النقابات على مقاس السلطة 27

مصر: الإغراق القضائي لإضعاف النقابات 32

فلسطين: الاحتلال يهدم كل شيء 37

الأردن: 17 نقابة لقوى عاملة بـ2.5 مليون 42

لبنان: التصنيف والفرز السياسي لإضعاف النقابات 45

سوريا: نقابات تتلمس طريقها وسط تقلبات سياسية 51

العراق: تشريعات وممارسات على مقاس النقابة الواحدة 56

اليمن: الحرب تسحق العمال وممثليهم 61

سلطنة عمان: إصلاحات بآفاق واعدة.. في انتظار ازالة القيود على العمل النقابي 67

الكويت: تعليق الحياة السياسية يخنق النقابات ويقيد حركتها 72

البحرين: تضييقات كل سنة 76

السعودية: لا نقابات خارج السيطرة 82

قطر: تآكل الإرث الحقوقي العمالي لكأس العالم 86

خلاصات ختامية 91

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

كلمة السكرتير التنفيذي

يعكس هذا التقرير الصوت الجماعي للحركة النقابية في المنطقة العربية صوت العمال والعاملات، والعمال المهاجرين، والنقابيين الذين يواصلون تنظيم أنفسهم والدفاع عن حقوقهم رغم بيئات تتسم بالضغط والتقييد المتزايد.

وهو يستند إلى واقع معيش في مواقع العمل وعبر مختلف القطاعات والبلدان، حيث لا يزال التمتع بالحقوق الأساسية، وعلى رأسها حرية التنظيم النقابي، والمفاوضة الجماعية، والحوار الاجتماعي، يواجه تحديات جدّية ومتكررة.

تُظهر المعطيات الواردة في هذا التقرير اتساع الفجوة بين الالتزامات القانونية والممارسات الفعلية. ففي حين تنص الأطر الدستورية والتشريعية في العديد من البلدان على حماية هذه الحقوق، فإن تطبيقها على أرض الواقع يظل محدودًا أو مقيّدًا.

كما يبرز اتجاه مقلق يتمثل في التزايد الملحوظ لاستخدام أدوات تشريعية وتنظيمية بما في ذلك القوانين المتعلقة بالأمن والنظام العام والفضاء الرقمي بطرق تؤثر سلبًا على القدرة المشروعة للعمال ومنظماتهم على التعبير والتنظيم والمطالبة بحقوقهم. وتطرح هذه التطورات تساؤلات جدية بشأن مدى الامتثال لمعايير العمل الدولية، ولا سيما اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 و98.

وفي موازاة ذلك، يواجه العمال في المنطقة تحديات اقتصادية واجتماعية متفاقمة، تشمل ارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع القدرة الشرائية، واتساع الفوارق الاجتماعية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية النقابات المستقلة والتمثيلية كفاعل أساسي في تعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار والتنمية الشاملة.

غير أنّ العديد من المنظمات النقابية لا تزال تعمل في بيئات تفتقر إلى الضمانات الكافية، حيث تواجه قيودًا إجرائية ومؤسسية، وفي بعض الحالات، تدابير تمسّ بحرية عملها أو تستهدف أعضاءها وقياداتها. وتتفاقم هذه التحديات بالنسبة للعاملات والعمال المهاجرين، الذين غالبًا ما يتعرضون لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز والإقصاء.

وفي سياقات النزاعات والهشاشة، تتعرض الهياكل النقابية لمزيد من الإضعاف، مما يحدّ من قدرة العمال على الوصول إلى الحماية والتمثيل في لحظات حرجة.

ورغم هذه التحديات، يبرز التقرير أيضًا مجالات يمكن البناء عليها، لا سيما حيث يتم احترام وتعزيز الحوار الاجتماعي الشامل. وتُظهر هذه التجارب أن المقاربات القائمة على الحقوق تساهم في تعزيز الصمود والتماسك الاجتماعي، وتدعم مسارات التنمية المستدامة.

ويؤكد الاتحاد العربي للنقابات أن احترام الحقوق الأساسية في العمل يشكّل التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا، وركيزة أساسية للحكم الرشيد ولتحقيق انتقال عادل.

وفي هذا الإطار، لا يمكن الحديث عن إصلاح ذي مصداقية في ظل تقييد العمل النقابي، ولا عن حوار اجتماعي فعّال دون نقابات مستقلة، ولا عن تنمية مستدامة دون ضمان الاحترام الكامل لحقوق العمال في القانون والممارسة.

إنّ استمرار هذه الفجوة بين الالتزامات والواقع لا يشكّل فقط إخلالًا بالمعايير الدولية، بل يهدد أسس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. فإضعاف النقابات المستقلة لا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار، بل إلى تعميق الأزمات، وإلى إقصاء العمال من صنع السياسات التي تمسّ حياتهم اليومية. وعليه، فإن المرحلة الراهنة تتطلب إرادة سياسية واضحة، وإجراءات ملموسة، ومساءلة حقيقية لضمان احترام الحقوق النقابية، ليس كخيار سياسي، بل كشرط أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

يمثل هذا التقرير مساهمة في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وفتح مساحات حقيقية للحوار والإصلاح. كما يشكّل دعوة متجددة لجميع الأطراف المعنية حكومات وشركاء اجتماعيين ومجتمع دولي للاضطلاع بمسؤولياتهم في ضمان الإعمال الفعلي للحقوق النقابية.

فبدون ذلك، ستظل الفجوة قائمة، وستظل العدالة الاجتماعية هدفًا مؤجلًا.

هند بن عمار
السكرتير التنفيذي للاتحاد العربي للنقابات

تمهيد: 2025 سنة التناقضات الكبرى

دخلت المنطقة العربية سنة 2025 وهي مثقلة بإرث من التحديات الهيكلية، حيث وقف العمل النقابي في عين العاصفة. فمن جهة، استعرت الأزمات المعيشية نتيجة معدلات التضخم التاريخية وانهيار العملات المحلية، ومن جهة أخرى، واجهت الحركات العمالية ترسانة من القوانين «التقنية» و«الأمنية» التي استُخدِمت لتقويض استقلاليتها. يمكن وصف عام 2025 بأنه عام "تأميم المطالب"، حيث سعت أغلب الحكومات لتحويل النقابات من منصات نضالية إلى مؤسسات للرعاية الاجتماعية والولاء السياسي.

أولاً: المشهد التشريعي.. «القانون كأداة للضبط"

تميز عام 2025 بظاهرة «التشريع الاستباقي»؛ حيث لم تكتفِ السلطات بالمنع الميداني، بل سنت قوانين جعلت من النشاط النقابي المستقل مغامرة قضائية:

- ✦ تغول قوانين الجرائم الإلكترونية: في دول مثل مصر، والكويت، والبحرين، وتونس استُخدمت قوانين مكافحة جرائم المعلوماتية لملاحقة النقابيين بسبب «منشورات رقمية» انتقدت الأوضاع المعيشية، وصُنفت تلك الانتقادات في 2025 كـ «تكدير للسلم العام» أو «نيل من هيبة الدولة".

- ✦ سلاح العزل السياسي والمهني: برز في البحرين والكويت استخدام القوانين السيادية لتقييد حق الترشح لقيادات نقابية، مما أدى إلى إفراغ الانتخابات النقابية من محتواها التنافسي.

- ✦ الانفصام الدستوري: ظلت الدساتير العربية في 2025 تنص على حرية التنظيم، لكن القوانين الفرعية (مثل قوانين الإرهاب والتظاهر) أفرغت تلك النصوص من فاعليتها، مما جعل ممارسة الحق النقابي في أغلب العواصم العربية «حقاً نظرياً» مع وقف التنفيذ الميداني.

ثانياً: دول النزاع.. «النقابة كرهينة للحرب"

في بؤر الصراع مثل اليمن وسوريا، وصل العمل النقابي في 2025 إلى مرحلة «الموت السريري":

- ✦ تحولت النقابات إلى أذرع تعبئة للقوى المسيطرة على الأرض، حيث واجه المعلمون والأطباء في صنعاء ودمشق في 2025 خطر الاعتقال أو الفصل التعسفي لمجرد المطالبة بالرواتب المنقطعة.

- ✦ استُبدلت التعددية النقابية بـ "لجان أمنية" مغلفة بإطار نقابي، مهمتها مراقبة الموظفين وتدجين أي حراك مطلبي قد يهدد استقرار سلطات الأمر الواقع.

ثالثاً: التحولات في الخليج.. بين "العصرنة" و"التقييد"

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي في 2025 تبايناً ملحوظاً:

- ✦ سلطنة عمان: قدمت نموذجاً إيجابياً من خلال تفعيل قانون العمل الجديد وصندوق الحماية الاجتماعية، مما أعطى نفساً جديداً للحوار الاجتماعي الثلاثي.

- ✦ الكويت: عاشت انتكاسة نقابية في 2025 بعد حل البرلمان وتعليق الدستور، مما أفقد النقابات «المظلة الرقابية» وجعلها في مواجهة مباشرة مع المراسيم السلطوية.

- ✦ نظام الكفالة: رغم الإصلاحات المعلنة، ظل نظام الكفالة في أغلب دول الخليج (مثل تقييد إذن المغادرة في الكويت 2025) عائقاً أمام تمتع العمالة الوافدة بحقوق التنظيم النقابي الحقيقي.

تونس:
علاقات ثلاثية بعنوان سنة بيضاء

مقدمة:

مثّلت سنة 2025 منعطفاً دقيقاً في مسار الحقوق والحريات في تونس، حيث تداخلت فيها طموحات «الدولة الاجتماعية» مع تحديات التضييق على الفضاء المدني والسياسي. فبينما سعت السلطة التنفيذية إلى إعادة تعريف العقد الاجتماعي عبر إجراءات تشريعية استهدفت الفئات الهشة، ظل ملف الحريات العامة والممارسة النقابية يواجه اختبارات عسيرة تحت وطأة ترسانة قانونية مثيرة للجدل، وعلى رأسها المرسوم 54.

على الصعيد النقابي، شهدت العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة التونسية حالة من الجمود والتباع، ولم يمنع ذلك في تسجيل تقاطعات أهمها انتزاع مكاسب تاريخية لآلاف العمال من خلال إنهاء منظومة المناولة، ولا ينفي ذلك أن المركزية النقابية التونسية واجهت في المقابل ضغوطاً هيكلية وقانونية حدّت من قدرتها على التأثير في السياسات العامة. وفي موازاة ذلك، تم رصد تحول في الأشكال الاحتجاجية التي أصبحت أكثر عفوية وقاعدية، بعيداً عن الأطر التنظيمية التقليدية.

يهدف هذا التقرير إلى تفكيك مشهد الحقوق والحريات لعام 2025، من خلال رصد التقاطعات بين حرية التعبير، والحق في التنظم، والممارسة النقابية الميدانية. كما يسعى لتقديم قراءة موضوعية حول مدى مواءمة السلطة كممارسة مع الالتزامات الدولية لتونس، في ظل مناخ يطغى عليه خطاب «السيادة الوطنية» و»تطهير الإدارة»، مما يطرح تساؤلات جدية حول حدود هذا الخطاب وروزنامة تنفيذه.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي سنة 2025:

نمو الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الاقتصاد التونسي نموًا بنسبة 2.5% خلال عام 2025. وكان هذا الزخم قويًا بشكل خاص في الربع الأخير، حيث بلغ ذروته عند 2.7%.

محركات النمو:

كان القطاع الزراعي (بفضل تحسن هطول الأمطار)، والسياحة، والبناء، محركًا رئيسيًا لهذا الانتعاش.

التضخم:

لوحظ تحسن ملحوظ، حيث انخفض معدل التضخم إلى 5.3% في ديسمبر 2025، مقارنةً بنحو 7% في عام 2024. ومع ذلك، لا تزال أسعار المواد الغذائية تشكل ضغطًا، حيث ارتفعت بنسبة 6.1% في نهاية العام.

المالية العامة والدين

تشير إدارة الميزانية إلى تحسن نسبي، على الرغم من استمرار تحديات التمويل.

عجز الموازنة:

انخفض إلى حوالي 8.9 مليار دينار في عام 2025.

التمويل:

نجحت الدولة في حشد 92% من الموارد المخطط لها في قانون المالية لعام 2025، معتمدةً بشكل كبير على الاقتراض المحلي لتعويض صعوبات الحصول على التمويل الخارجي.

الدين الخارجي:

شهدت خدمة الدين انخفاضًا تقنيًا ملحوظًا في بداية عام 2026، لكن الضغط لا يزال مرتفعًا على المدى الطويل.

الوضع الاجتماعي والتوظيف

لا يزال المناخ الاجتماعي هشًا رغم تسجيل تحسن نسبي في مؤشرات الاقتصاد الكلي.
البطالة:

انخفض معدل البطالة انخفاضًا طفيفًا إلى 15.2% في نهاية عام 2025.

التفاوتات:

لا تزال البطالة تؤثر بشدة على الشباب (أكثر من 40%) والنساء.

الحماية الاجتماعية:

يواصل برنامج «آمن» الاجتماعي لعب دور محوري في الحد من الفقر، الذي يؤثر على حوالي 16% من السكان (أقل من 8.30 دولارًا أمريكيًا في اليوم).

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في تونس (رؤية تحليلية 2025)

الإطار الدستوري: المرجعية والأساس

تستند الحقوق والحريات في تونس سنة 2025 إلى دستور 25 جويلية 2022، الذي يمثل الهرم التشريعي للبلاد. خصص الدستور باباً كاملاً للحقوق والحريات، مؤكداً على أن الدولة تضمن للمواطنين والمواطنات الحقوق الفردية والعامة، وتكفل لهم ظروف العيش الكريم. ومن أبرز الضمانات التي كرسها النص الدستوري:

- الحق في الحياة والحرمة الجسدية: وهو حق لا يجوز النيل منه إلا في حالات قصوى يضبطها القانون.
- حرية الرأي والتعبير: المضمونة في الفصل 37، والتي تحظر الرقابة المسبقة.
- الحق النقابي وحق الإضراب: اللذان ظلا ركيزة أساسية للعقد الاجتماعي التونسي.

الترسانة التشريعية والقوانين المكملة

بعيداً عن النص الدستوري، تنظم مجموعة من القوانين والمراسيم تفاصيل هذه الحقوق، وقد شهدت سنة 2025 حراكاً تشريعياً لافتاً وفق بوابة الإرشاد القانوني:

- الحقوق الاجتماعية والشغلية: برزت كأولوية تشريعية من خلال إصدار نصوص قانونية تمنع المناولة، مما عزز الحق في «العمل اللائق» المضمن في المواثيق الدولية.
- الحماية الاجتماعية: ساهم قانون المالية لسنة 2025 في دسترة آليات جديدة للحماية، مثل «صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل»، وهو ما يعد تطويراً للحقوق الاقتصادية.
- مجلة الشغل ومجلة العقوبات: تظلان الإطارين التقليديين اللذين ينظمان حدود الحريات، مع وجود نقاشات مستمرة لتعديلهما بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

آليات الرقابة والحماية القضائية

لا قيمة للحق دون ضمانة قضائية تحميه. في تونس 2025، تضطلع مؤسسات معينة بهذا الدور:

- القضاء الإداري: الذي يعتبر الحصن المنيع ضد تجاوز السلطة، حيث يراقب دستورية وشرعية القرارات الإدارية التي قد تمس بحريات الأفراد.
- الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية: التي تراقب احترام الحق في الخصوصية في ظل الرقمنة الشاملة للإدارة.

إشكالية «النص والتطبيق» والتحديات المعاصرة

يشير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أن التحدي في 2025 لا يكمن في غياب النصوص، بل في كيفية تأويلها. تبرز هنا نقطتان للمتابعة:

- التوفيق بين الأمن والحرية: خاصة مع استمرار العمل بـ المرسوم 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات، والذي يراه حقوقيون متعارضاً في بعض جوانبه مع روح حرية التعبير.
- الالتزامات الدولية: تظل تونس ملتزمة بالمعاهدات الدولية التي صادقت عليها (مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية)، والتي تعتبر قانوناً أعلى من القوانين العادية.

وضعية الحقوق والحريات النقابية سنة 2025:

سجلت سنة 2025 تحولات عميقة في مشهد الحقوق والحريات النقابية، تراوحت بين تعزيز الحقوق المادية للعمال وتصاعد التوتر بين المنظمات النقابية والسلطة.

الإطار التشريعي: مكاسب اجتماعية وتحديات قانونية

شهدت سنة 2025 تفعيلاً لإجراءات ثورية في الجانب الشغلي، لكنها اصطدمت بتضييقات إجرائية:

- إنهاء منظومة المناولة: تم تفعيل القوانين التي تمنع المناولة في القطاعين العام والخاص، مما مكن آلاف العمال من حقهم في الاستقرار المهني والتغطية الاجتماعية، وهو ما اعتبره النقابيون انتصاراً تاريخياً للحقوق الشغلية.

- صندوق فقدان مواطن الشغل: دخل حيز التنفيذ صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل المحدث بموجب قانون المالية 2025، لتوفير شبكة أمان اجتماعي للمسرحين لأسباب اقتصادية.

- التضييق الإجرائي: استمر العمل بالمناشير الحكومية (مثل المنشور 20 و21) التي تفرض ترخيصاً مسبقاً للتفاوض مع النقابات، مما عرقل الحوار الاجتماعي المباشر في العديد من القطاعات.

الممارسة النقابية والملاحقات القضائية

اتسمت العلاقة بين السلطة والمركزية النقابية بالتوتر المكتوم والصراع القضائي:

- قضايا الحق النقابي: سجلت سنة 2025 استمرار مثول قيادات نقابية أمام القضاء بتهم تتعلق بـ»تعطيل حرية العمل» أو «التحريض» إبان تنفيذ إضرابات قطاعية (خاصة في النقل والتعليم).

- التفرغ النقابي: أنهت الحكومة التونسية العمل بنظام التفرغ النقابي داخل الإدارة العمومية، مما اعتبرته المنظمات النقابية محاولة لإضعاف هياكلها القاعدية وتفصيا من اتفاقيات العمل الدولية عدد 135 و87.

- حرية التعبير النقابي: استمر استخدام المرسوم 54 لملاحقة نقابيين ومدونين عماليين بسبب انتقادات وجهت لسياسات الحكومة الاقتصادية.

خريطة الاحتجاجات والتحركات الميدانية

حسب رصد المرصد الاجتماعي التونسي:

- كثافة الاحتجاجات: سجلت سنة 2025 أكثر من 4500 تحرك احتجاجي، كان الجزء الأكبر منها ذا طابع مهني ومطلبي.

- القطاعات الأكثر حراكاً: تصدر قطاع التعليم (الأساسي والثانوي) وقطاع الصحة خارطة الاحتجاجات للمطالبة بتفعيل اتفاقيات سابقة وتحسين ظروف العمل المادية.

- الاحتجاجات العفوية: برزت ظاهرة التحركات العفوية خارج الأطر النقابية التقليدية في المناطق الداخلية، احتجاجاً على غلاء المعيشة وتدهور الخدمات العامة.

الموقف الدولية:

- منظمة العمل الدولية: في تقاريرها لعام 2025، دعت منظمة العمل الدولية (ILO) تونس إلى ضرورة احترام مبادئ الحوار الاجتماعي الثلاثي (حكومة، أعراف، عمال) والابتعاد عن الحلول الأحادية.

- منظمة العفو الدولية: حذرت من تراجع مساحة التحرك المدني والنقابي، مشيرة إلى أن استقلالية العمل النقابي هي «صمام أمان» للاستقرار الاجتماعي.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في تونس سنة 2025:

ملاحقات قضائية ضد قيادات نقابية بتهم تتعلق بالممارسة النقابية:

يواجه عدد من القياديين النقابيين ملاحقات قضائية بسبب نشاطهم النقابي وتبقى وضعية الجامعة العامة للعدلية الاكثر تعقيدا حيث يواجه كاتبها العام تتبعات قضائية بالاضافة الى عدد من القضايا الأخرى ضد اعضاء النقابات الأساسية لنفس القطاع.
كما شملت الملاحقات القضائية:

يواصل الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بمحافظة القصرين الخضوع لعقوبة سجنية دون اي بوادر لاطلاق سراحه.

الكاتب العام للجامعة العامة للنقل

كاتب عام مساعد بالجامعة العامة للنقل

كاتب عام الفرع الجامعي للبلديات ببن عروس، الذي واجه قضايا تتعلق بالنشاط النقابي الميداني.

الكاتب العام السابق للاتحاد الجهوي بصفاقس

كاتب عام نقابة أعوان واطارات وزارة الثقافة

ملاحقات قضائية بسبب حرية التعبير:

عضو الجامعة العامة للتعليم الأساسي (ملاحقات تتعلق بتصريحات إعلامية حول العودة المدرسية).
كاتب عام الفرع الجامعي للتعليم الثانوي بالقيروان.

نقل تأديبية المقنعة:

قطاع النقل: رصدت الجامعة العامة للنقل نقلة عدد من التقنيين والسواق الناشطين نقابياً من مستودعات تونس الكبرى إلى مراكز عمل في ولايات داخلية مباشرة بعد تنفيذ وقفات احتجاجية.

قطاع الفلاحة: تعرض بعض أعضاء النقابة الأساسية لديوان الأراضي الدولية لنقل تعسفية بعد كشفهم عن ملفات تتعلق بسوء التصرف في ضيعات دولية.

طرد تعسفي لنشطاء نقابيين:

وزارة الثقافة: تسجيل حالات إيقاف عن العمل لنقابيين ناشطين بتهم «الإساءة للإدارة» و»بث بلبلة»، وذلك بعد انتقادهم العلني لسياسات التسيير الإداري والمالي للمهرجانات الكبرى.

البلديات: رصد مرصد الحقوق والحريات طرد أعضاء نقابات أساسية في بلديات بضواحي تونس العاصمة وصفاقس، بدعوى ارتكاب أخطاء جسيمة، بينما أكدت النقابات أنها «كيدية» بسبب كشف ملفات فساد مالي.

قطاع النسيج والكابل: في مناطق مثل بن عروس وسوسة، تم طرد نقابيين بمجرد إيداع برقيات تنبيه بإضراب أو المطالبة بتحسين ظروف السلامة المهنية، تحت غطاء «الصعوبات الاقتصادية للمؤسسة".

شركات الخدمات البترولية: سُجل طرد تعسفي لنقابيين في الجنوب التونسي (تطاوين) بعد قيادتهم لتحركات تطالب بإدماج عمال المناولة.

المغرب:
قانون الإضراب يكبل العمال ويصادر حقهم في الاحتجاج

مقدمة:

تأتي سنة 2025 كحلقة وصل هامة في مسار التحديث المؤسساتي والتشريعي الذي يشهده المغرب، حيث اتسم المشهد الحقوقي بديناميكية مزدوجة؛ فمن جهة، استمرت الدولة في تنزيل أوراش «الدولة الاجتماعية» وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، ومن جهة أخرى، تصاعدت النقاشات المجتمعية والحقوقية حول سقف الحريات العامة، وحرية التعبير، وإصلاح المنظومة الجنائية.

لقد شكلت سنة 2025 اختباراً حقيقياً لمدى مواءمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية للمملكة، خاصة في ظل النقاش الوطني المحتدم حول تعديل مدونة الأسرة ومراجعة القانون الجنائي. وبينما سجلت تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقدماً في مأسسة بعض الحقوق الاقتصادية والبيئية، استمرت منظمات مدنية ونقابية، في إثارة الانتباه إلى تحديات مرتبطة بحرية التجمع والاحتجاج السلمي.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي سنة 2025:

المؤشرات الاقتصادية: صمود وسط التحديات

شهدت سنة 2025 استمرار المغرب في سياسة «التنويع الاقتصادي» مع مواجهة ضغوط مناخية مستمرة:

- النمو الاقتصادي: سجل المغرب نسبة نمو ناهزت 3.5% سنة 2025. ورغم تحسن أداء القطاعات غير الفلاحية (خاصة السيارات والطيران)، ظل «الإجهاد المائي» يمثل عبئاً على القيمة المضافة للفلاحة.

- التضخم: نجح المغرب في كبح جماح التضخم ليصل إلى حوالي 2.1% في المتوسط خلال 2025، بفضل السياسة النقدية الحذرة لبنك المغرب واستقرار أسعار المواد الأولية عالمياً.

- الاستثمارات الكبرى: تميزت السنة بتسريع وتيرة الاستعدادات لـ مونديال 2030، مما أدى إلى انتعاش قوي لقطاع البناء والأشغال العمومية والبنية التحتية.

الوضع الاجتماعي: رهان «الدولة الاجتماعية"

واصل المغرب خلال 2025 تنزيل ورش «الدولة الاجتماعية» الذي أطلقه الملك محمد السادس:

- الحماية الاجتماعية: تم تعميم الدعم الاجتماعي المباشر ليشمل ملايين الأسر المعوزة، مع استكمال تعميم التغطية الصحية الإجبارية (AMO).

- إصلاح مدونة الأسرة: شهدت 2025 مراحل حاسمة في النقاش التشريعي حول مراجعة مدونة الأسرة، بهدف تعزيز حقوق المرأة والطفل.

- البطالة: ظل معدل البطالة يمثل تحدياً هيكلياً، حيث استقر في حدود 13.5% على المستوى الوطني، مع نسب أعلى في صفوف الشباب والوسط الحضري.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في المغرب(رؤية تحليلية 2025)

تستند المنظومة التشريعية للحقوق والحريات بالمغرب في سنة 2025 إلى ترسانة قانونية متطورة تسعى للموازنة بين «الخيار الديمقراطي» الذي أقره دستور 2011 والمتطلبات الأمنية والتنموية الراهنة.

المرجعية الدستورية: «ميثاق الحقوق"

يظل دستور 2011 هو المظلة الكبرى، حيث خصص بابا كاملاً (الباب الثاني) للحريات والحقوق الأساسية. في 2025، يتم التركيز على تفعيل «سمو المواثيق الدولية» التي صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية، وهو مبدأ دستوري أفرز ديناميكية تشريعية قوية.

الأوراش التشريعية الكبرى في 2025

شهدت هذه السنة تحولات مفصلية في القوانين المنظمة للحياة الخاصة والعامة:

- إصلاح مدونة الأسرة: بلغت النقاشات التشريعية ذروتها في 2025 لتعديل المدونة، بهدف تعزيز حقوق المرأة والطفل وتحقيق الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية، مع مراعاة الخصوصية الوطنية.

- مشروع القانون الجنائي والمسطرة الجنائية: عرفت 2025 تقدماً في مراجعة مقتضيات القانون الجنائي، لا سيما فيما يتعلق بـ العقوبات البديلة (مثل العمل لأجل المنفعة العامة أو الغرامات اليومية)، وهو ما يهدف إلى تخفيف الاكتظاظ السجني وحماية الحريات الفردية.

- قانون الإضراب: استمر الجدل التشريعي حول «القانون التنظيمي للإضراب» الذي يسعى لتنظيم هذا الحق الدستوري دون المساس بجوهره، وسط ترقب من المركزيات النقابية.

منظومة الحماية الاجتماعية (الحقوق الاقتصادية)

انتقلت التشريعات المغربية في 2025 من «المنطق الإحساني» إلى «المنطق الحقوقي":

- قانون التغطية الصحية: تم تثبيت مقتضيات قانونية تضمن الحق في الصحة عبر تعميم التأمين الإجباري عن المرض (AMO).

- الدعم الاجتماعي المباشر: مأسسة القوانين المنظمة للدعم المالي للأسر، مما جعل الحق في مستوى معيشي لائق التزاماً قانونياً على عاتق الدولة.

الحقوق الرقمية وحماية المعطيات

مع التسارع الرقمي في 2025، برز دور اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP):

- تفعيل قوانين صارمة ضد التشهير والابتزاز الرقمي.

- مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي وضمان عدم انتهاكه للحياة الخاصة للمواطنين.

التحديات والتقييم الحقوقي

تشير تقارير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) إلى وجود «فجوة» أحياناً بين النص والممارسة:

حرية التجمع: تفاوت في تأويل القوانين المنظمة للوقفات الاحتجاجية بين الإدارة والمجتمع المدني.

حرية الصحافة: نقاش مستمر حول «قانون الصحافة والنشر» والمتابعات التي تتم بموجب القانون الجنائي بدلاً من قانون الصحافة.

وضعية الحقوق والحريات النقابية سنة 2025:

اتسمت وضعية الحقوق والحريات النقابية في المغرب خلال سنة 2025 بديناميكية «التفاوض الصعب»، حيث أعربت الحكومة عن مجرد نوايا لمأسسة الحوار الاجتماعي بينما واجهت المركزيات النقابية تحديات مرتبطة بالترسانة القانونية الجديدة.

الإطار التشريعي: «قانون الإضراب» المثير للجدل

كانت سنة 2025 حاسمة في المسار التشريعي للعمل النقابي، وتركز النقاش حول:

- القانون التنظيمي للإضراب: استمر الجدل البرلماني والنقابي حول مشروع القانون الذي يهدف لتنظيم ممارسة حق الإضراب المضمون دستورياً (الفصل 29). اعتبرت المركزيات النقابية أن بعض بنود المسودة تضع قيوداً إجرائية تعجيزية،

بينما دافعت الحكومة عن ضرورة «تقنين» الإضراب لضمان استمرارية المرفق العام وانتهى المسار إلى اقرار القانون ومصادقة المحكمة الدستورية على كل بنوده.

- مدونة الشغل: انطلق نقاش وطني لتعديل مدونة الشغل لملاءمتها مع الأنماط الجديدة للعمل (العمل عن بعد، العقود المحدودة المدة)، وسط مخاوف نقابية من ضرب «الاستقرار المهني».

مخرجات الحوار الاجتماعي (أبريل 2025)

شهدت سنة 2025 تنفيذ مخرجات «اتفاق 29 أبريل» التاريخي بين الحكومة والنقابات والأعراف:

- الزيادة في الأجور: تم تفعيل الشطر الثاني من الزيادة العامة في أجور موظفي القطاع العام (500 درهم إضافية لتكمل 1000 درهم إجمالاً).

- الحد الأدنى للأجور (SMIG): سجلت سنة 2025 زيادة إضافية بنسبة 5% في الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص وفلاحة، ليصل الإجمالي إلى زيادة 10% منذ انطلاق الاتفاق.

- تخفيض الضريبة على الدخل: دخلت مقتضيات قانون المالية 2025 حيز التنفيذ، مما ساهم في تحسين صافي أجور الطبقة المتوسطة عبر مراجعة الأشطر الضريبية.

التحديات الميدانية

رغم المكتسبات المالية، سجلت تقارير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) جملة من التحديات:

- الفصل 288 من القانون الجنائي: استمر مطلب النقابات بإلغاء هذا الفصل الذي يجرم «عرقلة حرية العمل»، حيث استُخدم في بعض الحالات لملاحقة نقابيين إثر اعتصامات داخل وحدات صناعية.

- الحق في التنظم: رصدت النقابات صعوبات في تأسيس المكاتب النقابية في بعض قطاعات «الترحيل الخارجي» (Offshoring) والضيعات الفلاحية الكبرى، مع تسجيل حالات «طرد تعسفي» لممثلي العمال.

- قمع الاحتجاجات: شهدت سنة 2025 تدخلات أمنية لفض وقفات احتجاجية لبعض التنسيقيات (مثل قطاع التعليم أو كليات الطب)، مما أثار انتقادات حول «تضييق فضاء التجمع السلمي».

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في المغرب سنة 2025:

ملاحقات قضائية بموجب الفصل 288 من القانون الجنائي
يُعد هذا الفصل (المتعلق بعرقلة حرية العمل) الأداة الأكثر إثارة للجدل في مواجهة العمل النقابي بالمغرب:

- قطاع النسيج والخدمات (الدار البيضاء والقنيطرة): سجلت سنة 2025 متابعات قضائية ضد أعضاء مكاتب نقابية تابعة للاتحاد المغربي للشغل (UMT) بتهمة «عرقلة حرية العمل» إثر خوض إضرابات للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور (SMIG) وتحسين ظروف السلامة.

- قطاع الترحيل الخارجي (Cablâge): تعرض نقابيون في منطقة التسريع الصناعي بطنجة للملاحقة بعد اعتصام احتجاجي على طرد زملاء لهم، حيث تم تكييف احتجاجهم كجرم جنائي بدلاً من نزاع شغلي.

الطرد التعسفي بسبب «التنظيم النقابي"

استمرت «حمى الطرد» ضد المبادرين بتأسيس المكاتب النقابية في القطاع الخاص:

- الضيعات الفلاحية (سوس ماسة): رصدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT) حالات طرد جماعي لعمال وعاملات زراعيات بمجرد إيداع الملف القانوني للمكتب النقابي لدى السلطات المحلية، بتعلة «انتهاء صلاحية العقود المحدودة المدة".

- قطاع التجارة والخدمات: تم تسجيل حالات طرد لممثلي الأجراء في وحدات فندقية وتجارية كبرى بمراكش وأكادير، مباشرة بعد مطالبتهم بمأسسة الحوار داخل المقاولة.

التضييق على «التنسيقيات» القطاعية (التعليم والصحة)

شهدت سنة 2025 توتراً حاداً مع التنسيقيات التي تعتبرها السلطة «كيانات غير قانونية» لمزاحمة النقابات الأكثر تمثيلية:

- ملف كليات الطب والصيدلة: شهدت السنة تدخلات أمنية لفض اعتصامات الطلبة والأطباء الداخليين، مع فرض عقوبات تأديبية (توقيفات عن الدراسة والعمل) شملت الوجوه البارزة في الحراك الطلابي والنقابي.

- الموقوفون من نساء ورجال التعليم: استمرار ملف «الموقوفين مؤقتاً عن العمل» مع توقيف الأجر لعدد من الأساتذة المنتمين للتنسيقيات، وهو ما اعتبرته المنظمات الحقوقية «عقاباً على ممارسة الحق في التظاهر".

قمع المسيرات والوقفات الاحتجاجية

- التطويق الأمني أمام البرلمان: تكرر مشهد منع الوصول إلى الساحة المقابلة للبرلمان بالرباط أمام المحتجين المطالبين بسحب «مشروع القانون التنظيمي للإضراب»، مع تسجيل حالات دفع وتدافع أدت لإصابات في صفوف النقابيين.

التضييق الإداري (الاقتطاع من الأجور)

- تفعيل قاعدة «الأجر مقابل العمل": توسعت الإدارة المغربية في 2025 في تطبيق الاقتطاعات من أجور المضربين (خاصة في قطاع الجماعات الترابية والتعليم)، وهو ما تعتبره النقابات «قمعاً مالياً» يهدف إلى كسر شوكة الإضراب قبل صدور القانون التنظيمي المنظم له.

موريتانيا:
تحسن ولو بخطى ثقيلة

مقدمة:

تأتي سنة 2025 لتمثل محطة تقييمية هامة في مسار الانفتاح السياسي والاجتماعي الذي تشهده الجمهورية الإسلامية الموريتانية، حيث استمر المشهد الحقوقي في التذبذب بين طموحات التحديث القانوني وتحديات الممارسة الميدانية. وفي سياق إقليمي ودولي متسارع، واصلت موريتانيا جهودها لمواجهة «مخلفات الرق» وتعزيز العدالة الاجتماعية، بينما ظل ملف الحريات العامة وحرية التعبير يثير نقاشات حادة بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني.

على الصعيد النقابي، شهدت سنة 2025 ديناميكية لافتة مرتبطة بالتحولات الاقتصادية الكبرى، خاصة في قطاعات الاستخراج (المعادن والغاز). فبينما سجلت تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقدماً في مأسسة الحوار الاجتماعي، واجهت المركزيات النقابية تحديات ملموسة تتعلق بالحق في الإضراب والتنظم داخل الشركات الأجنبية، وسط مطالب متزايدة بتحسين ظروف العمل ومراجعة الأجور لمواجهة تقلبات الأسعار.

لقد شكلت سنة 2025 اختباراً حقيقياً لمدى مواءمة القوانين الوطنية، مثل «قانون الرموز» و»قانون الجمعيات»، مع الالتزامات الدولية للمملكة ومقتضيات الدستور الموريتاني. وبينما يبرز التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب في قضايا الاسترقاق كعلامة مضيئة، استمرت مخاوف الحقوقيين من التضييق الرقمي والمتابعات القضائية ضد بعض النشطاء، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول سقف الحريات العامة في ظل رهان الدولة على الاستقرار الجيوسياسي وجذب الاستثمارات. يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة نقدية وموضوعية لوضعية الحقوق والحريات خلال عام 2025، من خلال رصد التقاطعات بين الإصلاحات التشريعية وبين واقع الحريات العامة والعمل النقابي والجمعياتي، مستنداً إلى البيانات الميدانية والتقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي سنة 2025:

شكلت سنة 2025 نقطة تحول استراتيجي في المسار التنموي لموريتانيا، حيث بدأت البلاد تجني ثمار دخولها نادي الدول المصدرة للغاز، بالتوازي مع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الهشة.

إليك تقرير مفصل حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي الموريتاني لسنة 2025 بناءً على تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبيانات الوطنية:

المؤشرات الاقتصادية: «عصر الغاز والمعادن"

سجلت موريتانيا أداءً اقتصادياً قوياً في 2025، مدفوعاً بقطاع الاستخراج:

- النمو الاقتصادي: حققت موريتانيا نسبة نمو ناهزت 5.1% سنة 2025، وهي من أعلى النسب في المنطقة المغاربية، بفضل الانطلاق الفعلي لتصدير الغاز من حقل «أحميم» المشترك مع السنغال.

- قطاع التعدين: واصلت شركة «سنيم" (SNIM) تحقيق أرقام قياسية في تصدير الحديد بفضل تحسن الأسعار العالمية وتطوير منجم «فديرك".

- التضخم: استقر معدل التضخم في حدود 4.5%، وهو تراجع ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، مما ساهم في استقرار نسبي لأسعار المواد الأساسية.

الوضع الاجتماعي: «تآزر» ومكافحة الفوارق

استمرت الدولة في سياسة «الإنصاف الاجتماعي» لمواجهة تحديات الفقر والبطالة:

- الحماية الاجتماعية: سجل برنامج «تآزر» الوطني تطوراً في 2025 من خلال توسيع قاعدة البيانات الاجتماعية لتشمل أكثر من 150 ألف أسرة مستفيدة من التوزيعات النقدية المباشرة والتأمين الصحي المجاني.

- محاربة مخلفات الاسترقاق: شهدت سنة 2025 تعزيز المنظومة القانونية والقضائية لملاحقة مرتكبي جرائم الاسترقاق، مع إطلاق مشاريع تنموية مخصصة لدمج ضحايا «مخلفات الرق» في الحياة الاقتصادية (خاصة في آدوابي).

- التشغيل: رغم النمو الاقتصادي، ظلت البطالة تحدياً قائماً بنسبة تقارب 11.5%، مع تركيز الجهود على «مرتنة» الوظائف في قطاعي الغاز والمعادن.

البنية التحتية والتحول الرقمي

- الطاقة: شهدت 2025 تقدماً في مشروع «الهيدروجين الأخضر» الذي يطمح المغرب لمنافسة الأسواق العالمية فيه، مع تعزيز الربط الكهربائي بين المدن الكبرى.

- النقل: استكمال مراحل هامة من طريق «تندوف-زويرات» الاستراتيجي، وتطوير البنية التحتية لميناء نواكشوط المستقل لمواكبة زيادة الصادرات.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في موريتانيا (رؤية تحليلية 2025)

تستند المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في موريتانيا سنة 2025 إلى رؤية «التحديث القانوني تحت وطأة التوازنات الاجتماعية»، حيث شهدت هذه السنة تطوراً في مأسسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مقابل جدل مستمر حول حدود الحريات العامة والرقمية.

الإطار الدستوري والمرجعي

يظل دستور 1991 (المعدل) هو المرجعية الأساسية، حيث كرس في ديباجته والمواد الأولى منه مبادئ الحرية والمساواة. في عام 2025، تعزز هذا الإطار بـ:

- تفعيل الاتفاقيات الدولية: استمرار دمج بنود «الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري» و«اتفاقية مناهضة التعذيب» في القوانين الوطنية.
- تعزيز دور المؤسسات الوطنية: منح استقلالية أوسع لـاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كآلية رصد وإنذار مبكر.

التطورات التشريعية المفصلية في 2025

شهدت سنة 2025 حراكاً تشريعياً استهدف معالجة ملفات حقوقية تاريخية:

- قانون محاربة الاسترقاق: تم تشديد العقوبات الجنائية في «قانون تجريم العبودية» لعام 2025، مع استحداث «صندوق دعم ضحايا الرق» لضمان جبر الضرر المادي والمعنوي، وهو ما اعتبره البنك الدولي خطوة نحو العدالة التوزيعية.
- قانون الجمعيات (نظام التصريح): استقر العمل في 2025 بنظام «التصريح» بدلاً من «الترخيص المسبق»، مما أدى إلى طفرة في عدد المنظمات الحقوقية والمدنية المسجلة قانونياً.
- قانون «كرامة» (محاربة العنف ضد المرأة): بعد سنوات من الجدل، شهدت 2025 مراجعة تشريعية لتعزيز الحماية القانونية للنساء، مع مواءمة بعض النصوص مع الضوابط الشرعية والمجتمعية لضمان نفاذ القانون.

منظومة الحريات العامة والرقمية (نقاط الجدل)

رغم التقدم المحرز، واجهت المنظومة التشريعية انتقادات في عام 2025 تتعلق بـ:

- قانون حماية الرموز الوطنية: استمر الجدل القانوني حول تأويل بعض مواد هذا القانون، حيث اعتبره نشطاء حقوقيون أداة قد تحد من حرية النقد السياسي على وسائل التواصل الاجتماعي.
- قانون الجريمة السيبرانية: شهدت سنة 2025 تعديلات تقنية تهدف لمكافحة خطاب الكراهية، إلا أن منظمات مثل مراسلون بلا حدود حذرت من استخدام هذه النصوص لتضييق الخناق على الصحافة الرقمية.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في موريتانيا سنة 2025:

التشريعات الشغلية والنقابية (الحقوق الاقتصادية)

في ظل طفرة الغاز والمعادن سنة 2025، تم تحديث الترسانة القانونية للشغل:

- مراجعة مدونة الشغل: تم إدخال مقتضيات تلزم الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الغاز والمعادن بـ «مرتنة الوظائف" (Priority to Mauritanians) وضمان الحق في التنظم النقابي داخل المواقع الاستخراجية.

- قانون الحماية الاجتماعية: مأسسة برنامج «تآزر» كحق قانوني للفئات الهشة، مما حول المساعدات من «منحة» إلى «التزام وطني» منظم بقانون.

الإطار القانوني: «مرتنة» الحقوق النقابية

استقر العمل في سنة 2025 بتعديلات جوهرية على مدونة الشغل، هدفت إلى تعزيز حماية المناديب والعمال:

- الحق في التنظم في القطاع الاستخراجي: فرضت القوانين الجديدة لعام 2025 على الشركات الأجنبية العاملة في حقول الغاز (مثل حقل «أحميم») ومعادن موريتانيا، تسهيل مأمورية المكاتب النقابية داخل مواقع العمل النائية، وهو ما كان يمثل تحدياً في السابق.

- نظام التصريح: استمرت مرونة تأسيس النقابات والاتحادات المهنية بناءً على نظام التصريح، مما أدى إلى زيادة عدد التشكيلات النقابية القطاعية لتتجاوز 30 مركزية ونقابة مستقلة.

الحوار الاجتماعي والاتفاقيات القطاعية

شهدت سنة 2025 جولات ناجحة من الحوار الاجتماعي برعاية وزارة الوظيفة العمومية والشغل:

- اتفاقية قطاع التعليم: توقيع اتفاق إطار في منتصف 2025 يقضي بتحسين ظروف المدرسين وزيادة بعض العلاوات المرتبطة بالبعد والسكن، مما خفف من حدة الإضرابات التي شهدها قطاع التعليم في السنوات الماضية.

- زيادة الحد الأدنى للأجور (SMIG): تم تفعيل زيادة بنسبة 10% في الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص ابتداءً من جانفي 2025، لتتماشى مع ارتفاع تكاليف المعيشة الناتج عن التضخم العالمي.

- القطاع غير المصنف: لا يزال أكثر من 70% من اليد العاملة الموريتانية خارج مظلة الحماية النقابية والضمان الاجتماعي، وهو ما تعتبره النقابات «فجوة حقوقية» كبرى.

وضعية «العمال اليدويين» ومخلفات الرق

في إطار العدالة الاجتماعية لسنة 2025:

- تم إدماج آلاف العمال من الفئات الهشة (ضحايا مخلفات الرق سابقاً) في مشاريع الأشغال العامة عبر وكالة «تآزر»، مع ضمان انتسابهم لنقابات تدافع عن حقوقهم المهنية لأول مرة بشكل مؤسساتي.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في موريتانيا سنة 2025:

بناءً على التقارير الحقوقية والنقابية الصادرة عن المركزيات النقابية الموريتانية والمنظمة الموريتانية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال سنة 2025، إليك رصد لأبرز الأمثلة الحية للانتهاكات والتحديات التي واجهت العمل النقابي:

قمع احتجاجات عمال «معادن موريتانيا» والشامي

شهدت مناطق التنقيب عن الذهب في الشمال (خاصة الشامي وزويرات) توترات حادة في 2025:

- التدخل الأمني: سجلت سنة 2025 تدخلات من الدرك الوطني لفض اعتصامات لعمال التنقيب التقليدي وشبه الصناعي، الذين احتجوا على ارتفاع الضرائب وغياب شروط السلامة المهنية.

- الإيقافات: تم توقيف عدد من قادة «تنسيقيات المنقبين» بتهمة «التحريض على التظاهر غير المرخص» و«عرقلة المرفق العام»، وصدرت في حق بعضهم أحكام مع وقف التنفيذ.

التضييق على النقابات في قطاع الغاز (الشركات الأجنبية)

مع انطلاق إنتاج الغاز في حقل «أحميم» سنة 2025، برزت إشكالية التمثيل النقابي داخل الشركات الأجنبية المتعاقدة:

- منع الوصول للمواقع: اشتكت الكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا (CLTM) من منع مناديبها من الوصول إلى المنصات البحرية ومواقع الدعم اللوجستي لعقد اجتماعات مع العمال، بدعوى «الدواعي الأمنية» و«خصوصية العقود الدولية».

- التهديد بالطرد: رصدت تقارير نقابية حالات «تهديد بإنهاء العقود» لعمال موريتانيين حاولوا تأسيس مكاتب نقابية داخل شركات المناولة الأجنبية العاملة في قطاع الطاقة.

استخدام «قانون الرموز» ضد نشطاء عماليين

تم استخدام الترسانة القانونية الجديدة لعام 2025 للحد من النقد النقابي الرقمي:

- الملاحقة الرقمية: تم استدعاء نقابيين في قطاع التعليم والصحة للتحقيق أمام «فرقة الجرائم السيبرانية» بسبب مقاطع فيديو انتقدوا فيها «فشل الحوار الاجتماعي» مع الوزارات المعنية، حيث وُجهت لهم تهم بموجب قانون حماية الرموز الوطنية بتهمة «المساس بهيبة مؤسسات الدولة».

انتهاكات الحقوق الشغلية لـ «الحمالة» في ميناء نواكشوط

- قمع الوقفات: شهدت سنة 2025 منع عدة وقفات احتجاجية لنقابة «الحمالة» (عمال التفريغ) الذين طالبوا بتفعيل نظام التقاعد والتأمين الصحي.

- التعويض التعسفي: سجلت المنظمات الحقوقية حالات استبدال عمال نقابيين بآخرين غير منتمين لنقابات (عمالة غير نظامية) لكسر الإضرابات، وهو ما يعتبر خرقاً لـ مدونة الشغل الموريتانية.

ملف «المدرسين» والملاحقات الإدارية

- التحويل التعسفي (النقلة): في إطار حراك «هيئة التنسيق المشترك لنقابات التعليم» سنة 2025، تم رصد عشرات الحالات لـ «تحويلات عقابية» لمدرسين نقابيين إلى مناطق نائية في ولايات الحوض الشرقي وتيرس زمور، مباشرة بعد مشاركتهم في إضرابات وطنية.

- الاقتطاع من الرواتب: توسعت وزارة التهذيب في 2025 في سياسة الاقتطاع من رواتب المضربين دون احترام مبدأ التناسب، مما أدى إلى حرمان بعض المدرسين من أكثر من نصف راتبهم الشهري.

ليبيا:
عندما يتحد الفرقاء السياسيون على إضعاف النقابات

مقدمة:

أتي سنة 2025 لتمثل محطة استثنائية ومعقدة في مسار الحقوق والحريات في ليبيا، حيث استمر المشهد الحقوقي تحت وطأة الانقسام السياسي والمؤسساتي الذي يلقي بظلاله على نفاذ القانون وحماية الأفراد. وفي ظل حالة «اللا حرب واللا سلم» والمفاوضات المتعثرة لتوحيد السلطة التنفيذية، واجهت الحريات العامة تحديات جسيمة، تراوحت بين التضييق الأمني الممنهج في بعض المناطق، وتآكل الضمانات القانونية في مناطق أخرى، مما جعل الممارسة الديمقراطية والمدنية رهينةً للتوازنات العسكرية والسياسية المتغيرة.

على الصعيد النقابي والعمالي، شهدت سنة 2025 ديناميكية احتجاجية لافتة، مدفوعة بتدهور القدرة الشرائية وأزمة السيولة وتقلبات أسعار الصرف. فبينما حاول الاتحاد العام لعمال ليبيا والاتحادات المهنية المستقلة انتزاع مكاسب مادية للموظفين في قطاعات التعليم والصحة والنفط، واجهت هذه التحركات جداراً من القرارات الإدارية المقيدة، والملاحقات الأمنية لبعض قادة الحراك النقابي بتهم «زعزعة الاستقرار» أو «تعطيل المنشآت الحيوية»، لا سيما في الحقول النفطية التي ظلت ورقة ضغط في الصراع السياسي.

لقد شكلت سنة 2025 اختباراً حقيقياً لمدى صمود مؤسسات المجتمع المدني أمام القوانين واللوائح التنظيمية المثيرة للجدل، مثل «اللائحة 186» المنظمة لعمل الجمعيات، والتي اعتبرتها منظمات حقوقية، كاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا، أداةً لفرض الرقابة الأمنية على الفضاء العام. وبينما سجل التقرير تراجعاً في حدة النزاع المسلح المباشر، رصد في المقابل تصاعداً في وتيرة التضييق على حرية التعبير الرقمي والملاحقات بموجب «قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية»، مما خلق مناخاً من الترهيب أثر بشكل مباشر على قدرة النقابيين والنشطاء على المطالبة بحقوقهم الأساسية.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي سنة 2025:

الوضع الاقتصادي: «اقتصاد النفط تحت مقصلة السياسة"

شهدت سنة 2025 تذبذباً حاداً في المؤشرات الاقتصادية نتيجة الصراعات على إدارة الموارد والسياسة النقدية:

- إنتاج النفط: استقر الإنتاج في معظم فترات سنة 2025 حول 1.2 مليون برميل يومياً، لكنه شهد إغلاقات متكررة في حقول (الشرارة والفيل) نتيجة احتجاجات مطلبية أو ضغوط سياسية، مما أدى إلى خسائر إيرادات تجاوزت 5 مليارات دولار خلال العام وفقاً لتقارير المؤسسة الوطنية للنفط.

- أزمة السيولة والعملة: استمرت معاناة المواطن الليبي من نقص السيولة النقدية في المصارف خلال 2025، مع تذبذب سعر صرف الدينار في السوق الموازية الذي وصل في بعض فترات السنة إلى 7.5 دينار مقابل الدولار، قبل أن يتدخل المصرف المركزي بتعديل الضريبة على مبيعات النقد الأجنبي.

- النمو الاقتصادي: سجلت ليبيا نمواً اقتصادياً يقارب 4.8% سنة 2025، وهو نمو «هش» كونه يعتمد كلياً على أسعار النفط العالمية واستقرار التصدير، مع غياب شبه كامل للتنويع الاقتصادي.

الوضع الاجتماعي: "تآكل القدرة الشرائية واتساع الفجوة"

تأثرت الطبقات الوسطى والفقيرة بشكل مباشر بالأزمات الاقتصادية في 2025:

- التضخم وغلاء المعيشة: سجل معدل التضخم في ليبيا حوالي 12% سنة 2025، وتركز الارتفاع في السلع الأساسية المستوردة والأدوية، مما أدى إلى تراجع حاد في القدرة الشرائية للموظفين ذوي الدخل المحدود.

- البطالة والفقر: تشير تقديرات البنك الدولي لعام 2025 إلى أن نسبة البطالة بين الشباب الليبي تجاوزت 40%، مع اتساع رقعة الفقر لتشمل عائلات كانت تصنف ضمن الطبقة المتوسطة نتيجة تأخر صرف الرواتب في بعض القطاعات.

- الخدمات العامة: شهدت سنة 2025 تحسناً نسبياً في استقرار الشبكة الكهربائية (تقليل ساعات طرح الأحمال) مقارنة بالسنوات الماضية، لكن قطاع الصحة ظل يعاني من نقص حاد في المستلزمات الطبية والكوادر المتخصصة التي هاجر جزء كبير منها للخارج.

الأزمات الهيكلية والمؤسساتية

- الانقسام المالي: ظل الانقسام بين المصرف المركزي في طرابلس واللجنة المالية في بنغازي عائقاً أمام توحيد الميزانية العامة لسنة 2025، مما أدى إلى تخبط في الإنفاق التنموي وزيادة الدين العام.

- إعادة الإعمار: تركز النشاط الإنشائي في 2025 على مدن بنغازي ودرنة (إعادة إعمار ما بعد الفيضانات) وطرابلس، لكن هذه المشاريع واجهت انتقادات تتعلق بالشفافية وآليات التمويل.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في ليبيا (رؤية تحليلية 2025)

تتسم المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في ليبيا خلال سنة 5202 بكونها منظومة «انتقالية وهشة»، حيث تعيش صراعاً بين نصوص قانونية موروثة، وقوانين مستحدثة مثيرة للجدل، وواقع أمني يفرض أحكامه بعيداً عن السلطة القضائية الموحدة.

وشهدت ليبيا خلال عام 5202 استمرار حالة الانقسام في مؤسسات الدولة، بما في ذلك السلطة القضائية، الأمر الذي انعكس على وحدة تطبيق القوانين وتوزيع الاختصاصات القضائية.

كما تواصلت التحديات الأمنية، لا سيما في ما يتعلق بمكافحة الجماعات المسلحة والتنظيمات ذات الطابع الإرهابي، وهو ما فرض على الجهات المختصة تبني تدابير استثنائية للتعامل مع هذه التهديدات.

أولاً: الإطار القضائي والانقسام المؤسسي

أدى الانقسام القائم في المنظومة القضائية إلى بروز تباينات في تفسير القوانين المنظمة للاختصاص بين القضاء المدني والعسكري. وقد انعكس ذلك على آليات التعامل مع القضايا ذات الطابع الأمني، خاصة في المناطق التي تشهد استقرارًا نسبيًا مقابل استمرار التهديدات.

وفي هذا السياق، تختلف الممارسات بين المناطق الليبية، وهو ما يعكس غياب إطار موحد لتنظيم العلاقة بين الجهات القضائية المختلفة.

القانون رقم 3 لسنة 2023:

يتواصل العمل بالقانون رقم 3 لسنة 3202 بشأن النقابات في ليبيا، مع لائحته التنفيذية (قرار 92 لسنة 3202 وتعديلاته)، والتي غيّرت طبيعة العمل النقابي من تنظيم مستقل إلى كيان خاضع بدرجة كبيرة لسلطة الدولة.

ثانيا: مخالفة مبدأ استقلال النقابات

القانون أعطى سلطات واسعة للجهات الحكومية (مجلس النواب/لجان تابعة له) في:

اعتماد الأنظمة الأساسية للنقابات
الإشراف على تشكيلها
التدخل في إجراءاتها
تكليف المفوضية العليا للانتخابات بالاشراف على الانتخابات النقابية

كما شهد عام 5202 اعتماد محاولات لتطبيق قانون الرواتب الموحد كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوحيد منظومة الأجور. غير أن غياب ميزانية عامة موحدة للدولة أدى إلى تطبيق جزئي وغير متكافئ، مما أفرغ القانون من مضمونه الإصلاحي.

ثالثًا: أوجه عدم الإنصاف

أظهر التطبيق العملي للقانون اختلالًا واضحًا في مبدأ العدالة، حيث لم يتم التمييز بين:

الوظائف ذات المخاطر العالية،
والوظائف ذات الطبيعة الإدارية أو الروتينية.
وقد شمل هذا الخلل فئات مهنية حيوية، علي سبيل المثال لا الحصر :
المرشدين البحريين،
الأطباء وأطقم التمريض،
فنيي الأشعة والمختبرات،
مراقبي الحركة الجوية.

المرجعية الدستورية: «الفراغ المستمر»

لا تزال ليبيا في سنة 5202 تفتقر إلى دستور دائم، وتستند في شرعيتها إلى الإعلان الدستوري المؤقت لسنة 1102 وتعديلاته. هذا الفراغ أدى إلى:

- تعدد مصادر التشريع: صدور قوانين وقرارات متضاربة من الأجسام التشريعية في شرق وغرب البلاد، مما خلق إرباكاً في حماية حقوق المواطنة والتقاضي.

- ضعف الرقابة الدستورية: تعطلت قدرة المحكمة العليا في بعض الفترات عن البت في طعون دستورية تخص حريات أساسية نتيجة التجاذبات السياسية.

التشريعات المقيدة للحريات العامة (جدل 2025)

شهدت سنة 5202 تركيزاً سلطوياً على «الضبط الرقمي والمدني» عبر تشريعات وصفتها المنظمات الحقوقية بالزجرية:

- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية: استمر العمل بهذا القانون المثير للجدل في 2025، حيث تم استخدامه لملاحقة ناشطين ومدونين بتهم فضفاضة مثل «المساس بالنظام العام» أو «الآداب العامة»، مما حدّ من سقف حرية التعبير الرقمي.

- اللائحة 186 المنظمة للجمعيات: شهدت ليبيا خلال عامي 2024 و2025 تزايدًا ملحوظًا في الضغوط والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني والنقابات، مما أثر سلبًا على مساحة العمل المدني والحريات العامة. ففي ظل الانقسام السياسي والمؤسساتي المستمر، وغياب دستور دائم، استمرت السلطات المتنافسة في استخدام القوانين واللوائح لتقييد عمل هذه المنظمات. من أبرز هذه التحديات كانت القيود القانونية والإدارية الصارمة، مثل «اللائحة 186» المنظمة لعمل الجمعيات، والتي منحت مفوضية المجتمع المدني صلاحيات واسعة للإشراف والتحكم، بما في ذلك تفتيش المقار وتجميد الحسابات وتعليق الأنشطة، وحتى حل المنظمات دون أمر قضائي. كما تطلب هذه اللائحة موافقات مسبقة لتلقي التمويل أو التواصل مع جهات أجنبية، مما يعرقل استقلالية المنظمات ويحد من قدرتها على العمل بفعالية.

الحماية القضائية والعدالة الجنائية

رغم محاولات إصلاح المنظومة القضائية في 5202، ظلت هناك فجوات كبيرة:

- قانون القضاء العسكري: سجلت سنة 2025 استمرار محاكمة مدنيين أمام المحاكم العسكرية في شرق ليبيا، وهو ما يتنافى مع الضمانات الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- الحبس الاحتياطي: تزايدت التقارير حول طول مدد الحبس الاحتياطي دون توجيه تهم رسمية، في ظل غياب تفعيل قوانين «الإجراءات الجنائية» بشكل كامل في السجون التابعة للمجموعات المسلحة.

الحقوق الاقتصادية والنقابية (تشريعات معطلة)

- قانون علاقات العمل (رقم 12 لسنة 2010): يظل هو الإطار الناظم، لكنه يواجه عجزاً في التنفيذ سنة 2025، خاصة فيما يتعلق بضمان «الحق في الإضراب» الذي يُجابه غالباً بقرارات إدارية تمنعه بدواعي «الأمن القومي».

- قانون الرواتب الموحد: شهدت سنة 2025 محاولات لتثبيت تطبيق هذا القانون لتقليص الفوارق الاجتماعية، إلا أن غياب ميزانية موحدة للدولة حال دون نفاذه بشكل عادل بين كافة القطاعات.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في ليبيا سنة 5202

اتسمت وضعية الحقوق والحريات النقابية في ليبيا خلال سنة

5202 باستمرار حالة «التجاذب والتقييد»، حيث واجه العمل النقابي تحديات هيكلية ناتجة عن الانقسام السياسي والمؤسساتي وغياب إطار قانوني عصري يحمي النقابيين.

الإطار القانوني: موروث مقيد وغياب الإصلاح

لا تزال الممارسة النقابية في 5202 محكومة بـ القانون رقم 21 لسنة 0102 بشأن علاقات العمل، والذي يعاني من ثغرات كبيرة:

- مركزية القرار: تتدخل السلطات التنفيذية (في الشرق والغرب) بشكل مباشر في تعيين مجالس إدارة النقابات أو تجميدها، مما يفرغ مبدأ «الاستقلالية النقابية» من محتواه.

- عرقلة التنظيم: واجهت النقابات المستقلة في 2025 صعوبات في الحصول على تراخيص العمل أو فتح حسابات مصرفية، نتيجة القيود المفروضة بموجب «اللائحة 186» المنظمة للعمل المدني.

قطاع النفط: "الحق النقابي تحت المجهر الأمني"

باعتبار النفط المورد الوحيد للدولة، كانت التحركات النقابية في هذا القطاع خلال 5202 هي الأكثر عرضة للانتهاكات:

- قمع الاحتجاجات: شهدت سنة 2025 تدخلات من تشكيلات مسلحة لفض اعتصامات لعمال الحقول النفطية (مثل حقل الشرارة) الذين طالبوا بتحسين الأجور وظروف السلامة.

- الملاحقة القضائية: تم استدعاء قادة حراكات عمالية للتحقيق أمام جهات أمنية وعسكرية بتهم «تعطيل الإنتاج» و»الإضرار بالاقتصاد الوطني»، وهي تهم استُخدمت لترهيب النقابيين وثنيهم عن الإضراب.

انتهاكات الحقوق والحريات (أمثلة حية 2025)

- قطاع التعليم والصحة: سجلت سنة 2025 إيقافات مؤقتة لنقابيين في مدينتي طرابلس وبنغازي على خلفية دعوات لإضراب عام احتجاجاً على تأخر صرف «الرواتب الموحدة» وتدهور القدرة الشرائية.

- استخدام قانون الجرائم الإلكترونية: تم ملاحقة نشطاء نقابيين بموجب هذا القانون بسبب منشورات على صفحات التواصل الاجتماعي انتقدوا فيها أداء وزارات العمل والمالية، واعتبرت تصريحاتهم «مساساً بالسلم الأهلي».

- المنع من السفر: رصدت تقارير حقوقية في 2025 منع بعض القيادات النقابية من السفر للمشاركة في مؤتمرات دولية (مثل اجتماعات منظمة العمل الدولية) بدواعي «عدم الحصول على موافقات أمنية مسبقة».

الجزائر:
قانون يعيد هندسة النقابات على مقاس السلطة

مقدمة:

تأتي سنة 2025 لتمثل محطة تقييمية حاسمة في مسار «الجزائر الجديدة»، حيث استمر المشهد الحقوقي والنقابي في التكيف مع الترسانة القانونية المكثفة التي أقرتها السلطات في السنوات الأخيرة. وفي ظل استقرار مؤسساتي عقب الاستحقاقات الرئاسية، وازنت الدولة بين خطاب «بناء دولة الحق والقانون» وبين مقتضيات «الحفاظ على النظام العام»، مما أفرز ديناميكية معقدة في مجال الحقوق والحريات، تراوحت بين الانفتاح الرقمي المنضبط والتضييق الإجرائي على بعض أشكال الاحتجاج الميداني.

على الصعيد النقابي، شكلت سنة 2025 الاختبار الحقيقي الأول لنفاذ القانون رقم 02-23 المتعلق بممارسة الحق النقابي، الذي أعاد رسم خارطة التمثيل العمالي في البلاد. فبينما سجلت تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقدماً في مأسسة الحوار الاجتماعي عبر «عقد الاستقرار»، واجهت النقابات المستقلة تحديات كبرى تتعلق بموائمة امكاناتها البشرية وتمثيليتها مع قانون ممارسة الحق النقابي.

لقد شهدت سنة 2025 استمرار الجدل الحقوقي حول حدود حرية التعبير والتجمع السلمي، لا سيما مع تفعيل مقتضيات «قانون مكافحة التزوير واستعمال المزيف» وقوانين «الإعلام» الجديدة، التي اعتبرتها السلطات صمام أمان ضد «الفوضى المعلوماتية»، بينما رآها نشطاء حقوقيون، قوانين تعسفية تمنح الإدارة سلطة تقديرية واسعة قد تؤدي إلى تقييد الفضاء المدني.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي سنة 2025:

الوضع الاقتصادي: «زخم النمو وتحدي التنويع"

شهدت سنة 2025 في الجزائر استقراراً اقتصادياً ملحوظاً مدعوماً بأسعار الطاقة وبداية ظهور نتائج الاستثمارات خارج المحروقات:

- النمو الاقتصادي: سجلت الجزائر نسبة نمو ناهزت 4.2% سنة 2025، وهي نسبة قوية مدفوعة بأداء قطاع المحروقات، ونمو لافت في قطاعات المناجم (مشروع غار جبيلات)، والفلاحة الصحراوية، والصناعات التحويلية.

- صادرات خارج المحروقات: واصلت الجزائر استراتيجيتها لرفع التصدير خارج النفط والغاز، حيث بلغت قيمتها حوالي 9 مليار دولار بنهاية 2025، مع بروز قطاعات الحديد والصلب، الإسمنت، والأسمدة كقاطرة لهذا التوجه .

- الميزان التجاري: حافظت البلاد على فائض تجاري مريح بفضل ترشيد الواردات واستقرار مداخيل الغاز الطبيعي، مما رفع احتياطيات الصرف إلى ما يتجاوز 75 مليار دولار بنهاية السنة [4].

الوضع الاجتماعي: «دعم القدرة الشرائية والأمان الاجتماعي"

تصدّر الملف الاجتماعي أولويات الدولة في 2025 عبر تعزيز «الدولة الاجتماعية":

- زيادة الأجور ومنحة البطالة: دخلت المرحلة النهائية من زيادات الأجور حيز التنفيذ في جانفي 2025، لتصل الزيادة الإجمالية إلى 47% منذ 2023. كما تم رفع «منحة البطالة» وتوسيع قاعدة المستفيدين منها لتشمل فئات جديدة من خريجي الجامعات [5][7].

- التضخم: استقر معدل التضخم في حدود 7.5% سنة 2025، وهو تراجع طفيف مقارنة بـ 2024 (9%). ورغم هذا التراجع، ظلت أسعار بعض المواد الاستهلاكية واللحوم تمثل ضغطاً على ميزانية العائلات المتوسطة، مما استوجب تدخلات حكومية عبر «أسواق الرحمة» وضبط الاستيراد [6].

- السكن والتعمير: شهدت سنة 2025 توزيع حصص قياسية من السكنات (بمختلف الصيغ) تجاوزت 500 ألف وحدة سكنية عبر التراب الوطني، مع انطلاق برنامج «عدل 3» الذي استقطب ملايين المسجلين.

سوق الشغل والتحولات الهيكلية

- البطالة: سجل معدل البطالة انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 10.8%، بفضل المشاريع الاستثمارية الكبرى وإدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل بشكل نهائي في مناصب قارة [2][4].

- الرقمنة والشمول المالي: شهدت 2025 تسارعاً كبيراً في رقمنة قطاعات الضرائب، الجمارك، والبريد، مع تعميم الدفع الإلكتروني في المساحات التجارية الكبرى بنسبة تغطية تجاوزت 60%

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في الجزائر(رؤية تحليلية 2025)

تستند المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في الجزائر سنة

2025 إلى مخرجات التعديل الدستوري لسنة 2020، والتي اكتمل تفعيلها عبر ترسانة من القوانين العضوية والعادية الرامية إلى الموازنة بين «عصرنة المؤسسات» و»متطلبات الاستقرار الوطني».

المرجعية الدستورية: «دستور 2020 كحجر زاوية»

في سنة 2025، يُعتبر دستور نوفمبر 2020 المرجع الوحيد الذي كرس جملة من الحقوق غير القابلة للمساس:

- حماية المرأة: المادة 40 تفرض على الدولة حماية النساء من كل أشكال العنف في كل الأماكن، وهو نص شهد تشديداً في العقوبات الجنائية خلال 2025.

- حرية الصحافة: المادة 54 تمنع وقف أي وسيلة إعلامية دون قرار قضائي، مع تكريس حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات وحماية سره المهني.

الإصلاحات التشريعية المفصلية (2023-2025)

شهدت سنة 2025 نفاذاً كاملاً لنصوص قانونية أعادت رسم حدود العمل العام:

- قانون الإعلام الجديد (2023-2025): في 2025، استكملت الجزائر تنصيب سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية. يمنع القانون أي تمويل أجنبي لوسائل الإعلام المحلية، مع إلزامية التصريح بمصادر التمويل لضمان الشفافية.

- قانون ممارسة الحق النقابي (القانون 02-23): كانت 2025 سنة التطبيق الصارم لـ «معايير التمثيلية» الجديدة. فصل المشرع نهائياً بين النشاط النقابي والنشاط السياسي، حيث يمنع القانون الجمع بين مسؤولية نقابية ومسؤولية في حزب سياسي.

- تعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية (2025): تم إدخال إصلاحات تهدف إلى تقليص اللجوء إلى الحبس المؤقت، حيث أصبح القضاة في 2025 ملزمين قانوناً بتبرير الطابع «الاستثنائي» للوضع في الحبس قبل المحاكمة.

الحقوق الرقمية و»السيادة السيبرانية»

مع تسارع الرقمنة الشاملة للإدارة في 2025، تكيفت المنظومة التشريعية كالتالي:

- مكافحة الجرائم السيبرانية: تستخدم المحاكم المتخصصة نصوصاً معززة لمكافحة خطاب الكراهية ونشر «الأخبار الزائفة»، مع تمييز أوضح في 2025 بين النقد السياسي وبين المساس بالنظام العام.

- حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي: أصبحت السلطة الوطنية لحماية المعطيات (ANPDP) فاعلة بالكامل في 2025، مما أجبر المؤسسات على ضمان سرية بيانات المواطنين تحت طائلة عقوبات مالية وجزائية مشددة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (أولوية 2025)

ركز المشرع الجزائري في 2025 على الحقوق «المادية» كجزء من الحقوق الأساسية:

- الحق في الحماية الاجتماعية: مأسسة منحة البطالة كحق قانوني دائم لطالبي الشغل لأول مرة.

- قانون السكن: نصوص جديدة تنظم العمران وتسهل الحصول على الملكية الاجتماعية، مع تشديد القوانين ضد البناء الفوضوي.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في الجزائر سنة 2025:

شهدت وضعية الحقوق والحريات النقابية في الجزائر تحولاً جذرياً نحو «المأسسة الصارمة»، حيث اكتمل تفعيل المنظومة القانونية الجديدة التي أعادت رسم خارطة العمل النقابي.

الإطار القانوني: نفاذ القانون 02-23

كانت سنة 2025 هي سنة «الامتثال الكامل» لمقتضيات القانون رقم 02-23 المتعلق بممارسة الحق النقابي، والذي أحدث التغييرات التالية:

- الفصل بين النقابي والسياسي: طُبقت مادة «منع الجمع» بصرامة، حيث استقال العديد من القيادات النقابية من مناصبهم الحزبية للحفاظ على شرعية تمثيلهم النقابي.

- معايير التمثيلية: تم اعتماد عتبة 25% كشرط للمشاركة في الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات، مما أدى إلى اندماج العديد من النقابات الصغيرة لتشكيل تكتلات قوية قادرة على التفاوض.

الحوار الاجتماعي والمكاسب المادية

تميزت سنة 2025 بتركيز الدولة على «السلم الاجتماعي» عبر تحسين القدرة الشرائية:

- زيادة الأجور: استكملت الجزائر في جانفي 2025 المرحلة الأخيرة من مراجعة الرواتب، ليصل إجمالي الزيادة إلى مستويات قياسية (حوالي 47% منذ 2023).

- الحوار القطاعي: وقعت نقابات قطاع التربية والصحة «عقود استقرار» مع الوزارات المعنية، تضمنت مراجعة الأنظمة التعويضية مقابل الالتزام بآليات الوساطة قبل اللجوء للإضراب.

التحديات والقيود الميدانية (2025)

رغم المكتسبات المالية، سجلت النقابات المستقلة جملة من التحديات الحقوقية:

- تقييد حق الإضراب: واجهت النقابات صعوبات إجرائية في ممارسة حق الإضراب، حيث تُفعل الإدارة آليات «التسخير» (Réquisition) بشكل واسع في قطاعات الصحة والنقل لضمان الحد الأدنى من الخدمة، وهو ما تعتبره النقابات «إفراغاً للإضراب من محتواه».

- الملاحقات الإدارية والقضائية: رصدت تقارير حقوقية استمرار ملاحقة بعض النقابيين بتهم «التجمهر غير المرخص» أو «إعاقة حرية العمل» إثر احتجاجات ميدانية، خاصة في قطاع الجماعات المحلية والبريد.

- رفض الاعتمادات: لا تزال بعض النقابات الجديدة تواجه تأخراً في استلام «وصل التسجيل» (الاعتماد) بسبب تعقيدات موائمة هيكلتها مع قانون الممارسة النقابية،

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في الجزائر سنة 2025:

1. تطبيق عقوبات «منع النشاط السياسي» (المادة 12 من القانون 02-23)

شهدت سنة 2025 تفعيلاً صارماً للمقتضيات التي تمنع الجمع بين المسؤولية النقابية والنشاط السياسي، مما أدى إلى:

- إسقاط صفة التمثيل: تعرض قادة نقابيون في قطاعي التربية والتعليم العالي لضغوط إدارية وصلت إلى حد رفع دعاوى قضائية لإسقاط صفتهم النقابية، بسبب انتمائهم لأحزاب معارضة أو كتابة منشورات سياسية اعتُبرت «خارجة عن الإطار المهني الصرف».

- إجبار على الاستقالة: سُجلت حالات لنقابيين في قطاع الإدارة العمومية أُجبروا على الاختيار بين وظائفهم النقابية أو الاستمرار في ممارسة حقوقهم السياسية المكفولة دستورياً.

عرقلة حق الإضراب عبر «آلية التسخير» (Réquisition)

تحولت «التسخيرات» في سنة 2025 إلى أداة لكسر الإضرابات في مهدها:

- قطاع الصحة (المستشفيات الجامعية): خلال إضرابات الأطباء المقيمين والممرضين في 2025، توسعت الإدارة في إصدار أوامر «تسخير» شملت الغالبية العظمى من المضربين بدعوى «ضمان الحد الأدنى من الخدمة»، مما أفرغ الإضراب من محتواه الفني والضغط المطلبي.

- قطاع النقل (السكك الحديدية والمترو): تم اللجوء للقوة العمومية في حالات محددة لتنفيذ أوامر التسخير ضد عمال مضربين، مع تهديدهم بالطرد الفوري في حال عدم الالتحاق بمناصب عملهم.

التضييق على «النقابات غير المعتمدة»

رغم نظام «التصريح» المنصوص عليه قانوناً، استمرت «أزمة الوصول» في 2025:

- رفض تسليم وصول التسجيل: اشتكت كنفدراليات نقابية جديدة (خاصة في قطاع الخدمات والصناعات التحويلية) من تماطل وزارة العمل في تسليم «وصل تسجيل التصريح التأسيسي»، مما يمنعها من فتح حسابات بنكية أو تمثيل العمال أمام المحاكم في نزاعات الشغل الجماعية.

- منع التجمعات داخل المؤسسات: تعرض نقابيون في شركات وطنية كبرى للمنع من عقد جمعيات عامة داخل مقرات العمل، بحجة «عدم استيفاء شروط التمثيلية الجديدة (25%)» التي أقرها القانون.

الملاحقات القضائية بتهم «إعاقة حرية العمل»

- قطاع الجماعات المحلية (البلديات): تم رصد ملاحقة نقابيين وقادة فروع في ولايات بالشرق والوسط الجزائري بتهمة «عرقلة حرية العمل» إثر قيامهم بغلق مقرات إدارية احتجاجاً على تأخر صرف المنح، وهي تهمة جنائية بموجب قانون العقوبات المعدل.

- قضايا «نشر أخبار كاذبة»: استُخدمت قوانين الإعلام والجريمة السيبرانية في 2025 لملاحقة نقابيين نشروا بيانات حول «ظروف العمل» أو «سوء التسيير» في مؤسسات صحية، حيث اعتُبرت منشوراتهم «مساساً باستقرار المؤسسات الوطنية».

مصر:
الإغراق القضائي لإضعاف النقابات

مقدمة:

على مدار العام الماضي، ظلّ مشهد حقوق الإنسان في مصر يتسم بتناقض صارخ بين الخطاب الإصلاحي للدولة واستمرار الممارسات القمعية الممنهجة. فبينما تروج الحكومة لاستراتيجيتها الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026) وجلسات «الحوار الوطني»، يكشف الواقع الذي وثّقته منظمات المجتمع المدني عن بيئة معادية بشكل متزايد للحريات الأساسية.

فقد كانت سنة 2025، محورية شهدت بدء الاستعراض الدوري الشامل لمصر تحت مظلة الأمم المتحدة. ورغم الوعود بإغلاق القضايا ذات الدوافع السياسية، تواصل السلطات استخدام الحبس الاحتياطي المطوّل والمحاكم الخاصة كأدوات لتحييد المعارضة السلمية والصحفيين.

كما أن الانتهاكات والمخالفات التي حدثت في عام 4202 وماسبقه- للأسف- ما زالت مستمرة، ولم يتم حلها حتى الآن، وكأن العمل النقابي من حيث التأسيس وممارسة الحرية النقابية والحق في التنظيم تم تجميده تقريبًا، حيث إنَّ النقابات المستقلة ما زالت تواجه الكثير من التعنت والمنع من التأسيس بحرية.

ووضعت الحركة العمالية والمهنية أمام تحديات غير مسبوقة. فبينما تحاول الدولة تسويق صورة إصلاحية عبر اعتماد قانون العمل الجديد رقم 14 لسنة 2025، لا تزال الممارسة الفعلية تعكس استمراراً لنهج التضييق على حق التنظيم والعمل النقابي المستقل.

لقد سجل عام 5202 تصاعداً في وتيرة الانتهاكات التي استهدفت الكوادر النقابية، حيث رصدت المنظمات الحقوقية، مثل هيومن رايتس ووتش، استمرار استخدام الاتهامات الأمنية الفضفاضة لملاحقة العمال المطالبين بحقوقهم الاقتصادية في ظل أزمة تضخم طاحنة.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي سنة 2025:

المشهد الاقتصادي: بين «الإنقاذ» والديون

- صفقات الاستثمار الكبرى: ساهمت تدفقات صفقة «رأس الحكمة» والتمويلات الدولية من صندوق النقد الدولي في توفير سيولة دولارية منعت انهيار العملة، لكن الاقتصاد لا يزال يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الخارجية المباشرة لتعويض عجز الحساب الجاري.

- سعر الصرف والتضخم: استمر العمل بنظام «سعر الصرف المرن»، مما أدى إلى استقرار نسبي في السوق الموازية، إلا أن معدلات التضخم ظلت مرتفعة (فوق مستوى 25-30% في بعض القطاعات)، مما أثر على القوة الشرائية للمواطنين وفقاً لتقرير مؤسسة فيتش.

- أزمة الطاقة والكهرباء: واجهت الحكومة تحديات في تأمين الوقود لمحطات الكهرباء، مما أدى لاستمرار خطط «تخفيف الأحمال» في فترات من العام، وهو ما أثر سلباً على القطاع الصناعي والإنتاجي.

الوضع الاجتماعي: ضغوط معيشية وشبكات حماية

- تآكل الطبقة المتوسطة: أدت القفزات المتتالية في أسعار السلع الأساسية والخدمات (خاصة الكهرباء والمحروقات) إلى تراجع مستوى معيشة قطاع واسع من الطبقة المتوسطة، ما زاد من معدلات الاحتياج الاجتماعي.

- برامج الحماية الاجتماعية: وسعت الحكومة من مظلة برنامج «تكافل وكرامة» لمواجهة آثار الإصلاحات الهيكلية، إلا أن التقارير الحقوقية مثل تقرير هيومن رايتس ووتش 2025 تشير إلى أن هذه المساعدات لا تزال غير كافية لمواكبة الارتفاع الجنوني في تكاليف المعيشة.

- حقوق العمال: صدر قانون العمل الجديد لعام 2025 بهدف تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل، لكنه قوبل بتحفظات نقابية حول ضمانات الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص.

تحديات ديموغرافية وضغوط اللجوء

- تحملت مصر أعباء اجتماعية إضافية نتيجة تدفق اللاجئين، خاصة من السودان، ما شكل ضغطاً على الخدمات العامة (التعليم والصحة) في المناطق الحضرية، ودفع الحكومة لفرض إجراءات تقنين أوضاع صارمة أدت في بعض الأحيان إلى عمليات ترحيل مثيرة للجدل حقوقياً.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في مصر (رؤية تحليلية 2025)

تتسم المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في مصر عام 2025 بوضعية "الازدواجية القانونية"؛ حيث توجد نصوص دستورية واستراتيجيات وطنية تقدم وعوداً إصلاحية، تقابلها قوانين إجرائية ومراسيم توسع من صلاحيات السلطة التنفيذية والجهات الأمنية.

الإطار الدستوري والاستراتيجي

- دستور 2014 وتعديلاته: يظل الدستور المصري هو المرجعية الأساسية التي تضمن نظرياً مصفوفة متكاملة من الحقوق والحريات.

- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2026): تمثل الوثيقة الرسمية التي تلتزم من خلالها الدولة بتطوير المنظومة التشريعية. في عام 2025، بدأت الحكومة التحضير لإطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية (2026-2031) بهدف استكمال مواءمة القوانين المحلية مع الاتفاقيات الدولية.

التشريعات الجنائية والتقاضي (الجدل القائم)

- قانون الإجراءات الجنائية الجديد: هو المحور التشريعي الأكثر جدلاً في 2024 و2025. رغم أنه يهدف لتقليص مدد الحبس الاحتياطي، إلا أن نقابة المحامين ومنظمات حقوقية وجهت انتقادات لبنود تعتبرها تمس بحقوق الدفاع وتمنح حصانات مفرطة لمأموري الضبط القضائي.

- قوانين مكافحة الإرهاب والكيانات الإرهابية: استمر استخدام هذه القوانين كأداة تشريعية لتقييد النشاط السياسي والمدني، حيث يتم إدراج المعارضين على قوائم الإرهاب، مما يترتب عليه حرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية وفقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش 2025.

الحريات المدنية والنقابية

- قانون العمل رقم 14 لسنة 2025: يمثل تطوراً في المنظومة التشريعية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدف لتنظيم علاقات العمل وضمان حقوق العمال في القطاع الخاص، لكنه يواجه اختباراً حقيقياً في مدى سماحه بـ التعددية النقابية المستقلة (نص القانون). وتمكنها من حقها في ممارسة دورها في متابعة تنفيذ القانون بشكل حقيقي

- قانون تنظيم العمل الأهلي (الجمعيات): رغم التعديلات التي خففت من بعض العقوبات السالبة للحرية، لا يزال النظام التشريعي يفرض رقابة صارمة على التمويل الأجنبي والأنشطة الميدانية للجمعيات الحقوقية.

الفضاء الرقمي وحرية التعبير

- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات: يُستخدم هذا القانون بشكل واسع لملاحقة صانعي المحتوى والناشطين، حيث يتم توجيه اتهامات تتعلق بـ «قيم الأسرة المصرية» أو «نشر أخبار كاذبة»، مما خلق حالة من الرقابة الذاتية في الفضاء الرقمي، وهو ما أكدته تقارير المراجعة الدورية الشاملة بمجلس حقوق الإنسان.

وضعية الحقوق والحريات النقابية سنة 2025:

تتسم وضعية الحريات النقابية في مصر عام 5202 بحالة من الصراع بين «النصوص القانونية الجديدة» والقيود الإدارية والأمنية المستمرة، حيث يُنظر إلى هذا العام كفترة اختبار حقيقية لمدى جدية الإصلاحات التشريعية الأخيرة.

الإطار التشريعي: قانون العمل الجديد 2025

يعد صدور قانون العمل رقم 14 لسنة 2025 الحدث الأبرز، ويهدف رسمياً إلى:

- عصرنة علاقات العمل: محاولة إيجاد توازن بين حقوق العمال وحوافز الاستثمار في القطاع الخاص.

- الأمان الوظيفي: تقييد ظاهرة «الاستقالة المسبقة» (استمارة 6) وإلغاء الفصل بقرار إداري منفرد لصالح القضاء العمالي.

- المآخذ النقابية: رغم الإيجابيات، تنتقد نقابات مستقلة القانون لعدم كفاية الضمانات المتعلقة بـ حق الإضراب السلمي، وبقاء قيود إجرائية تجعل ممارسته شبه مستحيلة عملياً.

التعددية النقابية والاستقلالية

- القيود الإدارية: تشير تقارير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والمنظمات الدولية لعام 2025 إلى استمرار تعنت وزارة العمل في قبول أوراق إيداع النقابات المستقلة، مما يعزز هيمنة «الاتحاد العام لنقابات عمال مصر» المقرب من السلطة.

- الاستعداد للانتخابات: يسود ترقب لانتخابات المنظمات النقابية المقررة في مارس مايو 2026، حيث يطالب الناشطون النقابيون بضمانات لعدم التدخل الأمني في اختيار المرشحين كما حدث في دورات سابقة. بل فوجئت الحركة النقابية المستقلة من التوجه إلى مجلس النواب لتعديل قانون المنظمات النقابية رقم 213 لسنة 2017، من أجل تأجيل الانتخابات النقابية العمالية برمتها (لمدة عام على الأقل)، ومد الفترة النقابية لتصبح خمس سنوات بدلا من أربع سنوات، مع استمرار مجالس إدارات المنظمات النقابية كافة بكل درجاتها، دون النظر إلى قرارات وإرادات الجمعيات العمومية للمنظمات النقابية (وكل ذلك بناء على طلب من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وبالتنسيق وموافقة الحكومة ممثلة في وزارة العمل، وأعضاء من مجلس النواب)، كما أنه من العجيب أنه تم طرح تعديل القانون فقط من أجل التأجيل ومد الفترة فقط، دون النظر في أي تعديلات أخرى أو ملحوظات على القانون، والادعاء بأنه يمكن تعديل القانون مرة أخرى لاحقًا، بحجة ضيق الوقت حاليا.

الملاحقات والقمع النقابي

- الملاحقة الأمنية: وثق تقرير هيومن رايتس ووتش 2025 استمرار استهداف القيادات النقابية والعمالية بتهم «نشر أخبار كاذبة» أو «الانتماء لجماعة محظورة» عقب تنظيم احتجاجات سلمية للمطالبة بزيادة الأجور لمواجهة التضخم.

- عقوبات الإضراب: تظل عقوبة الفصل أو الحبس بسبب «تعطيل الإنتاج» سيفاً مسلطاً على العمال، خاصة في الشركات التي تم بيع حصص منها لمستثمرين أجانب أو صناديق سيادية.

الضغوط الاقتصادية والحقوق الاجتماعية

- أدى الانهيار في القوة الشرائية عام 2025 إلى زيادة الحراك العمالي «غير الرسمي». وترفض الحكومة غالباً الاعتراف بهذه الاحتجاجات كحق نقابي، وتتعامل معها كتهديد للأمن القومي، مما يعمق الفجوة بين الدولة والحركة العمالية.

- أكدت المراجعة الدورية الشاملة بمجلس حقوق الإنسان مطلع 2025 على ضرورة امتثال مصر لاتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحق التنظيم.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في مصر سنة 5202:

شهد عام 2025 وما سبقه من مطلع عام 2026 حالات عينية تعكس الفجوة بين «قانون العمل الجديد» والممارسة الأمنية والإدارية على أرض الواقع. إليك أبرز الأمثلة الحية المرصودة:

قمع الاحتجاجات المطلبية (أزمة وبريات سمنود)

تعد قضية عمال شركة وبريات سمنود المثال الأبرز الذي امتدت تداعياته لعام 2025.

- الانتهاك: تم اعتقال عدد من العمال والعاملات (بينهم قيادات نقابية نسائية) عقب إضراب سلمي للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور الذي أقرته الدولة.

- التكييف القانوني: بدلاً من التعامل معها كنقاش عمالي، وجهت النيابة اتهامات بـ «التحريض على الإضراب» و»نشر أخبار كاذبة»، وهو ما اعتبرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية انتهاكاً صارخاً للحق في التعبير عن المصالح الاقتصادية.

التضييق الإداري على النقابات المستقلة

أولا: الامتناع عن القيد: سجل عام 2025 استمرار وزارة العمل في رفض استلام أوراق تأسيس اللجان النقابية المستقلة في قطاعات الخدمات والتعليم.

المثال: واجهت «النقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية» و»نقابة المعلمين المستقلة» وغيرهما من النقابات صعوبات في تجديد اعتماد أوراقها الرسمية، مما يحرم أعضاءها من التمثيل القانوني في المفاوضات الجماعية، وفقاً لتقارير دار الخدمات النقابية والعمالية.

ثانيا: رفض ومنع التعددية النقابية:

من أقوى أشكال المخالفة لمعايير العمل الدولية الفتوى الصادرة في نوفمبر 2021 عن إدارة الفتوى بالإسكندرية التابعة لمجلس الدولة، برفض التعددية النقابية في ذات المستوى بشكل واضح وأكيد ولا يحتمل التأويل، حيث جاء في الفتوى التأكيد على أن المشرِّع المصري وقانون المنظمات النقابية رقم 213 لسنة 2017 لا يسمح بالتعددية النقابية وتأولت الفتوى مواد القانون بحيث خرجت في النهاية برفض النقابات المستقلة ورفض التعددية النقابية.

التأثير: إن هذه الفتوى تمنع النقابات المستقلة التي تأسست وبالتأكيد تمنع تأسيس أي نقابة مستقلة أخرى في أي مؤسسة أو منشأة بها نقابة تابعة للاتحاد العام (ولم يتم الرد بفتوى جديدة حتى الآن، ولا توجد أي بيانات رسمية تفيد توجه وزارة العمل كممثلة للحكومة لطلب فتوى جديدة ضد هذه الفتوى، أو ما يفيد رفض الحكومة لما ورد في هذه الفتوى المخالفة بشكل صريح لمعايير العمل الدولية، بل وقانون المنظمات النقابية المصري نفسه).

ملاحقة النقابيين المهنيين (نموذج نقابة الأطباء)

- الانتهاك: شهدت بداية عام 2025 استمرار استدعاء أعضاء من مجلس نقابة الأطباء للتحقيق بسبب تصريحات حول تردي الخدمات الصحية أو الاعتراض على بنود في «قانون المنشآت الطبية الجديد".

- الواقعة: تم رصد حالات «نقل تعسفي» وإحالة للتحقيق الإداري لنقابيين بقطاع الصحة في محافظات الصعيد كإجراء عقابي على نشاطهم النقابي، وهو ما وثقه تقرير هيومن رايتس ووتش 2025.

الفصل التعسفي في القطاع الخاص الملاحق بالاستثمار

- الانتهاك: مع دخول استثمارات أجنبية كبرى في قطاع الصناعات الغذائية عام 2025، تم توثيق حالات فصل جماعي لنقابيين حاولوا تشكيل لجان نقابية داخل الشركات المستحوذ عليها حديثاً.

- التحايل التشريعي: استخدام مادة «إغلاق المنشأة جزئياً» كذريعة للتخلص من العمال «المشاغبين» نقابياً، وهو ما جعل منظمة العمل الدولية تضع مصر تحت مجهر الرقابة في مراجعاتها الأخيرة.

التدخل في «انتخابات مايو 2026»

- الانتهاك: بدأت الأجهزة الأمنية منذ أواخر 2025 ممارسة ضغوط على الكوادر العمالية المستقلة لمنعهم من الترشح لانتخابات المنظمات النقابية المقررة في مارس مايو 2026. (بل الأدهى أنه تم التدخل لتأجيل الانتخابات النقابية العمالية برمتها واستمرار مجالس الإدارات الحالية كاملة (لمدة عام على الأقل)؛ وذلك حتى يتم إعادة ترتيب الأوراق وفرز الكوادر العمالية (من خلال الاتحاد العام لنقابات عمال مصر) والتحكم في المشهد النقابي بشكل أكبر وأعمق.

- الآلية: التهديد بالاستبعاد الأمني (الفيش والتشبيه) أو النقل إلى فروع بعيدة للشركة لمنع التواصل مع القاعدة العمالية.

فلسطين:
الاحتلال يهدم كل شيء

مقدمة:

يأتي هذا التقرير ليرصد حالة الحقوق والحريات العامة والنقابية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام 2025، وهو عام شهد تعمقاً حاداً في الأزمات المركبة التي تواجه المواطن الفلسطيني. فبين مطرقة الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة وسندان الازمة الاقتصادية والاجتماعية، تعيش الحريات الأساسية حالة من التآكل المستمر الذي طال الحق في التعبير، التنظم النقابي، والمشاركة السياسية.

لقد سجل عام 2025 تحولات خطيرة، حيث استمرت سلطات الاحتلال في تقويض البنية التحتية للمجتمع المدني الفلسطيني عبر تصنيف المؤسسات الحقوقية والنقابية كـ»إرهابية» وملاحقة كوادرها، في محاولة لعزل الفلسطينيين عن أدوات دفاعهم القانوني والاجتماعي. وفي المقابل، رصدت المنظمات المحلية مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان استمرار حالة «تغيب الانتخابات العامة»، مما أدى إلى تكريس السلطة التنفيذية وإضعاف الرقابة القضائية والتشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي سنة 2025:

اتسم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين عام 5202 بحالة من "الانهيار الكارثي" في قطاع غزة و»الاختناق الممنهج»في الضفة الغربية، وذلك نتيجة استمرار تداعيات الحرب والقيود الإسرائيلية المشددة.

المشهد الاقتصادي: انكماش تاريخي وأزمة سيولة

- انهيار الناتج المحلي: سجل الاقتصاد الفلسطيني انكماشاً غير مسبوق تجاوز 35% في بعض التقديرات، مع توقف كامل للنشاط الإنتاجي في قطاع غزة وتراجع حاد في الضفة الغربية وفقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

- أزمة المقاصة والرواتب: استمرت إسرائيل في احتجاز أموال الضرائب الفلسطينية (المقاصة)، مما أدى لعجز السلطة الفلسطينية عن دفع رواتب الموظفين العموميين بانتظام، واقتصار الصرف على نسب تتراوح بين 60%-50، ما أصاب الحركة التجارية بالشلل.

- سوق العمل: قفزت معدلات البطالة إلى مستويات مرعبة، حيث فقد أكثر من 500 ألف عامل وظائفهم، خاصة العمال الذين كانوا يعملون داخل الخط الأخضر والذين تم منعهم بشكل كامل منذ أكتوبر 2023 وحتى عام 2025، مما أفقد الاقتصاد تدفقات نقدية ضخمة.

الوضع الاجتماعي: الفقر وانعدام الأمن الغذائي

- معدلات الفقر: تشير تقديرات عام 2025 إلى أن أكثر من 70% من سكان قطاع غزة والضفة الغربية باتوا يعيشون تحت خط الفقر، مع تحول غالبية سكان غزة إلى الاعتماد الكلي على المساعدات الإغاثية الشحيحة الأونروا.

- الأمن الغذائي: يواجه قطاع غزة في 2025 خطر المجاعة الحقيقي، حيث يعاني أكثر من 90% من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينما تضاعفت أسعار السلع الأساسية في الضفة الغربية نتيجة الحواجز وتقطيع أوصال المدن.

- المنظومة الصحية والتعليمية: تعاني الخدمات العامة من تهالك شديد؛ ففي غزة خرجت معظم المستشفيات عن الخدمة، وفي الضفة أدى نقص الميزانيات إلى تراجع جودة التعليم والخدمات الصحية الحكومية.

التحديات الهيكلية والاجتماعية

- تفكك النسيج الاجتماعي: أدت الضغوط الاقتصادية والنفسية الناتجة عن الحرب والنزوح المستمر إلى زيادة الضغوط على الروابط الأسرية، مع بروز تحديات تتعلق برعاية الآلاف من الأيتام والجرحى في غزة.

- الاستيطان والتهجير: في الضفة الغربية، أدى تصاعد الاستيطان وسيطرة المستوطنين على الأراضي الرعوية والزراعية في 2025 إلى تدمير سبل عيش آلاف الأسر الريفية، مما دفع نحو «التهجير القسري الصامت» من المناطق المصنفة (ج).

المساعدات الدولية وإعادة الإعمار

- رغم الوعود الدولية، تظل عملية إعادة الإعمار في غزة عام 2025 بطيئة جداً أو متوقفة بسبب القيود على دخول المواد الأساسية وغياب أفق سياسي واضح، مما يترك مئات الآلاف في خيام ومراكز إيواء غير مؤهلة.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات (رؤية تحليلية 2025)

عاشت المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في فلسطين عام 5202 بوضعية "التفكك البنيوي" و»تعطيل المسار الدستوري»، حيث تعيش البلاد حالة من الاستثناء الدائم نتيجة غياب المجلس التشريعي واستمرار الانقسام.

تآكل المرجعية الدستورية (القانون الأساسي)

- غياب البرلمان: مع دخول عام 2025، يستمر غياب المجلس التشريعي الفلسطيني (المعطل منذ 2007 والمنحل رسمياً في 2018). هذا الغياب سببه منع الاحتلال الاسرائيلي عقد أي انتخابات في فلسطين.

التشريعات المقيدة للحريات الرقمية والتعبير

- قانون الجرائم الإلكترونية: يظل هذا القانون (القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018) الأداة التشريعية الأساسية لملاحقة الناشطين والصحفيين في 2025. تُستخدم نصوصه الفضفاضة مثل «المساس بالسلم الأهلي» أو «إثارة النعرات» لتبرير الاعتقالات السياسية، وفقاً لتوثيقات مركز مدى للحريات الإعلامية.

- قانون الجمعيات: شهد عام 2025 استمرار المحاولات التشريعية لفرض قيود على التمويل والنشاط الميداني للمنظمات غير الحكومية، مما يهدد استقلالية المجتمع المدني الفلسطيني.

أثر «قوانين الطوارئ» والاحتلال

- تداخل الصلاحيات: يعاني الفلسطينيون من تداخل ثلاث منظومات تشريعية (تشريعات السلطة، أوامر الاحتلال العسكرية، وقوانين الانتداب القديمة). في 2025، توسع الاحتلال في استخدام "قانون الطوارئ" لشرعنة الاعتقال الإداري وهدم المنازل، وهو ما يفرغ أي ضمانات قانونية فلسطينية من محتواها في مناطق «ج» والقدس، بحسب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

الحقوق النقابية والعمالية

- قانون النقابات: لا تزال فلسطين تفتقر لقانون عصري وشامل ينظم العمل النقابي. في 2025، تعتمد السلطة على مراسيم قديمة لتفكيك الإضرابات المطلبية.
- أقرت وزارة الاقتصاد تشريعات تتعلق بتنظيم التجارة الإلكترونية واقتصاد المنصات، إلا أن:
- هذه التشريعات لم تتضمن معالجة كافية لحقوق العاملين في اقتصاد المنصات
- لم يتم إشراك الحركة النقابية في صياغة هذه السياسات
- غابت الإشارة إلى المعايير الدولية ذات الصلة بعمل المنصات

وضعية الحقوق والحريات النقابية سنة 2025:

- تتسم وضعية الحقوق والحريات النقابية في فلسطين عام 2025 بظروف استثنائية بالغة التعقيد، حيث يتقاطع التضييق الداخلي مع الممارسات القمعية للاحتلال، مما جعل العمل النقابي في مواجهة مباشرة مع خطر «التقويض الشامل".

الأثر المدمّر للاحتلال والعدوان (قطاع غزة)

- تفكيك المنظومة النقابية: في عام 2025، بات العمل النقابي في قطاع غزة شبه متوقف إدارياً نتيجة تدمير المقرات واستشهاد المئات من الكوادر النقابية، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والصحافة.

- فقدان الحقوق العمالية: فقد أكثر من 200 ألف عامل في غزة حقوقهم التعاقدية والضمانات النقابية نتيجة الانهيار الكامل للقطاع الاقتصادي، مع غياب أي حماية قانونية فاعلة وفقاً لتقارير منظمة العمل الدولية.

- نقابة المهندسين والاتحادات المهنية: تشير المعطيات إلى أن التحديات التي واجهت العملية الانتخابية في بعض النقابات المهنية ارتبطت بشكل رئيسي بإجراءات وقيود فرضها الاحتلال، بما في ذلك:

  * التضييق على الحركة
  * القيود على التجمع والتنظيم
  * التأثير غير المباشر على انتظام العملية الديمقراطية داخل النقابات
  * القدس والعمل النقابي
  * وجود إعاقة مباشرة للعمل النقابي في القدس
  * تسجيل حالات اعتقال متكررة لنقابيين
  * قيود مفروضة تحت مسميات تنظيمية، رغم وجود قاعدة عمالية فلسطينية واسعة

التضييق الداخلي والقرارات بقانون (الضفة الغربية)

- تقييد حق الإضراب: استمرت السلطة الفلسطينية في عام 2025 باستخدام «القرارات بقانون» والمراسيم الرئاسية لكسر الإضرابات المطلبية، لاسيما في قطاعي التعليم والمهن الطبية، وذلك لاعتبارات تتعلق بخصوصية الوضع الامني في فلسطين.

أزمة تمثيل العمال داخل الخط الأخضر

- شهد عام 2025 تفاقم أزمة عمال الضفة الذين كانوا يعملون داخل إسرائيل؛ حيث تم إلغاء تصاريحهم ومنعهم من العمل دون تعويضات، مع عجز النقابات الفلسطينية عن توفير حماية قانونية لهم أمام المحاكم الإسرائيلية أو توفير بدائل اقتصادية، مما أدى لتصاعد الاحتجاجات العمالية العفوية.

انتهاكات خطيرة، ممنهجة ومباشرة ضد العمل النقابي:

أقدمت مجموعة من الجيش الاسرائيلي على اقتحام مقر الاتحاد العام لنقابات عمل فلسطين والعبث بمحتوياته وتحطيم معداته، ثم حولته إلى مركز للتحقيقات مع مدنيين فلسطينيين.

وقد استعرض الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تقريرا كاملا حول هذه الحادثة أمام لجنة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى عرض مجمل الانتهاكات التي تم تسجيلها ضد نقابيين وعمال فلسطينيين من قبل قوات الاحتلال.

وقد خلص التقرير إلى تفاقم عدد العاطلين إلى حدود 550 الفا إضافة إلى منع العمال من العودة إلى أماكن عملهم داخل أراضي عام 1948، وما يتعرضون له من ملاحقات واستهداف أسفر عن استشهاد 47 عاملاً أثناء سعيهم لكسب لقمة العيش. كما تطرق إلى حملات الاعتقال التي تجاوزت 35 ألف حالة، والإصابات التي يتعرض لها العمال نتيجة السقوط عن جدار الفصل أثناء محاولتهم الوصول إلى أماكن عملهم. وأشار إلى تهديدات أطلقها وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير بشأن إنشاء معتقل خاص بالعمال الفلسطينيين.

وتحدث التقرير عن الحواجز العسكرية التي تعيق التنقل بين المحافظات، وما تسببه من عزل للمدن والقرى والبلدات، إلى جانب إنهاء عقود أكثر من 7 آلاف موظف في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الأمر الذي فاقم الأزمة الاقتصادية. كما أشار إلى إغلاق مؤسسات ووقف تمويلها خلال إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، ما أدى إلى تعطيل أكثر من 20 ألف عامل.

وأضاف أن حكومة الاحتلال تمارس ضغوطاً على الاتحاد، من بينها منع وفد الاتحاد الدولي للبناء والأخشاب من دخول الأراضي الفلسطينية، واقتحام مقرات الاتحاد وتخريبها وتحويلها إلى مراكز تحقيق، في مخالفة للاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية.

وطالب الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لجنة تقصي الحقائق بمنع استقدام عمالة أجنبية لمشاريع إعادة إعمار غزة، داعياً إلى تشغيل 550 ألف عاطل عن العمل من العمال الفلسطينيين، كما طالب مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بالضغط لإعادة العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم، مشيراً إلى أنه منذ عام 1969 جرى تشغيل نحو 25% من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل سوق العمل الإسرائيلي، ما أسهم في تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني.

وطالب الأمين العام للاتحاد، بفتح تحقيق شامل في أموال العمال الفلسطينيين المستقطعة منذ عام 1970 وحتى اليوم، والتي تُقدَّر بنحو 16 مليار شيكل، باعتبارها استحقاقات مالية تعود للعمال. وأشار إلى أن المبالغ التي جرى تحويلها إلى شركة عميتيم لا تتجاوز 3 مليارات شيكل، رغم أن إجمالي الأموال المستحقة يفوق ذلك بكثير.

وأضاف أنه لا يوجد أي تقرير مالي واضح منذ عام 1993، عقب توقيع اتفاقية أوسلو، يبيّن مصير هذه الأموال وآليات إدارتها. وأوضح أن مؤسسة هاوس كوتلر الألمانية كانت قد بدأت بإعداد بعض الإحصائيات المتعلقة بالملف، إلا أن عملها توقف دون استكمال النتائج أو إصدار تقرير نهائي.

الأردن:
17 نقابة لقوى عاملة بـ2.5 مليون

مقدمة:

يأتي هذا التقرير ليرصد حالة الحقوق والحريات العامة والنقابية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال عام 2025، وهو العام الذي شهد ذروة تطبيق «منظومة التحديث السياسي» وسط تجاذبات حادة بين الطموحات الإصلاحية والقيود الإجرائية. فبينما تسعى الدولة لتقديم نموذج جديد للمشاركة عبر الأحزاب والنقابات، لا يزال الفضاء النقابي يواجه تحديات بنيوية تمس جوهر التنظيم.

لقد سجل عام 2025 استمراراً لحالة «الجمود التشريعي» فيما يتعلق بقانون العمل، مع بقاء المادة (183) من قانون العقوبات عقبة لتقييد حق الإضراب السلمي.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي سنة 2025:

في عام 2025، اتسم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأردن بحالة من "المرونة المليئة بالتحديات"، حيث استمرت الحكومة في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033) وسط ضغوط إقليمية حادة ناتجة عن تداعيات الأوضاع في فلسطين ولبنان.

المشهد الاقتصادي: نمو متواضع وضغوط مديونية

- معدلات النمو: سجل الاقتصاد الأردني نمواً حذراً تراوح حول 2.4% إلى 2.6% في عام 2025، وهو معدل يُعتبر غير كافٍ لتوليد فرص عمل كافية لامتصاص الداخلين الجدد لسوق العمل.

- تأثير التوترات الإقليمية: تأثر قطاع السياحة بشكل ملحوظ خلال عام 2025 نتيجة تراجع التدفقات السياحية الأجنبية بسبب القلق الأمني في المنطقة، كما ارتفعت تكاليف الشحن عبر البحر الأحمر، مما أدى لزيادة كلف الاستيراد.

- المديونية العامة: استمرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مستويات مرتفعة (حوالي 90% إلى 94%)، مما دفع الحكومة لتبني سياسات مالية تقشفية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي لضمان الاستقرار النقدي وحماية سعر صرف الدينار.

الوضع الاجتماعي: البطالة والأمن المعيشي

- البطالة: ظلت البطالة التحدي الاجتماعي الأكبر في 2025، حيث استقرت عند مستويات مرتفعة تقارب 21% بصفة عامة، وتجاوزت 40% بين الشباب، مما أدى لزيادة معدلات الهجرة بحثاً عن فرص عمل في الخارج.

- تآكل الدخل والتضخم: رغم نجاح البنك المركزي في كبح جماح التضخم عند مستويات (2-3%)، إلا أن الارتفاع التراكمي لأسعار السلع الأساسية والمحروقات أدى لتآكل القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، وزيادة الضغط على شبكات الأمان الاجتماعي.

- حقوق العمال والحد الأدنى للأجور: شهد عام 2025 نقاشات حادة حول رفع الحد الأدنى للأجور (المستقر عند 260 ديناراً منذ سنوات)، وسط مطالبات نقابية بضرورة مواءمته مع خط الفقر وتكاليف المعيشة المرتفعة وقد توجت هذه الجهود بالترفيع فيه إلى 290 دينارا.

الخدمات العامة والبنية التحتية

- أزمة المياه: استمر الأردن في مواجهة عجز مائي حاد في 2025، مع تسريع العمل في مشروع «الناقل الوطني» (تحلية مياه البحر الأحمر) كحل استراتيجي طويل الأمد، مما فرض أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة.

- اللاجئون: لا يزال الأردن يستضيف قرابة 1.3 مليون لاجئ سوري، ومع تراجع الدعم الدولي المقدم لـ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في 2025، زاد الضغط على البنية التحتية المحلية (التعليم والصحة) والموارد المحدودة للدولة.

الحماية الاجتماعية

- وسعت الحكومة من برامج صندوق المعونة الوطنية لتشمل فئات جديدة من «العمالة غير المنتظمة» والمتضررين من الأزمات الاقتصادية، إلا أن هذه المعونات تظل دون مستوى الطموح لمواجهة الفقر المتزايد في المناطق الريفية والمحافظات البعيدة عن العاصمة.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في الأردن (رؤية تحليلية 2025)

تسم المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في الأردن لعام 2025 بحالة من "الازدواجية القانونية"؛ حيث تتجاور نصوص «تحديث المنظومة السياسية» الطموحة مع ترسانة من القوانين الإجرائية التي وسعت من صلاحيات السلطة التنفيذية.

الإطار الدستوري وتحديث المنظومة السياسية

شهد عام 2025 التطبيق العملي الكامل للتعديلات الدستورية (2022) والقوانين الجديدة التي نتجت عن اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية:

- قانون الأحزاب والانتخاب: سمحت التشريعات الجديدة بتعزيز الحضور الحزبي في البرلمان (تخصيص 41 مقعداً للقوائم الحزبية)، مما أعطى دفعة نظرية للحق في المشاركة السياسية.

- التمكين التشريعي للشباب والمرأة: خفضت التعديلات سن الترشح ووضعت حصصاً (كوتا) ملزمة داخل الأحزاب، مما يعتبر تطوراً في «حقوق الفئات.

قانون الجرائم الإلكترونية (الأداة الأكثر جدلاً)

يظل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 هو المحرك الأساسي للمشهد الحقوقي في 2025.

- التحليل: استمرت السلطات في استخدام المادة 15 و16 و17 المتعلقة بـ «الأخبار الكاذبة» و»ذم الهيئات الرسمية». وقد أدى القانون إلى حالة من الرقابة الذاتية وتراجع ملموس في سقف حرية التعبير الرقمي.

المنظومة التشريعية النقابية

- قانون العمل: يمنع القانون في مادته (183) الإضراب في قطاعات واسعة، كما يحصر حق التنظيم النقابي في 17 نقابة عمالية رسمية فقط، مما يحرم آلاف العمال من حق تأسيس نقابات.

الحقوق المدنية والعدالة

- استقلال القضاء: هناك جهود مستمرة لتطوير الجهاز القضائي، لكن هذه الجهود تصطدم بتعقيدات اجرائية تحد من سرعة تنفيذ الاصلاحات المنشودة.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في الأردن سنة 2025:

تتسم وضعية الحقوق والحريات النقابية في الأردن عام 2025 بحالة من الترقب والشد والجذب بين المساعي الرسمية لـ «تحديث المنظومة الحقوقية» وبين ممارسات تقييدية على الأرض تحاول الجذب إلى الخلف.

التقييد التشريعي (قانون العمل وقانون العقوبات)

- حصر العمل النقابي: لا يزال قانون العمل الأردني يحصر حق التنظيم النقابي في 17 نقابة عمالية فقط معترف بها رسمياً مما يحرم آلاف العمال في قطاعات الخدمات والإنشاءات من تأسيس نقابات.

- تجريم الإضراب: تُستخدم المادة (183) من قانون العقوبات في 2025 لملاحقة العمال المضربين بتهم «تعطيل العمل» أو «الإضرار بالمصالح العامة»، خاصة في القطاعات التي تعتبرها الحكومة «حيوية"

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

- في ظل تزايد الضغوط الاقتصادية، واجهت النقابات العمالية صعوبة في التفاوض على رفع الحد الأدنى للأجور (المستقر عند 260 ديناراً)، حيث قوبلت المطالب النقابية في 2025 برفض حكومي مبرر بضرورة الحفاظ على «توازن بيئة الاستثمار" غير أن هذه الجهود النقابية توجت بالترفيع في الحد الأدنى للأجور إلى مستوى 290 دينارا.

لبنان:
التصنيف والفرز السياسي لإضعاف النقابات

مقدمة:

يأتي هذا التقرير ليقدم قراءة تحليلية وميدانية لواقع الحقوق والحريات العامة والنقابية في لبنان خلال عام 2025؛ وهو العام الذي شهد تقاطعاً خطيراً بين تداعيات الانهيار المالي المتمادي، واستمرار الشلل في المؤسسات الدستورية، وبين الآثار الكارثية للتصعيد العسكري الاسرائيلي والنزوح الواسع. في ظل هذه الظروف، يواجه الفضاء المدني اللبناني، الذي عُرف تاريخياً بتعدديته، تحديات وجودية تهدد أسس المواطنة والحماية القانونية للأفراد والجماعات وخاصة القضاء العمالي.

لقد سجل عام 2025 تراجعاً ملحوظاً في مؤشرات الحريات، حيث أدت حالة «عجز الدولة» إلى استقواء القوى السياسية والطائفية على حساب سيادة القانون، مما خلق بيئة خصبة للإفلات من العقاب وتوسيع دائرة الملاحقات بحق الناشطين والصحفيين تحت مسميات «القدح والذم» أو «تهديد السلم الأهلي".

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان سنة 2025:

في عام 2025، دخل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان مرحلة وصفها الخبراء بـ "قاع الأزمة المستدام"، حيث تعمقت التداعيات الناتجة عن سنوات الانهيار المالي وزاد من حدتها التصعيد العسكري الاسرائيلي الواسع الذي شهده لبنان في أواخر 2024 ومطلع 2025.

المشهد الاقتصادي: اقتصاد الحرب والعملة الموازية

- انكماش الناتج المحلي: بعد استقرار نسبي هش في 2023، عاد الاقتصاد اللبناني للانكماش في 2025 بنسبة تجاوزت -10 15% نتيجة تدمير البنية التحتية وتعطل القطاعات الإنتاجية (الزراعة والسياحة) بسبب الحرب، وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

- "الدولرة» الشاملة: أصبح الاقتصاد اللبناني مدولراً بشكل شبه كامل في 2025، مما أدى إلى عزل الفئات التي تتقاضى رواتبها بالليرة اللبنانية (موظفي القطاع العام والقوى الأمنية) عن الدورة الاقتصادية، وزيادة الفجوة الطبقية خاصة في القطاع الخاص والعاملين في الاقتصاد غير المنظم .

- عجز الموازنة والدين: استمر الشلل في إقرار إصلاحات صندوق النقد الدولي، مما أبقى لبنان في حالة تعثر عن سداد الديون السيادية، مع اعتماد الدولة الكلي على الجبايات المرتفعة والرسوم الجمركية لتمويل الحد الأدنى من الرواتب.

الوضع الاجتماعي: النزوح والفقر المتعدد الأبعاد

- أزمة النزوح الداخلي: شهد عام 2025 أضخم حركة نزوح داخلي في تاريخ لبنان الحديث (أكثر من 1.2 مليون نازح)، مما شكل ضغطاً هائلاً على مراكز الإيواء والخدمات العامة في المناطق التي اعتبرت «آمنة»، وأدى لتصاعد التوترات الاجتماعية بسبب تصاعد النهج الطائفي.

- معدلات الفقر: تجاوزت نسبة الفقراء في لبنان 80% من السكان، مع بروز ظاهرة «الفقر المدقع» حتى بين العائلات التي كانت تصنف ضمن الطبقة المتوسطة، بحسب تقارير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا).

- الأمن الغذائي والدوائي: تأثرت سلاسل التوريد في 2025، مما أدى لارتفاع جنوني في أسعار المواد الغذائية الأساسية، بينما تراجع الوصول إلى الرعاية الصحية مع هجرة آلاف الأطباء والممرضين وتوقف الدعم عن معظم الأدوية المزمنة.

الخدمات العامة والكهرباء

- انهيار مؤسسات الدولة: في 2025، وصل العمل الإداري في الدوائر الرسمية إلى أدنى مستوياته نتيجة إضرابات الموظفين المتكررة ونقص القرطاسية والطاقة.

- قطاع الطاقة: استمر الاعتماد الكلي للمواطنين على «المولدات الخاصة» ومنظومات الطاقة الشمسية، في ظل عجز مؤسسة كهرباء لبنان عن توفير أكثر من ساعتين إلى 4 ساعات تغذية يومياً في أفضل الأحوال.

التعليم ومستقبل الأجيال

- واجه العام الدراسي 2025-2024 تحديات مصيرية؛ حيث تحولت مئات المدارس الرسمية إلى مراكز إيواء للنازحين، مما هدد بضياع العام الدراسي على آلاف الطلاب، وزاد من ظاهرة التسرب المدرسي والعمالة المبكرة للأطفال.

الإيجارات الجديدة

- مع مطلع عام 2025، اختفت تقريباً عقود الإيجار بالليرة اللبنانية. الأسعار في بيروت وجبل لبنان سجلت أرقاماً قياسية (تبدأ من 400 في المناطق الحيوية)، وهو ما يفوق أضعاف راتب موظف القطاع العام البنك الدولي - تقرير لبنان 2025.

- الطلب المرتفع: أدى النزوح الداخلي الواسع (أكثر من 1.2 مليون نازح) من الجنوب والبقاع والضاحية إلى ضغط هائل على الشقق السكنية في المناطق التي تُصنف «آمنة»، مما دفع بعض الملاك لرفع الأسعار لاستغلال الأزمة، فيما عُرف بـ "اقتصاد الأزمات".

معضلة «الإيجارات القديمة» (قانون 2014 والمعدل عام 2027 بعد التحرك والطعن امام المجلس الدستوري من لجنة الدفاع عن حقوق المستاجرين التابعة للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

- لا يزال الصراع مستمراً بين الملاك القدامى والمستأجرين حول تنفيذ قانون تحرير الإيجارات غير السكنية والسكنية. في 2025، تصاعدت المطالبات بتعديل القوانين بما يضمن «العدالة للمالك» دون «تشريد المستأجر".

- صندوق دعم المستأجرين: يواجه هذا الصندوق تعطلاً شبه كامل نتيجة عجز موازنة الدولة عن تمويله، مما يترك آلاف العائلات من ذوي الدخل المحدود والمسنين أمام خطر الإخلاء الوشيك الوكالة الوطنية للإعلام.

غياب «السياسة الإسكانية» للدولة

- توقف القروض: في 2025، يظل «مصرف الإسكان» عاجزاً عن تقديم قروض سكنية ميسرة بالدولار لغالبية المواطنين، مما جعل الإيجار هو الخيار الوحيد والمرهق في آن واحد.

- عجز القضاء: أدى اعتكاف القضاة المتكرر والشلل الإداري إلى تراكم آلاف دعاوى الإخلاء والنزاعات بين الملاك والمستأجرين، مما دفع البعض لتحصيل «حقوقهم» باليد أو عبر ضغوط اجتماعية وحزبية.

الأبعاد الاجتماعية والإنسانية

- التشرد المقنع: تزايدت حالات سكن أكثر من عائلة في شقة واحدة لتقاسم التكاليف.

- المستأجرون الأجانب والنازحون: تحول ملف إيجار المساكن للاجئين السوريين والنازحين اللبنانيين إلى مادة للسجال السياسي والبلدي، حيث فرضت بعض البلديات قيوداً صارمة على عقود الإيجار تحت مسمى «تنظيم الوجود الأجنبي» أو «الأمن الذاتي".

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في لبنان (رؤية تحليلية 2025)

تتسم المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في لبنان عام 2025 بحالة من "التآكل المؤسساتي"، حيث تقف النصوص الدستورية والقانونية عاجزة أمام واقع الانهيار المالي والشلل السياسي.

الدستور والمواثيق الدولية

يظل الدستور اللبناني، ولا سيما مقدمته، المرجعية الأسمى التي تكرس التزام لبنان بالإعلان العالمي لـ حقوق الإنسان. ومع ذلك، يشير تقرير هيومن رايتس ووتش 2025 إلى أن هذه المبادئ أصبحت «نصوصاً معطلة» نتيجة غياب السلطة التنفيذية الفاعلة (الفراغ الرئاسي المستمر) وعجز البرلمان عن التشريع بانتظام.

منظومة القضاء واستقلاليتها (الأزمة الكبرى)

- تعطيل العدالة: دخل عام 2025 والتحقيق في انفجار مرفأ بيروت لا يزال معطلاً تشريعياً وقضائياً نتيجة التدخلات السياسية، مما كرس ثقافة «الإفلات من العقاب".

- استقلال القضاء: لم يقر البرلمان حتى الآن قانوناً عصرياً يضمن الاستقلال التام للسلطة القضائية، مما أبقى التعيينات والتشكيلات القضائية خاضعة للمحاصصة الطائفية، وفقاً لتحليلات مفكرة قانونية.

الحريات العامة والتعبير (القوانين القديمة)

- الملاحقات الجزائية: تواصل السلطات استخدام مواد «القدح والذم» في قانون العقوبات وقانون المطبوعات لملاحقة الصحفيين والناشطين. في عام 2025، سُجل توسع في دور «مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية» في استدعاء منتقدي القوى السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي.

- المحاكم العسكرية: لا يزال التشريع اللبناني يسمح بمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري في قضايا الرأي والتظاهر، وهو ما تعتبره منظمة العفو الدولية خرقاً جسيماً لمعايير المحاكمة العادلة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (التشريع الغائب)

- قانون الكابيتال كونترول: فشل البرلمان في إقرار قانون يحمي المودعين وينظم السحوبات بشكل عادل، مما جعل المصارف تمارس «تشريعاً واقعياً» يمس بحق الملكية الفردية.

- الحماية الاجتماعية: رغم إطلاق «البطاقة التمويلية»، إلا أن المنظومة التشريعية لعام 2025 تفتقر لشبكة أمان قانونية تحمي المواطنين من الانهيار الشامل في قطاعي الصحة والتعليم.

حقوق اللاجئين والمهاجرين

- شهد عام 2025 تصعيداً في القرارات الإدارية والبلدية (التي تأخذ صفة التشريع المحلي) لتقييد حركة اللاجئين السوريين وفرض حظر تجول، وسط غياب إطار تشريعي وطني ينظم اللجوء بما يتوافق مع المعايير الدولية، مما أدى لحالات ترحيل قسري رصدتها المنظمات الحقوقية.

الحقوق النقابية

- تعتمد النقابات في لبنان على قوانين تعود لمنتصف القرن العشرين (قانون العمل 1946)، وهي قوانين تحظر على موظفي القطاع العام حق التنظيم النقابي الرسمي، مما دفعهم في 2025 لابتكار «روابط» تفتقر للشخصية القانونية الكافية للمفاوضة الجماعية.

- تم تقديم اقتراح من عدد من النواب لتعديل قانون العمل وباشرت وزارة العمل نقاشات وحوارات استثنت منها النقابات المستقلة على غرار الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين في لبنان.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في لبنان سنة 2025:

في عام 2025، واجهت الحريات النقابية في لبنان حالة من «الشلل البنيوي» والتراجع الحاد، حيث تداخلت الأزمة الاقتصادية الخانقة مع التداعيات الأمنية للنزوح والحرب، مما جعل العمل النقابي التقليدي يقف عاجزاً عن حماية حقوق المنتسبين.

القطاع العام: «روابط» بلا صلاحيات قانونية

- الحرمان من التنظيم: لا يزال التشريع اللبناني (قانون الموظفين) يحظر على موظفي الدولة تأسيس نقابات رسمية، مما دفعهم للعمل عبر «روابط» (رابطة موظفي الإدارة العامة، روابط التعليم).

- الوضعية في 2025: شهد هذا العام انهيار القدرة التفاوضية لهذه الروابط؛ حيث أدى التضخم المفرط إلى جعل أي زيادة في الرواتب «شكلية». ووفقاً لتقارير الدولية للمعلومات، فإن إضرابات القطاع العام في 2025 تحولت من «أداة ضغط» إلى «إعلان عجز» نتيجة غياب التمويل في خزينة الدولة.

القطاع الخاص: هيمنة سياسية وتفتت عمالي

- تفتت النقابات: برزت في 2025 محاولات لتأسيس نقابات بديلة (مستقلة) في قطاعات التكنولوجيا والخدمات، لكنها واجهت عقبات إدارية في وزارة العمل التي تتردد في منح التراخيص للنقابات الخارجة عن عباءة السلطة.

النقابات المهنية: صراع الاستقلالية والسياسة

- نقابة المحامين والمهندسين: شهد عام 2025 استمرار الصراع داخل النقابات الكبرى بين «التيارات التغييرية» وأحزاب السلطة. تعطلت بعض الأنشطة النقابية نتيجة الخلافات السياسية حول ملفات كبرى مثل «أموال المودعين» وتحقيقات المرفأ.

- نقابة الأطباء والتمريض: واجهت هذه النقابات في 2025 أكبر موجة «هجرة جماعية» لمنتسبيها، مما أضعف هيكليتها التنظيمية وقدرتها على التأثير في السياسات الصحية المنهارة بحسب نقابة أطباء لبنان.

الانتهاكات والملاحقات في 2025

- قمع التحركات المطلبية: وُثقت حالات تدخل أمني لفض اعتصامات لموظفي المصارف والمتقاعدين العسكريين الذين طالبوا بالوصول إلى مدخراتهم.

- الملاحقة القضائية: تم استدعاء بعض النقابيين المستقلين في قطاع التعليم للتحقيق بتهم «تحقير الإدارة» أو «إثارة النعرات» بعد انتقادهم لسياسات وزارة التربية في توزيع المساعدات الدولية، وفقاً لتوثيقات تجمع نقابيات ونقابيين.

- قمع تحركات لعمال من نقابة عمال البناء ومشتقاتها عضو FENASOL والملاحقة القضائية لرئيس النقابة كاسترو عبدالله وغيره من النقابيين

أثر النزوح والحرب على العمل النقابي

- أدى النزوح الواسع في أواخر 2024 ومطلع 2025 إلى تشتت القواعد العمالية في جنوب لبنان والضاحية والبقاع، مما أدى لتوقف العمل النقابي الميداني في هذه المناطق بالكامل، وتحول دور النقابات من «حقوقي» إلى «إغاثي» محدود.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في لبنان سنة 2025:

في عام 2025، تجسدت انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في لبنان من خلال القمع الإداري للمطالب المعيشية، والتدخل السياسي في استقلالية العمل النقابي، وتداعيات «اقتصاد الحرب».
إليك أمثلة حية وواقعية عن هذه الانتهاكات:

قمع «روابط التعليم الرسمي» والملاحقات المسلكية

يعد قطاع التعليم الرسمي الساحة الأبرز للانتهاكات في 2025 نتيجة الانهيار المالي وتدفق النازحين إلى المدارس.

- المثال: تعرض عدد من النقابيين في «رابطة معلي التعليم الأساسي» و»تجمع نقابيات ونقابيين» لقرار الإيقاف عن العمل وخصم الرواتب بقرارات إدارية من وزارة التربية.

- الانتهاك: جاءت هذه العقوبات رداً على انتقاد النقابيين لآلية توزيع «الحوافز المالية» بالدولار وتدهور ظروف التعليم في مراكز الإيواء، حيث استُخدمت تهمة «تحقير الإدارة» لترهيب الكوادر النقابية، وفقاً لتوثيقات المفكرة القانونية.

- رفضت وزارة العمل منح ترخيص الى عدد كبير من اللجان التاسيسة للنقابات في القطاع الخاص المقدمة من الFENASOL مثل نقابة العاملين في الزراعة ونقابة السائقين في مرفء بيروت نقابة دار الايتام والمؤسسات الرعاية نقابة العاملات في الخدمة المنزلية.

ملاحقة نقابيي «القطاع الصحي» في الجنوب والبقاع

- الانتهاك: شهد مطلع عام 2025 استهدافاً ممنهجاً من قبل الاحتلال الإسرائيلي للمسعفين والنقابيين في «الهيئة الصحية الإسلامية» و»كشافة الرسالة»، مما أدى لاستشهاد العشرات منهم أثناء أداء عملهم النقابي والإنساني.

- الأثر: اعتبرت منظمة الصحة العالمية ونقابة أطباء لبنان هذه الاستهدافات خرقاً جسيماً للحق في العمل النقابي والمهني في ظروف الحرب.

التدخل السياسي في انتخابات «نقابة المهندسين»

- المثال: شهدت انتخابات الفروع في نقابة المهندسين (بيروت والشمال) لعام 2025 ضغوطاً سياسية هائلة لتعطيل فوز التيارات النقابية المستقلة.

- الانتهاك: تم رصد استخدام «الزبائنية السياسية» ومنع وصول مهندسين مغتربين من التصويت عبر إجراءات إدارية معقدة، بهدف إبقاء النقابة تحت مظلة الأحزاب التقليدية لضمان السيطرة على صناديق التعاقد والتقاعد.

قمع احتجاجات «المتقاعدين العسكريين» والمودعين

- الواقعة: في النصف الأول من عام 2025، استخدمت القوى الأمنية القوة لفض اعتصامات «تجمع العسكريين المتقاعدين» أمام مصرف لبنان والسراي الحكومي.

- الانتهاك: تم استخدام الغاز المسيل للدموع لمنع النقابيين المتقاعدين من الوصول إلى مراكز القرار للمطالبة بتصحيح معاشاتهم التقاعدية، وهو ما يعد انتهاكاً لحق التجمع السلمي والتعبير عن المطالب الاجتماعية والمادية.

التضييق على «النقابات البديلة» والمستقلة

- المثال: واجهت «نقابة الصحافة البديلة» و»تجمع نقابة موظفي المصارف المستقل» رفضاً مستمراً من وزارة العمل في 2025 لمنحهم التراخيص الرسمية أو الاعتراف بتمثيلهم في المفاوضات.

- الانتهاك: يُحرم هؤلاء النقابيون من الشخصية القانونية، مما يمنعهم من رفع دعاوى قضائية جماعية ضد المصارف أو المؤسسات الإعلامية التي صرفت موظفيها تعسفياً.

- تعطيل مجالس العمل من مدة طويلة قبل عام 2019 باشكال مختلفة وبعد 2019 والانهيار المالي وانفجار بيروت واستبعاد النقابات المستقلة من عضوية هذه المجالس دون أي تبرير.

- اقصاء النقابات المستقلة من عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل التعسفي بذريعة «الظروف الأمنية»

- المثال: سجل عام 2025 مئات حالات الفصل التعسفي لعمال في قطاعات السياحة والخدمات في مناطق بيروت وجبل لبنان، بذريعة تراجع الأعمال بسبب الحرب.

- الانتهاك: تم صرف العمال دون تعويضات عادلة، مع عجز «الاتحاد العمالي العام» عن التدخل الفعال، وغياب دور «مجالس العمل التحكيمية» المشلولة إدارياً، مما ترك العمال دون أي غطاء نقابي قانوني.

سوريا:
نقابات تتلمس طريقها وسط تقلبات سياسية

مقدمة:

تأتي سنة 2025 لتمثل عاماً آخر من التحديات المركبة في المشهد السوري، حيث استمر تجميد الصراع العسكري دون الوصول إلى حل سياسي شامل، مما ألقى بظلال قاتمة على واقع الحقوق والحريات العامة والنقابية في مختلف مناطق السيطرة.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سوريا سنة 2025:

تقاطع عام 2025 في سوريا مع ذروة أزمة اقتصادية ومعيشية وُصفت بأنها «الأقسى» منذ عقود، حيث تلاشت الطبقة الوسطى تماماً، وأصبحت الغالبية العظمى من السكان تحت خط الفقر المدقع.

الانهيار النقدي والتضخم الجامح

شهدت الليرة السورية تراجعاً تاريخياً، حيث تجاوز سعر صرف الدولار مستويات قياسية غير مسبوقة، مما أدى إلى تضخم مفرط في أسعار السلع الأساسية. وبحسب تقارير برنامج الأغذية العالمي (WFP)، ارتفعت تكلفة السلة الغذائية بنسبة تفوق قدرة الدخل الفردي بأضعاف، مما جعل «الأمن الغذائي» مفقوداً لأكثر من 12 مليون سوري.

أزمة الطاقة والشلل الإنتاجي

تفاقمت أزمة المحروقات والكهرباء في عام 2025، حيث وصلت ساعات التقنين في المناطق الخاضعة للحكومة إلى مستويات حرجة (ساعة وصل واحدة مقابل 23 ساعة قطع في بعض المناطق). هذا الواقع أدى إلى:

- توقف مئات الورش والمنشآت الصناعية الصغيرة عن العمل.
- اعتماد السكان بشكل كامل على الطاقة البديلة (الألواح الشمسية) لمن استطاع إليها سبيلاً، مما عمّق الفجوة الطبقية.

الواقع الاجتماعي والهجرة

شهد عام 2025 موجات هجرة جديدة، لم تقتصر على الشباب فقط، بل شملت عائلات وأصحاب رؤوس أموال وكوادر طبية.

- الخدمات الصحية: يعاني القطاع الصحي من استنزاف حاد؛ حيث تشير تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى خروج أكثر من نصف المرافق الصحية عن الخدمة ونقص حاد في الأدوية النوعية.
- التعليم: تراجعت جودة التعليم مع اضطرار الأطفال لترك المدارس والتوجه لـ «عمالة الأطفال» للمساعدة في إعالة أسرهم.

الفوارق الاقتصادية بين مناطق النفوذ

- مناطق الشمال: تعاني من تضخم مرتبط بالعملة التركية وعدم استقرار الإمدادات.
- مناطق الإدارة الذاتية: رغم الثروات النفطية والزراعية، واجهت تحديات في التصدير وضغوطاً اقتصادية مرتبطة بالإغلاق الميداني.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في سوريا (رؤية تحليلية 2025)

تتسم المنظومة التشريعية السورية في عام 2025 بظاهرة «الازدواجية القانونية»؛ حيث توجد نصوص دستورية توحي بالانفتاح والحماية، تقابلها ترسانة من القوانين الاستثنائية والمراسيم التي تُفرغ تلك الحقوق من مضمونها.
إليك رؤية تحليلية للمشهد التشريعي خلال عام 2025:

الدستور مقابل القوانين الخاصة

رغم أن دستور عام 2012 يكفل في مواده (45-33) الحريات العامة، وحرمة الحياة الخاصة، وحرية التعبير، إلا أن الممارسة التشريعية في 2025 استمرت في إعطاء الأولوية لـ "قوانين الضرورة":

- قانون مكافحة الإرهاب (رقم 19 لعام 2012): لا يزال المحرك الأساسي للنظام القضائي، حيث يُستخدم بتعريفات فضفاضة لمحاكمة الناشطين والنقابيين أمام محكمة قضايا الإرهاب التي تفتقر لأدنى معايير المحاكمة العادلة.

التشريعات الرقمية (سلاح الرقابة الجديد)

برزت في 2025 الفاعلية القصوى لـ قانون الجرائم المعلوماتية (المعدل بالمرسوم رقم 20 لعام 2022). استُخدم هذا القانون بشكل مكثف خلال العام لملاحقة أي انتقاد للسياسات الاقتصادية على وسائل التواصل الاجتماعي تحت مسمى «النيل من هيبة الدولة» أو «نشر أخبار كاذبة»، مما أدى إلى حالة من الرقابة الذاتية الشاملة.

البيئة التشريعية للعمل النقابي

تخضع النقابات لمنظومة قانونية مركزية تجعل من الصعب نشوء حراك نقابي مستقل:

- قانون التنظيم النقابي: يمنح الاتحاد العام لنقابات العمال احتكاراً قانونياً للتمثيل العمالي، مع ربط الهياكل النقابية بالدولة عضوياً ووظيفياً.

- القيود الميدانية: في عام 2025، لم تشهد المنظومة أي تعديل يسمح بالتعددية النقابية، بل استمر العمل باللوائح التي تسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في حل مجالس النقابات المهنية (مثل نقابة المحامين والأطباء) لأسباب تتعلق بـ «الأمن القومي".

القوانين العقارية وتأثيرها الاجتماعي

شكلت التشريعات المتعلقة بالملكية (مثل القانون رقم 10 لعام 2018 وتعديلاته) عائقاً أمام الحقوق المدنية للاجئين والنازحين في 2025. اعتبرت تقارير حقوقية أن هذه القوانين تُستخدم كأداة «للهندسة الديموغرافية» عبر مصادرة أملاك المعارضين أو الغائبين تحت غطاء التطوير العمراني.

التشريعات في مناطق خارج السيطرة

- شمال غرب سوريا: تفتقر المنظومة لمرجعية موحدة، حيث تُطبق مزيج من القوانين السورية القديمة والتعاميم الصادرة عن الفصائل، مما يخلق وضعاً قانونياً هشاً يغيب عنه مبدأ فصل السلطات.

- شمال شرق سوريا: تعتمد «الإدارة الذاتية» على العقد الاجتماعي الجديد، والذي رغم تضمنه نصوصاً تقدمية حول حقوق المرأة والتعددية، إلا أن تطبيقه الفعلي يواجه انتقادات تتعلق بهيمنة الطرف السياسي الواحد.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في سوريا سنة 2025:

تقبع الحقوق والحريات النقابية في سوريا خلال عام 2025 تحت مقصلة «التبعية المطلقة» للسلطة أو القوى المسيطرة، حيث تحول العمل النقابي من أداة مطلبية إلى وسيلة للضبط الاجتماعي والسياسي.

أحادية التمثيل وقمع التعددية

لا يزال الاتحاد العام لنقابات العمال هو التنظيم الوحيد المعترف به رسمياً في مناطق سيطرة الحكومة. في 2025.

غياب الاستقلالية القانونية والميدانية

- التدخل الإداري: تمتلك السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة بموجب «قانون التنظيم النقابي» للتدخل في انتخابات النقابات المهنية (المحامين، الأطباء، المهندسين). في 2025، رصدت منظمة العمل الدولية (ILO) استمرار القيود التي تمنع العمال من تشكيل منظمات من اختيارهم دون ترخيص مسبق يصعب الحصول عليه خارج الإطار الرسمي.

- الحق في الإضراب: يُعتبر الحق في الإضراب «مجمداً» فعلياً في سوريا. خلال عام 2025، لم يُسجل أي إضراب عمالي مرخص، بينما وُجهت تهم «تحريض الشارع» و«تعطيل العمل» لأي محاولات فردية للتوقف عن العمل احتجاجاً على ظروف المعيشة.

استهداف الكوادر النقابية المستقلة

استمرت سياسة الملاحقة الأمنية ضد النقابيين الذين حاولوا طرح أجندات مستقلة. وفقاً لتقارير المرصد السوري لحقوق الإنسان، تعرض نقابيون في قطاعي التعليم والصحة لمضايقات أمنية ونقل تعسفي بسبب انتقاداتهم لآليات توزيع الحوافز والفساد الإداري، مما أدى إلى إفراغ العمل النقابي من كوادره الفاعلة.

التفتت النقابي في مناطق خارج السيطرة

- شمال غرب سوريا: تفتقر النقابات (مثل نقابة المعلمين والأطباء) إلى إطار قانوني يحميها من تدخلات الفصائل العسكرية، حيث تعرضت مقار نقابية للاقتحام والتدخل في قراراتها المهنية خلال 2025.

- شمال شرق سوريا: رغم وجود «اتحاد الكادحين»، إلا أن العمل النقابي هناك يواجه اتهامات بالارتباط العضوي بـ «الإدارة الذاتية»، مع غياب تام لأي حراك نقابي يعارض التوجهات السياسية للإدارة.

التحدي الاقتصادي والعمل النقابي

مع وصول التضخم لمستويات غير مسبوقة في 2025، انصب تركيز النقابات الرسمية على «الأعمال الخيرية» (توزيع سلال غذائية، قروض صغيرة) بدلاً من النضال لتحسين الحد الأدنى للأجور، مما أفقد العمل النقابي جوهره المطلبي وحوله إلى مؤسسة رعاية اجتماعية محدودة القدرات.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في سوريا سنة 2025:

نظراً لبيئة التضييق الأمني وتعدد القوى المسيطر عليها في سوريا، شهد عام 2025 نماذج حية لانتهاكات مست الحقوق النقابية، تنوعت بين الملاحقة القضائية، التدخل الإداري، والترهيب الميداني.

سلاح «النيل من هيبة الدولة» ضد النقابيين

في النصف الأول من عام 2025، سُجلت حالات توقيف بحق أعضاء في نقابة المعلمين ونقابة الأطباء في دمشق واللاذقية، على خلفية منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي انتقدت عجز النقابة عن المطالبة برفع الأجور لتتناسب مع التضخم.

- الانتهاك: استُخدم «قانون الجرائم المعلوماتية» لتوجيه تهم سياسية لنشاط نقابي مهني، مما أدى إلى فصلهم تعسفياً من وظائفهم الحكومية قبل صدور أحكام قضائية.

التعيين القسري في النقابات المهنية

شهدت انتخابات نقابة المحامين (أفرع ريف دمشق وحلب) في عام 2025 تدخلات سافرة من الأجهزة الأمنية لفرض قوائم محددة.

- الانتهاك: تم استبعاد مرشحين مستقلين «أمنياً» رغم استيفائهم للشروط القانونية، مما حوّل العملية الانتخابية إلى مجرد إجراء شكلي لتعيين شخصيات موالية، وهو ما يخالف ميثاق منظمة العمل الدولية بشأن حرية التنظيم.

قمع الحراك المطلبي في شمال غرب سوريا

في المناطق الواقعة تحت سيطرة «هيئة تحرير الشام»، تعرض ناشطون في نقابة المعلمين الأحرار للمضايقات والاحتجاز المؤقت في شهر مايو 2025، وذلك عقب تنظيمهم وقفات احتجاجية تطالب باستقلالية المنهاج الدراسي وصرف الرواتب المتأخرة.

- الانتهاك: تم تهديد الكوادر النقابية بالإغلاق القسري للمقرات بتهمة «شق الصف» والعمل دون ترخيص من «حكومة الإنقاذ".

الهيمنة السياسية في شمال شرق سوريا

رصدت تقارير محلية في الرقة والحسكة قيام «الإدارة الذاتية» بفرض قيود على تشكيل أي روابط عمالية خارج إطار "اتحاد كادحي شمال وشرق سوريا".

- الانتهاك: تم منع عمال في قطاع النفط من تنظيم إضراب سلمي للمطالبة بتحسين شروط السلامة المهنية، وهُدد المنظمون بسحب بطاقاتهم الوافدة أو التعرض للاعتقال بتهمة «التحريض ضد الإدارة".

الفصل التعسفي بذريعة «التقييم الأمني"

استمرت في عام 2025 ممارسة إرسال قوائم من الأجهزة الأمنية إلى المؤسسات العامة تقضي بصرف عمال وموظفين من الخدمة (خاصة في قطاعات الكهرباء والاتصالات) بسبب «ميولهم السياسية» أو قرابتهم من معارضين.

العراق:
تشريعات وممارسات على مقاس النقابة الواحدة

مقدمة:

تعد سنة 2025 مرحلة اختبار حقيقية لاستقرار المنظومة الحقوقية في العراق، حيث وازنت البلاد بين طموحات تعزيز السيادة وإنعاش الاقتصاد وبين تحديات هيكلية تمس جوهر الحقوق والحريات الأساسية. يأتي هذا التقرير ليرصد المشهد الحقوقي والنقابي في ظل بيئة سياسية واجتماعية شديدة التعقيد.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق سنة 2025:

شهد الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق خلال سنة 2025 تقلبات حادة، حيث اصطدمت طموحات الحكومة في الإصلاح الاقتصادي والتحول الرقمي بواقع الاعتماد المفرط على النفط والضغوط الاجتماعية المتزايدة.

المؤشرات الاقتصادية والتبعية النفطية

- الموازنة العامة: سجلت موازنة 2025 (ضمن الموازنة الثلاثية) عجزاً تخطيطياً كبيراً بسبب ارتفاع النفقات التشغيلية ورواتب الموظفين الذين تجاوز عددهم 4 ملايين موظف .

- سعر الصرف: استمرت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت بشكل مباشر على القوة الشرائية للمواطنين، رغم إجراءات «المنصة الإلكترونية» لضبط حركة الدولار .

التنمية والمشاريع الاستراتيجية

برز عام 2025 كعام «طريق التنمية»: المشروع الاستراتيجي الذي يربط ميناء الفاو الكبير بتركيا.

- البنية التحتية: بدأت ملامح الإنجاز تظهر في ميناء الفاو، مما خلق تفاؤلاً حذراً بإمكانية تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط في المستقبل القريب .

- الاستثمار الأجنبي: شهدت سنة 2025 توقيع اتفاقيات كبرى مع شركات دولية (خاصة قطرية وإماراتية وسعودية) في مجالات الطاقة والمدن السكنية الجديدة (مثل مدينة الجواهري والغزلاني).

الواقع الاجتماعي والأزمات الهيكلية

على الصعيد الاجتماعي، واجه العراق في 2025 تحديات معقدة:

- النمو السكاني والبطالة: مع تجاوز سكان العراق حاجز 45 مليون نسمة في 2025، تفاقمت أزمة السكن، وظلت معدلات البطالة بين الخريجين الشباب مرتفعة (تتجاوز 15% رسمياً وأكثر من ذلك واقعياً) .

- أزمة المياه والمناخ: صُنف عام 2025 كواحد من أصعب الأعوام مائياً؛ حيث أدى تراجع تدفقات نهري دجلة والفرات إلى جفاف مساحات واسعة من الأهوار والأراضي الزراعية، مما تسبب بموجات «نزوح مناخي» من الريف إلى المدن .

التحولات الرقمية والشمول المالي

شهد عام 2025 قفزة في «الأتمتة» الحكومية:

- الدفع الإلكتروني (POS): توسعت الحكومة في فرض الدفع الإلكتروني في المؤسسات والقطاع الخاص، مما قلل من الاعتماد على النقد الورقي تدريجياً وساهم في محاربة الفساد المالي الصغير .

الفوارق الطبقية والفقر

رغم الوفرة المالية النفطية، استمرت نسبة الفقر حول حاجز الـ 20-22%، مع تركز الحرمان في المحافظات الجنوبية (المثنى والديوانية). وقد أدى ارتفاع أسعار العقارات في 2025 إلى اتساع الفجوة الطبقية بشكل غير مسبوق في العاصمة بغداد .

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في العراق (رؤية تحليلية 2025)

شهدت المنظومة التشريعية في العراق خلال عام 2025 حراكاً قانونياً مكثفاً غلب عليه الطابع «التقييدي» تحت لافتة «حماية الآداب العامة» و»الأمن السيبراني»، مما خلق فجوة متزايدة بين نصوص دستور عام 2005 وبين التشريعات الفرعية الصادرة.

قوانين القيم» والجدل الاجتماعي

- تعديل قانون الأحوال الشخصية (رقم 188 لسنة 1959): استمر السجال البرلماني والمجتمعي حول التعديلات التي تمنح سلطة أكبر للأوقاف الدينية في قضايا الزواج والميراث. اعتبرت منظمات حقوقية أن هذه التعديلات تقوض مبدأ «المواطنة» وتشرعن زواج القاصرين، مما يمثل تراجعاً عن المكتسبات المدنية.

- قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي: فعلت السلطات في 2025 التعديلات التي جرمت العلاقات المثلية والعبور الجنسي بعقوبات حبس مشددة.

تنظيم الفضاء الرقمي وحرية التعبير

استخدمت السلطات العراقية في 2025 ترسانة من التعليمات والقوانين لضبط المحتوى الرقمي:

- قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية: ركز تطبيق هذا القانون في 2025 على ملاحقة «المحتوى الهابط» والمنتقدين للمؤسسات الحكومية. رصدت تقارير مراسلون بلا حدود استخدام عبارات فضفاضة مثل «زعزعة الاستقرار» لتوقيف ناشطين وصحفيين.

- لائحة تنظيم المحتوى الرقمي: أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات ضوابط جديدة في 2025 تلزم صناع المحتوى بالحصول على رخص رسمية، مما اعتبره مراقبون «مقص رقابة» مسبق على حرية الرأي والتعبير.

المنظومة التشريعية النقابية (جمود قانوني)

ظلت البيئة التشريعية للعمل النقابي في 2025 تعاني من «إرث الماضي":

- قرار 150 لعام 1987: لا يزال هذا القرار (الموروث من العهد السابق) سارياً، وهو الذي يمنع موظفي القطاع العام من تأسيس نقابات، محولاً إياهم إلى «عمال» فقط في التوصيف الإداري دون حقوق نقابية كاملة.

- قانون التنظيم النقابي للعمال: رغم المحاولات البرلمانية في 2025 لتشريع قانون جديد يتلاءم مع معايير منظمة العمل الدولية، إلا أن المصالح السياسية داخل النقابات الكبرى حالت دون إقرار تعددية نقابية حقيقية.

حق التظاهر والتجمع السلمي

ظل مشروع «قانون حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي» حبيس الأدراج البرلمانية في 2025، حيث تعثر إقراره بسبب الخلاف على شرط «الاستحصال على إذن مسبق» بدلاً من «الإخطار»، وهو ما تعتبره الحركات الاحتجاجية وسيلة لشرعنة منع التظاهرات مستقبلاً.

وضع إقليم كردستان التشريعي

شهد عام 2025 تبايناً تشريعياً بين بغداد وأربيل؛ حيث واجه الإقليم ضغوطاً من المحكمة الاتحادية العليا لتعديل قوانين الانتخابات والرواتب، بينما سجلت تقارير حقوقية تراجعاً في حماية «قانون العمل الصحفي» في الإقليم مع تزايد الاعتقالات بموجب قوانين الأمن العام.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في العراق سنة 2025:

شهدت وضعية الحقوق والحريات النقابية في العراق خلال عام 2025 استمراراً للجدل التشريعي والميداني، حيث اصطدمت محاولات التحديث بمنظومة قانونية موروثة تعيق استقلالية العمل النقابي وتحد من فاعليته في حماية الطبقة العاملة.

الازدواجية القانونية والقرار 150

استمر «القرار رقم 150 لسنة 1987» (الموروث من النظام السابق) في تشكيل العقبة الأبرز أمام العمل النقابي في 2025.

- جوهر الأزمة: يمنع هذا القرار موظفي القطاع العام من تأسيس نقابات عمالية، محولاً إياهم إلى صفة «موظفين» تمنعهم من حق التنظيم النقابي، بينما يسمح به لعمال القطاع الخاص فقط.

- الأثر في 2025: أدى هذا الجمود إلى حرمان ملايين العاملين في مؤسسات الدولة من التمثيل النقابي المستقل، مما جعلهم عُرضة لقرارات إدارية أحادية دون وجود هيئة نقابية تدافع عن حقوقهم المطلبية.

التعددية النقابية مقابل «الاحتكار الرسمي"

رغم انضمام العراق إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 المعنية بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، إلا أن التطبيق الفعلي في 2025 واجه تحديات:

- التنازع على التمثيل: استمر الصراع بين «الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق» والاتحادات والمنظمات النقابية المستقلة حول الشرعية والتمثيل في المحافل الدولية والمفاوضات الجماعية.

- التدخل السياسي: رصدت تقارير حقوقية محلية في 2025 تدخلات من قوى سياسية وأحزاب في انتخابات النقابات المهنية (مثل نقابة المعلمين والمهندسين)، بهدف السيطرة على مواردها واستخدامها كأدوات ضغط سياسي.

حق التظاهر والإضراب العمالي

في عام 2025، شهد العراق حراكات مطلبية واسعة، لاسيما من قِبل «الأجراء اليوميين» والمتعاقدين في قطاعي الكهرباء والنفط.

- الانتهاكات الميدانية: واجهت بعض الاعتصامات المطلبية أمام الوزارات إجراءات تضييقية، حيث استُخدمت القوات الأمنية لفض تجمعات عمالية في البصرة وبغداد طالبت بصرف مستحقات متأخرة أو تثبيت الملاك الدائم.

- غياب الحماية القانونية للإضراب: لا يزال القانون العراقي يفتقر إلى نصوص واضحة تحمي المضربين من الملاحقة الإدارية أو الفصل التعسفي، مما جعل المشاركة في الإضراب مغامرة وظيفية في 2025.

وضع النقابات المهنية (المحامين، الأطباء، الصحفيين)

شهد عام 2025 نشاطاً ملحوظاً للنقابات المهنية، لكنه اقترن بضغوط تشريعية:

- نقابة الصحفيين: واجهت انتقادات بشأن دورها في حماية الصحفيين من الاعتقالات بموجب «قانون الجرائم المعلوماتية»، حيث اتُهمت النقابة أحياناً بالتماهي مع الإجراءات الحكومية لضبط المحتوى الرقمي.

- نقابة المحامين: برز دورها في الدفاع عن استقلالية القضاء، لكنها اصطدمت بتعديلات تشريعية حاولت تقليص صلاحياتها في منح رخص ممارسة المهنة لبعض الفئات.

المرأة في العمل النقابي

سجل عام 2025 تراجعاً طفيفاً في تمثيل المرأة في القيادات النقابية العليا، رغم التزام العراق نظرياً بـ «الخطة الوطنية للمرأة». ظلت العوائق الاجتماعية والقانونية تحول دون وصول النساء إلى مراكز صنع القرار داخل الاتحادات العمالية الكبرى.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في العراق سنة 2025:

شهد عام 2025 في العراق تقاطعاً حاداً بين الحراك المطلبي والقيود القانونية والأمنية، مما أنتج نماذج حية لانتهاكات مست الحقوق والحريات النقابية، ومن أبرز هذه الأمثلة:

ملاحقة نقابيي «المهن الصحية» (احتجاجات نيسان 2025)

في أبريل 2025، نظم «تنسيق الملاكات الصحية» تظاهرات كبرى في بغداد والمحافظات للمطالبة برفع التسكين الوظيفي وصرف المخصصات.

- الانتهاك: واجهت القوات الأمنية المحتجين أمام وزارة الصحة بخراطيم المياه والقوة البدنية، وصدرت «أوامر إدارية» بنقل عشرات النقابيين الناشطين إلى مناطق نائية (نقل عقابي) بتهمة «تحريض الموظفين على الإضراب»، وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً لحق التظاهر السلمي المكفول دستورياً [1].

قمع إضراب عمال النفط في البصرة (أيار 2025)

شهد حقل «الرميلة» في البصرة محاولة لتنظيم إضراب جزئي للمطالبة بتحسين شروط السلامة المهنية بعد تكرار حوادث العمل.

- الانتهاك: تدخلت قوة أمنية لفض الاعتصام واعتقلت 5 من ممثلي العمال دون مذكرات قضائية واضحة، واستند التحقيق معهم إلى «قانون مكافحة الإرهاب» بتهمة «تعطيل المنشآت الحيوية للدولة»، مما عكس استخدام القوانين الجنائية لترهيب العمل النقابي المطلبي [2].

التدخل في انتخابات «نقابة المحامين» (آذار 2025)

خلال التحضير لانتخابات فروع النقابة، برزت تدخلات من كتل سياسية نافذة لفرض مرشحين محددين.

- الانتهاك: تم استبعاد عدد من المحامين المستقلين من قوائم الترشيح بحجة «عدم السلامة الأمنية» أو «شمولهم بإجراءات المساءلة والعدالة» بطريقة كيدية، مما قوض استقلالية النقابة وحق أعضائها في اختيار ممثليهم بحرية [3].

تقييد «نقابة المعلمين» ومنع الاجتماعات

في تشرين الأول 2025، منعت السلطات المحلية في إحدى محافظات الفرات الأوسط إقامة مؤتمر نقابي لبحث تردي الواقع التربوي.

- الانتهاك: تذرعت السلطات بـ «عدم الحصول على موافقات أمنية مسبقة»، وهو إجراء غير قانوني للنقابات المجازة رسمياً، مما اعتبره مراقبون محاولة لتدجين النقابة ومنعها من كشف الفساد في عقود الأبنية المدرسية [4].

الفصل التعسفي للأجراء اليوميين في «الكهرباء"

مع نهاية عام 2025، شهد قطاع الكهرباء حملة لإنهاء خدمات المئات من الأجراء اليوميين الذين شاركوا في حراكات نقابية للمطالبة بالتثبيت على الملاك الدائم.

- الانتهاك: تمت عمليات الفصل دون مراعاة لقانون العمل، وبغياب أي دور دفاعي لـ «الاتحاد العام لنقابات العمال» الرسمي، مما كشف عن هشاشة الحماية النقابية للعمال غير المثبتين [5].

الملاحقة الرقمية للنقابيين (قانون الجرائم المعلوماتية)

استُخدمت تعديلات قانون الجرائم المعلوماتية في 2025 لملاحقة رؤوساء لجان نقابية مستقلة في قطاع البلديات.

- الانتهاك: رُفعت دعاوى قضائية ضد نقابيين بسبب منشورات في «مجموعات واتساب» انتقدوا فيها آلية توزيع قطع الأراضي السكنية للموظفين، واعتُبرت كتاباتهم «تشهيراً بالمؤسسات الحكومية" [6].

اليمن:
الحرب تسحق العمال وممثليهم

مقدمة:

تقف سنة 2025 كشاهد مأساوي على تعمق الأزمة الحقوقية في اليمن، حيث تحولت الحقوق والحريات العامة والنقابية من مكتسبات دستورية إلى «أدوات صراع» بين أطراف النزاع المختلفة. ففي ظل حالة «اللاسلم واللاحرب» واستمرار انقسام المؤسسات الوطنية، واجه اليمنيون خلال العام المنصرم قمعاً ممنهجاً استهدف تفتيت ما تبقى من فضاء مدني ونقابي مستقل.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن سنة 2025:

في عام 2025، تعمقت الأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن لتصل إلى مستويات «الانهيار الهيكلي الشامل"، حيث تداخلت آثار الحرب المستمرة مع تداعيات التغير المناخي الحاد وتوقف الصادرات النفطية، مما خلق واقعاً معيشياً كارثياً لليمنيين.

الانهيار النقدي وتلاشي القدرة الشرائية

شهد عام 2025 انقساماً نقدياً حاداً أدى إلى كارثة اقتصادية:

- تدهور الريال اليمني: في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها، وصل سعر صرف الريال أمام الدولار إلى مستويات قياسية (تجاوزت حاجز 2000 ريال للدولار في بعض فترات العام)، مما أدى إلى موجات غلاء غير مسبوقة في أسعار المواد الغذائية والوقود.

- أزمة السيولة: في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، استمرت أزمة السيولة النقدية ومنع تداول العملة الجديدة، مما خلق ركوداً اقتصادياً خانقاً رغم الاستقرار النسبي الوهمي لسعر الصرف .

توقف الرواتب واتساع رقعة المجاعة

بحلول عام 2025، دخل انقطاع رواتب الموظفين الحكوميين (خاصة في شمال البلاد) عامه التاسع:

- الأمن الغذائي: صنف برنامج الأغذية العالمي (WFP) اليمن في 2025 كواحدة من أعلى بؤر الجوع في العالم، حيث بات أكثر من 18 مليون شخص بحاجة ماسة للمساعدات الغذائية للبقاء على قيد الحياة.

- توقف الصادرات: استمر توقف تصدير النفط والغاز من الموانئ الجنوبية نتيجة التهديدات والهجمات، مما حرم ميزانية الدولة من 70% من مواردها، وأدى إلى عجز الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية.

الواقع الاجتماعي والأزمات المناخية

لم تكن الحرب وحدها مصدر المعاناة في 2025، بل برزت التحديات البيئية كعامل نزوح رئيسي:

- النزوح المناخي: شهد عام 2025 فيضانات مدمرة في محافظات (مأرب، الحديدة، وحجة) أدت إلى تدمير مخيمات النازحين وفقدان سبل العيش الزراعية، مما ضاعف أعداد المشردين داخلياً.

- انهيار الخدمات: وصلت المنظومة الصحية والتعليمية إلى حافة الانهيار التام؛ حيث تعمل أقل من 50% من المنشآت الصحية، مع نقص حاد في الأدوية وظهور متزايد للأوبئة مثل الكوليرا وشلل الأطفال.

الجبايات واقتصاد الحرب

في عام 2025، ازدهر ما يُعرف بـ «اقتصاد الظل":

- تم فرض جبايات وضرائب مضاعفة على التجار والمواطنين في مختلف مناطق النفوذ، مما دفع بالعديد من الشركات الصغيرة للإغلاق وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

- استمر استغلال المساعدات الإنسانية كأداة للضغط السياسي أو التوزيع غير العادل، مما حرم الفئات الأكثر احتياجاً من الوصول للغذاء والدواء.

التعليم وعمالة الأطفال

سجل عام 2025 ارتفاعاً مخيفاً في معدلات التسرب من التعليم؛ حيث اضطر مئات الآلاف من الأطفال لترك المدارس والتوجه لسوق العمل أو التجنيد لمساعدة أسرهم في تأمين لقمة العيش، مما يهدد بمستقبل اجتماعي مظلم للأجيال القادمة

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في اليمن (رؤية تحليلية 2025)

تتسم المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في اليمن سنة 2025 بحالة من «التشظي القانوني» والتعطيل الكامل للدستور، حيث استُبدلت النصوص القانونية النافذة بسلسلة من المراسيم السلطوية واللوائح الأمنية التي تخدم أطراف الصراع على حساب المواطن.

موت الدستور وهيمنة «المرازي» والتعاميم

رغم أن دستور الجمهورية اليمنية يكفل نظرياً حريات التعبير والتنظيم، إلا أنه ظل في 2025 معطلاً فعلياً.

- في مناطق سيطرة الحوثيين: استمر العمل بـ «المدونة السلوكية» وتعاميم «المجلس السياسي الأعلى» التي تعلو على القانون. في 2025، تم تشديد التشريعات المتعلقة بـ «الأمن والمخابرات»، مما سمح بمحاكمة المدنيين والناشطين أمام محاكم عسكرية أو محاكم «أمن الدولة» بتهم فضفاضة مثل «الخيانة العظمى".

- في مناطق الحكومة المعترف بها: أدى تعدد الولاءات داخل مجلس القيادة الرئاسي إلى تضارب في تطبيق القوانين، حيث تفرض قوى ميدانية تشريعات خاصة بها (خاصة في ملفات الأراضي والاحتجاز) بعيداً عن إشراف وزارة العدل.

تشريعات «قمع الفضاء الرقمي"

برز عام 2025 كعام لتجريم النشاط الرقمي عبر استغلال قوانين قديمة وتطويعها:

- استُخدم «قانون الجرائم والعقوبات» و»قانون الصحافة والمطبوعات» لعام 1990 لملاحقة المؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي.

- في صنعاء، صدرت لوائح جديدة في 2025 تفرض رقابة صارمة على محلات «شبكات الإنترنت» والمقاهي، وتلزمها بتسجيل بيانات المستخدمين، مما يعد انتهاكاً تشريعياً لحق الخصوصية.

تقويض قانون العمل والحريات النقابية

ظلت المنظومة التشريعية المنظمة للعمل (قانون العمل رقم 5 لعام 1995) حبراً على ورق في 2025:

- تجميد الحقوق المكتسبة: لم تصدر أي تشريعات تعالج أزمة الرواتب المنقطعة، بل شُرعت «إجراءات تأديبية» في مناطق الشمال تقضي بفصل أي موظف يطالب براتبه تحت بند «الإخلال بالوظيفة العامة".

- قانون الجمعيات والاتحادات: تم تعطيل روح هذا القانون من خلال فرض قيود إدارية تجبر النقابات على الحصول على «تصاريح أمنية» دورية لممارسة أي نشاط، مما أفرغ الحق في التنظيم النقابي من محتواه.

الأحكام القضائية كأداة تشريعية (الإعدامات السياسية)

شهد عام 2025 استمرار إصدار أحكام إعدام «مسيسة» بناءً على محاكمات تفتقر لأدنى معايير العدالة. اعتبرت تقارير حقوقية أن القضاء في اليمن تحول في 2025 إلى «مشرّع للعنف»، حيث تُصدر المحاكم أحكاماً بمصادرة أملاك المعارضين بناءً على «تفسيرات اجتهادية» لا صلة لها بالقانون اليمني النافذ.

التشريعات المتعلقة بالمرأة والأسرة

سجل عام 2025 تراجعاً تشريعياً حاداً في حقوق المرأة:

- تم فرض قيود «المحرم» للسفر والتنقل في مناطق واسعة، وهي قيود لا وجود لها في القانون اليمني الأصلي، لكنها أصبحت «قانوناً واقعاً» تفرضه النقاط الأمنية.

- تعثرت كافة الجهود لتعديل «قانون الأحوال الشخصية» لتحديد سن أدنى للزواج، وسط مباركة سلطوية لزواج القاصرات كحل للأزمة الاقتصادية للأسر.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في اليمن سنة 2025:

شهدت وضعية الحقوق والحريات النقابية في اليمن خلال عام 2025 تدهوراً وصفته التقارير الحقوقية بـ "الموت السريري للعمل المدني"، حيث تحولت النقابات من كيانات مطلبية تدافع عن حقوق العمال إلى ساحات للصراع السياسي أو أدوات لتثبيت سلطة الأمر الواقع .

1. مصادرة الاستقلالية و»الحوثنة» الإدارية

في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، استكملت السلطات في 2025 مخطط «تأميم» النقابات:

- فرض قيادات موالية: تم إحلال عناصر عقائدية في الهيئات الإدارية للنقابات الكبرى (المعلمين، الأطباء، والمهندسين) عبر عزل القيادات المنتخبة أو تجميد حساباتها المصرفية .

- المدونة السلوكية: أُلزم النقابيون والموظفون بالتوقيع على «مدونة السلوك الوظيفي»، التي تُجرم العمل النقابي المطلبي وتعتبر المطالبة بالرواتب «خيانة» أو «خدمة للعدوان.

قمع الحراك المطلبي (أزمة الرواتب)

كان عام 2025 عام القمع العنيف لأي حراك نقابي يطالب بمرتبات الموظفين المنقطعة منذ سنوات:

- نادي المعلمين اليمني: استمرت حملات الاعتقال ضد قيادات النادي، وتعرض المضربون عن التدريس للتهديد بالفصل النهائي والاستبدال بـ «متطوعين» موالين للجماعة [1].

- الترهيب الأمني: رُصدت حالات اختطاف لنقابيين من منازلهم في صنعاء وإب بتهمة «التواصل مع جهات خارجية» لمجرد تنظيم وقفات احتجاجية للمطالبة بلقمة العيش [4].

تفتيت العمل النقابي في المناطق الجنوبية

رغم الهامش النسبي للحريات في مناطق الحكومة المعترف بها، إلا أن العمل النقابي في 2025 واجه تحديات هيكلية:

- الانقسام السياسي: سيطر «الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب» (الموالي للمجلس الانتقالي) على المشهد النقابي، مما أدى إلى تهميش النقابات الوطنية وتسييس المطالب العمالية لتخدم أجندات الانفصال أو الصراع المحلي.

- ضعف الحماية القانونية: عجزت النقابات في عدن وحضرموت عن حماية العمال من آثار التضخم وانهيار العملة، حيث تحولت الإضرابات إلى أدوات ضغط سياسي بين أقطاب الحكومة بدلاً من كونها وسيلة لتحسين معيشة العمال .

استهداف العمل النقابي في المنظمات الدولية

برز في 2025 منعطف خطير باستهداف الموظفين المحليين في المنظمات الدولية والأممية:

- مُنع الموظفون اليمنيون من ممارسة أي نشاط نقابي داخلي يحمي حقوقهم المهنية، وتعرض العشرات منهم للاعتقال بتهم «التجسس»، مما خلق حالة من الرعب شلت قدرة الكوادر اليمنية على الدفاع عن حقوقها الوظيفية .

عمالة الأطفال وتآكل الحقوق العمالية

مع غياب الرقابة النقابية في 2025، تفشت ظاهرة "الاستغلال العمالي":

- انعدمت معايير السلامة المهنية في القطاع الخاص، وسجلت معدلات عمالة الأطفال في الورش والمعامل أرقاماً قياسية نتيجة غياب الدور النقابي الرقابي وانشغال الاتحادات بالصراعات السياسية.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في اليمن سنة 2025:

في ظل اتساع رقعة القمع وتعدد سلطات الأمر الواقع، سجل عام 2025 في اليمن انتهاكات جسيمة طالت العمل النقابي، تراوحت بين الإخفاء القسري، والأحكام القضائية الجائرة، والفصل التعسفي.

قضية «نادي المعلمين اليمني» (صنعاء والمحافظات)

استمر في عام 2025 التنكيل الممنهج بقيادات وأعضاء «نادي المعلمين» الذي تأسس للمطالبة بصرف الرواتب المنقطعة منذ سنوات.

- الانتهاك: رُصدت حالات تجديد اعتقال تعسفي وتمديد حبس بحق قيادات في النادي (مثل أبو زيد الكميم وآخرين) بتهم «التخابر» و»إقلاق السكينة العامة".

- الإجراء القسري: تم فصل مئات المعلمين في محافظات صنعاء، إب، وعمران خلال عام 2025، واستبدالهم بـ «متطوعين» موالين، وذلك كعقوبة نقابية على استمرار الإضراب الجزئي عن التدريس.

محاكمات موظفي المنظمات الدولية (يونيو - سبتمبر 2025)

شهد عام 2025 تصعيداً خطيراً ضد الموظفين اليمنيين العاملين في الوكالات الأممية والمنظمات الدولية (مثل اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية).

- الانتهاك: بثت سلطات الأمر الواقع في صنعاء «اعترافات متلفزة» لموظفين تحت الإكراه، تضمنت اتهامات لهم باستهداف العمل النقابي والتعليمي والزراعي في اليمن لصالح «خلايا تجسس".

- الأثر: أدى هذا الترهيب إلى شلل تام في قدرة الموظفين المحليين على المطالبة بحقوقهم الوظيفية أو تشكيل لجان نقابية تحميهم من التوقيف التعسفي.

قمع نقابة الصحفيين اليمنيين (عدن وصنعاء)

تعرض العمل النقابي الصحفي لانتهاكات مزدوجة في 2025:

- في عدن: استمرت السيطرة القسرية لمجاميع مسلحة على مقر نقابة الصحفيين اليمنيين، ومُنع النقابيون من دخول المقر لممارسة أنشطتهم المهنية، مع فرض كيان بديل (نقابة الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين) كأمر واقع سياسي.

- في صنعاء: سجل عام 2025 صدور أحكام قضائية بمصادرة ممتلكات نقابيين صحفيين غادروا البلاد، وتوجيه تهم «الخيانة العظمى» لآخرين لا يزالون في الداخل بسبب كتاباتهم المطلبية.

التدخل في انتخابات «نقابة الأطباء والصيادلة"

شهدت العاصمة صنعاء في أوائل عام 2025 محاولة لفرض هيئة إدارية جديدة لنقابة الأطباء دون انتخابات قانونية.

- الانتهاك: تم اقتحام اجتماع تحضيري للنقابة من قبل عناصر أمنية، وفُرضت قائمة بأسماء موالية كـ «لجنة تسيير أعمال»، مما أدى إلى تجميد العمل النقابي المستقل للأطباء الذين كانوا يطالبون بوقف الجبايات المفروضة على المستشفيات الخاصة والعيادات.

التضييق على «المرأة النقابية"

شهد عام 2025 تراجعاً حاداً في دور النساء النقابيات نتيجة القيود الاجتماعية والأمنية الجديدة (قيد المحرم).

- الانتهاك: مُنعت نقابيات في قطاع التعليم والتمريض من السفر للمشاركة في ورش عمل نقابية دولية في الخارج، بدعوى «عدم وجود محرم»، مما حرم الحركة النقابية النسوية من التمثيل والتدريب الدولي.

سلطنة عمان:
إصلاحات بآفاق واعدة.. في انتظار ازالة القيود على العمل النقابي

مقدمة:

تقف سنة 2025 كعلامة فارقة في مسيرة التحديث العمانية، حيث شهدت سلطنة عمان قفزات نوعية في مأسسة الحقوق والحريات، انطلاقاً من مستهدفات رؤية عمان 2040. ويأتي هذا التقرير ليرصد التحولات التي طرأت على المشهد الحقوقي والنقابي.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في سلطنة عمان سنة 2025:

تحول عام 2025 في سلطنة عمان إلى نقطة «جني الثمار» لسياسات التوازن المالي، حيث انتقلت السلطنة من مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو المستدام وتوسيع قاعدة الرفاه الاجتماعي، مدعومة باستمرار الزخم في تنفيذ رؤية عمان 2040.

الأداء المالي والفائض الميزاني

استمرت السلطنة في تحقيق فوائض مالية في ميزانية 2025 بفضل أسعار النفط المستقرة ونجاح سياسات «خطة الاستدامة المالية»:

- خفض الدين العام: واصلت الحكومة توجيه الفوائض المالية لخفض المديونية العامة، مما أدى إلى رفع التصنيف الائتماني للسلطنة من قبل مؤسسات دولية مثل ستاندرد آند بورز وموديز إلى درجات استثمارية آمنة.

- صندوق الحماية الاجتماعية: شهد عام 2025 التشغيل الكامل والفعال لمنظومة الحماية الاجتماعية، التي صرفت منافع نقدية شهرية (منفعة كبار السن، الطفولة، والأشخاص ذوي الإعاقة)، مما ساهم بشكل مباشر في رفع مستوى المعيشة للأسر العمانية.

التنويع الاقتصادي وقطاع الهيدروجين

برزت عمان في 2025 كقوة إقليمية في الطاقة الخضراء:

- الهيدروجين الأخضر: بدأت ملامح المشاريع الكبرى في الدقم وصلالة بالظهور على أرض الواقع، مع توقيع اتفاقيات مليارية جعلت من السلطنة وجهة عالمية للاستثمار في الطاقة النظيفة عبر شركة هيدروم (Hydrom).

- القطاع اللوجستي والسياحي: سجل «مطار مسقط الدولي» و«ميناء الدقم» أرقاماً قياسية في الحركة التجارية والسياحية، مما عزز من مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

سوق العمل و«سياسة التشغيل»

شهد عام 2025 تحولاً في ملف التوظيف عبر التركيز على القطاع الخاص:

- إحلال الوظائف: استمرت برامج «توطين الوظائف» في القطاعات القيادية والفنية، مع إطلاق مبادرات لتدريب الشباب العماني على مهارات المستقبل (الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني) عبر وزارة العمل.

- دعم ريادة الأعمال: قدمت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) تسهيلات تمويلية وقانونية غير مسبوقة، مما أدى إلى زيادة مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني.

التنمية المستدامة والتحول الرقمي

- المدن الذكية: شهد عام 2025 تقدماً كبيراً في مشروع «مدينة السلطان هيثم»، التي تمثل نموذجاً للمدن المستدامة والذكية التي تراعي جودة الحياة والبيئة.

- الحكومة الإلكترونية: اكتملت رقمنة أغلب الخدمات الحكومية، مما قلل من البيروقراطية وسهّل إجراءات الاستثمار للمواطنين والأجانب على حد سواء.

الاستقرار الاجتماعي والأمن الغذائي

استثمرت السلطنة بكثافة في مشاريع الأمن الغذائي (مثل استزراع الأسماك والصوب الزراعية الحديثة)، مما حافظ على استقرار أسعار السلع الأساسية في عام 2025 رغم التقلبات العالمية، وعزز من شعور المواطن بالأمان المعيشي.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في سلطنة عمان (رؤية تحليلية 2025)

تجلت المنظومة التشريعية في سلطنة عمان خلال عام 2025 كنموذج للمواءمة بين «الأصالة الوطنية» و«المعايير الدولية»، حيث شهد العام اكتمال حزمة من التشريعات التي عززت دولة القانون والمؤسسات.

دستورية الحقوق ومأسسة «الحماية الاجتماعية"

شكل عام 2025 الانطلاقة التشغيلية الكاملة لأهم منجز تشريعي اجتماعي في تاريخ السلطنة الحديث وهو قانون الحماية الاجتماعية:

- الإيجابية: نجح المشرّع العماني في تحويل «الحق في الضمان الاجتماعي» من مفهوم رعائي إلى «حق مكتسب» ومنظم بقانون يضمن كرامة المواطن من الطفولة إلى الشيخوخة عبر صندوق الحماية الاجتماعية.

التحديث الجذري لمنظومة العمل والنقابات

صدرت في عام 2025 اللوائح التفسيرية لـ قانون العمل الجديد، والتي حملت مكتسبات غير مسبوقة:

- الحرية النقابية: منح القانون استقلالية أكبر لـالاتحاد العام لعمال سلطنة عمان في تمثيل العمال أمام أصحاب العمل وفي المحافل الدولية.

- الحماية القانونية: استحدث المشرّع نصوصاً تجرم الفصل التعسفي للنقابيين وتضع شروطاً صارمة لإنهاء الخدمة، مما عزز من الأمان الوظيفي وفعالية الحوار الاجتماعي.

تعزيز الحريات المدنية والتحول الرقمي

شهد عام 2025 نضوجاً في تشريعات الفضاء الرقمي والخصوصية:

- قانون حماية البيانات الشخصية: وفر إطاراً تشريعياً قوياً يحمي خصوصية الأفراد في ظل التوجه الشامل نحو «عمان الرقمية»، مانعاً تغول الجهات التجارية أو التقنية على بيانات المواطنين والمقيمين.

- تسهيلات الجمعيات: أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية ضوابط جديدة سهلت من إجراءات إشهار «جمعيات النفع العام» و«الفرق التطوعية»، مما أعطى دفعة قوية لمشاركة المجتمع المدني في التنمية.

استقلالية القضاء ورقمنة العدالة

استكملت السلطنة في 2025 مشروع "العدالة الناجزة" عبر تحديث القوانين الإجرائية:

- الإيجابية: تعزيز استقلالية المجلس الأعلى للقضاء، واعتماد «التقاضي عن بُعد» والملف الإلكتروني كإجراءات أصيلة في القانون العماني، مما سرّع من وتيرة الفصل في القضايا وحقق مبدأ «الوصول السهل للعدالة".

- الشفافية: مكنت المنظومة التشريعية المحدثة الأفراد من ممارسة حقهم في التظلم الإداري والقضائي بمرونة عالية وفق نظام بوابة القضاء الإلكترونية.

تعزيز حقوق المرأة والطفل

أولى المشرّع العماني في 2025 أهمية خاصة للتشريعات النوعية:

- قانون الطفل: تم تشديد العقوبات التشريعية ضد أي شكل من أشكال الإساءة أو الإهمال، مع تفعيل «لجان حماية الطفل» في كافة المحافظات.

- التمكين السياسي والمهني: دعمت الأنظمة الانتخابية الجديدة للمجالس البلدية ومجلس الشورى حضور المرأة، مما انعكس إيجاباً على تمثيلها في مواقع صنع القرار.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في سلطنة عمان سنة 2025:

تمثل سنة 2025 محطة تاريخية في مسار الحقوق والحريات النقابية في سلطنة عمان، حيث انتقلت المنظومة من مرحلة التنظيم التأسيسي إلى مرحلة "التمكين والشراكة الاستراتيجية"، مدفوعة بصدور اللوائح التنفيذية الكاملة لـ قانون العمل الجديد (الصادر بمرسوم سلطاني رقم 53/2023) والذي بدأ جني ثماره الفصيلية هذا العام .

تعزيز الاستقلالية والتمثيل النقابي

شهد عام 2025 ترسيخاً لاستقلالية الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان واللجان النقابية التابعة له:

- الإيجابية: منح القانون الجديد الصلاحية الكاملة للجان النقابية لتمثيل العمال في المفاوضات الجماعية وتوقيع اتفاقيات العمل دون تدخل إداري مباشر من الجهات الحكومية.

- الأثر: زيادة عدد اللجان النقابية المشهرة في القطاع الخاص، مما عكس ثقة متزايدة لدى القوى العاملة الوطنية والوافدة في دور العمل النقابي .

الحماية القانونية المشددة للنقابيين

برز في 2025 تفعيل «نصوص الحماية» التي منعت ممارسات الضغط ضد النشطاء النقابيين:

- تجريم الفصل التعسفي: حظر القانون بشكل قاطع فصل أي عامل بسبب ممارسته للنشاط النقابي أو عضويته في اللجنة، واعتبر ذلك مخالفة جسيمة تستوجب إعادة العامل لعمله وتعويضه.

- التفرغ النقابي: نُظمت قواعد تفرغ أعضاء الهيئات الإدارية للنقابات لممارسة مهامهم، مع ضمان استمرار صرف أجورهم ومزاياهم الوظيفية، مما سمح بنضوج العمل النقابي المؤسسي.

مأسسة «الحوار الاجتماعي» الثلاثي

أصبح الحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة، أصحاب العمل، والعمال) ممارسة دورية وممنهجة في 2025:

- المشاركة في التشريع: أُشرك الاتحاد العام للعمال في صياغة كافة القرارات الوزارية المتعلقة بسوق العمل، بما في ذلك «منظومة الأمان الوظيفي» وقواعد التوطين.

- لجان التصالح: تفعيل دور لجان التوفيق والمصالحة العمالية التي تضم ممثلين نقابيين، مما ساهم في حل آلاف النزاعات العمالية ودياً قبل وصولها للقضاء.

التوسع في حقوق المفاوضة الجماعية

سجل عام 2025 زيادة ملحوظة في عدد «اتفاقيات العمل الجماعية» الموقعة بين الشركات واللجان النقابية:

- المكاسب العمالية: شملت هذه الاتفاقيات تحسينات في الأجور، بيئة السلامة والصحة المهنية، وساعات العمل، بما يتجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون.

- الحق في الاحتجاج السلمي: نظم القانون «حق التوقف السلمي عن العمل» (الإضراب) كأداة أخيرة للمفاوضة، مع وضع ضوابط واضحة تحمي المنشآت وتضمن حقوق العمال في التعبير عن مطالبهم.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في سلطنة عمان سنة 2025:

الالتفاف على «نصوص الحماية» عبر إنهاء العقود

سجلت بلاغات عمالية في عام 2025 لجوء بعض المنشآت في القطاع اللوجستي إلى «إنهاء عقود العمل» لعمال ونقابيين تحت ذريعة «إعادة الهيكلة الاقتصادية".

- الانتهاك: استخدام ثغرة «الظروف الاقتصادية» للالتفاف على نص القانون الذي يحظر فصل النقابيين، مما اعتبره نقابيون «فصلاً تعسفيّاً مقنّعاً» يستهدف إضعاف القوة التفاوضية للعمال داخل المنشأة.

الكويت:
الحريات النقابية بين الاستمرارية المؤسسية وتحديات المرحلة

مقدمة:

شهدت دولة الكويت خلال عام 2025 تطورات سياسية ومؤسسية عميقة انعكست بوضوح على المجال العام وعلى بيئة الحقوق والحريات، بما في ذلك الحريات النقابية. وقد جاء ذلك في سياق استمرار الترتيبات الاستثنائية التي أعقبت حل مجلس الأمة وتعليق العمل ببعض المواد الدستورية، وهو ما ألقى بظلاله على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وعلى أدوار مؤسسات الوساطة الاجتماعية، ومن بينها النقابات. وفي هذا الإطار، لم يشهد العمل النقابي في الكويت حالة تعطيل أو إلغاء مؤسسي، إذ حافظت المنظمات النقابية على وجودها القانوني واستمرت في ممارسة أدوارها التمثيلية والتنظيمية، غير أن المجال الذي تحركت داخله أصبح أكثر حساسية وأضيق من حيث القدرة على المبادرة والتأثير وربط المطالب المهنية بالقضايا الاجتماعية الأوسع. ومن ثم، فإن تقييم وضع الحريات النقابية في الكويت خلال سنة 2025 يقتضي التمييز بين استمرار البنية النقابية من جهة، وبين تقلص الهامش العملي للفعل النقابي داخل بيئة عامة أكثر انضباطاً من جهة أخرى.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الكويت سنة 2025:

شهدت دولة الكويت خلال عام 5202 استمرار عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة ببنية الاقتصاد الوطني، وباستمرار الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وبالضغوط الواقعة على المالية العامة في ظل ارتفاع الإنفاق الجاري وكلفة الدعم والحماية الاجتماعية. وقد تزامن ذلك مع استمرار الدولة في دفع توجهات الإصلاح الاقتصادي والإداري في إطار "رؤية كويت جديدة 5302"، من خلال السعي إلى تنويع مصادر الدخل، وتحفيز الاستثمار، وتطوير بعض القطاعات والخدمات، وإعادة تنظيم أولويات الإنفاق العام.

وعلى مستوى الأداء المالي، ظل الاقتصاد الكويتي شديد التأثر بعوائد النفط وبالتقلبات المرتبطة بها، في وقت استمرت فيه الميزانية العامة تحت ضغط الرواتب والدعوم وكلفة الالتزامات الاجتماعية. كما بقيت مسألة تمويل العجز وتعزيز الاستقرار المالي من بين القضايا الأساسية المطروحة، وهو ما جعل الإصلاح المالي مسألة متصلة مباشرة بالبعد الاجتماعي وبقدرة الدولة على التوفيق بين الاستدامة المالية وحماية المكتسبات الاجتماعية.

أما على مستوى سوق العمل، فقد برز ملف "تعديل التركيبة السكانية" كأحد أبرز محاور السياسة العامة خلال عام 5202، سواء من خلال توسيع سياسات الإحلال الوظيفي ورفع نسب العمالة الوطنية، أو من خلال مواصلة تنظيم العمالة الوافدة وربط الاستقدام والإقامة باحتياجات السوق ومعايير المهنة والمهارة. ومن منظور نقابي، فإن هذه السياسات لا يمكن تقييمها فقط بوصفها أدوات إدارية أو سكانية، بل يجب النظر إليها أيضاً من زاوية أثرها على التوازن داخل سوق العمل، وعلى شروط العمل اللائق، وعلى الحقوق الأساسية للعمالة الوطنية والوافدة معاً.

وفي البعد الاجتماعي، استمرت كلفة المعيشة والملف الإسكاني والحاجة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية في تشكيل عناصر ضغط واضحة على الأوضاع المعيشية للفئات العاملة وذوي الدخل المحدود والمتقاعدين. وتؤكد هذه المعطيات أن التحولات الاقتصادية لا تبقى محصورة في المجال المالي أو الإداري، بل تمتد مباشرة إلى شروط العيش الكريم والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يجعلها جزءاً أصيلاً من المجال النقابي.

كما ظل ملف الجنسية من أكثر الملفات حساسية خلال عام 5202، بسبب ما يرتبط به من آثار قانونية واجتماعية وإنسانية على الأفراد والأسر المعنيين. وقد أثارت الإجراءات ذات الصلة نقاشاً عاماً حول الضمانات القانونية، ومسارات المراجعة والتظلم، وحدود التوازن بين الاعتبارات السيادية للدولة وبين الأمان القانوني والاستقرار الاجتماعي.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في الكويت (رؤية تحليلية 2025)

شهدت المنظومة التشريعية والمؤسسية في الكويت خلال عام 2025 استمرار العمل في إطار استثنائي انعكس على المجال العام وعلى بيئة الحقوق والحريات. فقد أسهم غياب المؤسسة البرلمانية المنتخبة وتراجع الدور الرقابي والتشريعي في تقليص القنوات المتاحة للتأثير المجتمعي، وهو ما انعكس بدوره على الفاعلين الاجتماعيين، بما في ذلك النقابات، التي كانت تستفيد سابقاً من الحضور البرلماني في إيصال مطالبها أو الضغط من أجل تعديل تشريعات العمل والحماية الاجتماعية.

وفي ما يتعلق بملف الحقوق والحريات العامة، استمرت الدولة في تنظيم المجال الرقمي والخطاب العام من خلال أدوات قانونية وإجرائية ترتبط بأمن الدولة والجرائم الإلكترونية والتنظيم الإعلامي، وهو ما عزز المخاوف بشأن اتساع القيود المفروضة على حرية التعبير والرأي، لا سيما حين يتعلق الأمر بطرح قضايا عامة أو انتقاد سياسات تؤثر في الشأن الاجتماعي والحقوقي. ومن منظور نقابي، لا يقتصر أثر هذه البيئة على الناشطين السياسيين أو الإعلاميين فقط، بل يمتد أيضاً إلى الفاعلين النقابيين، لأن تقلص المجال العام ينعكس بطبيعته على قدرة النقابات على التعبير، وعلى الربط بين المطالب المهنية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية الأشمل.

كما شهد عام 2025 استمرار عدد من الإجراءات والتعديلات التنظيمية المرتبطة بسوق العمل والعمالة الوافدة. ومن أبرز هذه الإجراءات ما يتعلق بتنقل العمالة الوافدة وبالعلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، إلى جانب استمرار تحديث

اللوائح المتعلقة بتوطين الوظائف ورفع نسب العمالة الوطنية في بعض القطاعات. وقد قُدمت هذه التدابير في الإطار الرسمي باعتبارها أدوات لتنظيم السوق، وضبط العلاقة التعاقدية، وتحقيق التوازن وحماية الحقوق. غير أن أثرها العملي ظل موضوع نقاش حقوقي ونقابي، خاصة حين يتعلق الأمر بحرية الحركة، وموقع العامل داخل العلاقة التعاقدية، وحدود التبعية الإدارية لصاحب العمل.

أما في ما يخص الفئات الأكثر هشاشة، فقد بقيت أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، وملفات العدالة المدنية والضمانات القانونية، من القضايا المفتوحة التي تعكس استمرار الحاجة إلى حلول قانونية ومؤسسية أكثر استقراراً وشمولاً.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في الكويت سنة 2025:

اتسمت وضعية الحقوق والحريات النقابية في الكويت خلال عام 2025 بمفارقة واضحة. فمن جهة، استمرت المنظمات النقابية، وفي مقدمتها الاتحاد العام لعمال الكويت والنقابات القطاعية والمهنية، في ممارسة أدوارها التمثيلية والتنظيمية والخدمية، وحافظت على كياناتها القانونية ومقارها ومشاركتها في عدد من المؤسسات والهيئات واللجان ذات الصلة بالشأن العمالي والاجتماعي. وهذا يعكس أن البنية النقابية في الكويت لم تتعرض للتجميد أو الإلغاء، وأن العمل النقابي ظل قائماً داخل الإطار القانوني الوطني.

لكن من جهة أخرى، فإن استمرار المؤسسة لا يعني بالضرورة اتساع هامش الفعل النقابي. فالتحدي الحقيقي خلال عام 2025 لم يكن في وجود النقابات من عدمه، بل في مدى قدرتها على أداء دورها الكامل كفاعل اجتماعي مستقل يربط بين المطالب المهنية وقضايا العدالة الاجتماعية وشروط العمل والحماية الاقتصادية. وقد أسهم السياق السياسي العام، إلى جانب الإطار القانوني القائم، في دفع العمل النقابي نحو قدر أكبر من الحذر والتحفظ، وفي الحد من المساحة المتاحة للتعبير عن المواقف التي قد تُفهم باعتبارها خروجاً عن الوظيفة المهنية المباشرة للنقابات.

وفي هذا السياق، يكتسب الإطار القانوني المنظم للعمل النقابي أهمية خاصة، ولا سيما ما يتعلق بحظر تدخل النقابات في الشؤون السياسية أو الدينية أو الأنشطة الخارجة عن نطاقها المهني. ويُقدَّم هذا التوجه في الإطار الوطني باعتباره وسيلة لحماية الطابع المهني للنقابات، وصون وحدتها، ومنع توظيفها في غير القضايا العمالية. غير أن المقاربة النقابية الأوسع تشير إلى أن الفصل بين "المهني" و"العام" ليس دائماً واضحاً أو بسيطاً، لأن الأجور والحماية الاجتماعية وتنظيم سوق العمل والعدالة في توزيع أعباء الإصلاح كلها قضايا مهنية واجتماعية في آن واحد. ومن ثم، فإن أي تأويل ضيق لهذا الفصل قد يؤدي عملياً إلى تقليص الدور الاجتماعي للنقابات وحصرها في وظيفة إدارية أو خدمية محدودة.

حقوق العمالة الوافدة و "نظام الكفالة"

تظل أوضاع العمالة الوافدة من أهم مؤشرات تقييم الحريات النقابية في الكويت، بالنظر إلى الوزن الكبير لهذه الفئة داخل سوق العمل. ومن المهم في هذا السياق تثبيت أن العمالة الوافدة، بما فيها العمالة المنزلية، مشمولة بحماية قانونية في إطار التشريعات النافذة، كما توجد داخل البنية النقابية آليات مخصصة لمتابعة قضايا هذه الفئة، من بينها مكتب خاص بالعمالة الوافدة قائم منذ سنة 1993، بالإضافة إلى لجان مختصة داخل عدد من النقابات تُعنى بمتابعة أوضاعها واحتياجاتها. وتمثل هذه المعطيات عناصر مهمة في أي تقييم منصف للحالة الكويتية، لأنها تؤكد وجود قنوات مؤسسية لمتابعة قضايا العمالة الوافدة.

غير أن وجود الحماية القانونية والأطر التنظيمية لا يحسم وحده مسألة الحماية الفعلية. فالسؤال الجوهري يظل مرتبطاً بمدى قدرة العمالة الوافدة عملياً على الوصول إلى التمثيل النقابي، والاستفادة من آليات الشكوى والإنصاف، والمشاركة الفعلية في الدفاع عن مصالحها المهنية والاجتماعية في ظروف تكفل المساواة والكرامة وعدم التمييز. كما أن النقاش المرتبط بالإجراءات المنظمة للمغادرة أو بتنظيم العلاقة مع صاحب العمل يعكس استمرار التوتر بين منطق التنظيم الإداري ومنطق الحقوق. فإذا كانت هذه الأدوات تقدم رسمياً باعتبارها وسائل لتحقيق التوازن والاستقرار في سوق العمل، فإن تقييمها من منظور نقابي يظل مرهوناً بأثرها الفعلي على حرية العامل واستقلاله وتوازن العلاقة التعاقدية.

حراك نقابي في القطاع النفطي والخدمي

شهدت بعض القطاعات الحيوية، ولا سيما القطاع النفطي وبعض القطاعات الخدمية، استمراراً للحضور النقابي خلال عام 2025 من خلال طرح المطالب المهنية والاجتماعية ومتابعة أوضاع العاملين. غير أن هذا الحراك جرى داخل بيئة أكثر انضباطاً، وهو ما عزز الطابع الحذر للتحركات النقابية وحدّ من اتساعها. وبالتالي، فإن التحدي في الحالة الكويتية لم يكن في غياب النشاط النقابي، بل في حدود السقف الذي يمكن أن يتحرك داخله هذا النشاط من دون أن يتحول إلى مصدر احتكاك مع الإطار القانوني أو السياسي العام.

وفي مايو 2025، خضعت الكويت للمراجعة الدورية الشاملة في مجلس حقوق الإنسان، وتلقت توصيات تتصل بتطوير الحماية القانونية للحقوق والحريات، بما في ذلك حرية التنظيم والحقوق المدنية والاجتماعية. ورغم تأكيد الدولة على تطوير منظومتها القانونية ضمن إطار الخصوصية الوطنية ومتطلبات الأمن والاستقرار، فإن هذا المسار الدولي يظل مؤشراً على استمرار الاهتمام الخارجي بواقع الحريات العامة وحقوق العمال في البلاد.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في الكويت سنة 2025:

في الحالة الكويتية، لا يتمثل التحدي النقابي فقط في رصد وقائع مباشرة أو معلنة بالمعنى التقليدي للانتهاك، بل أيضاً في قراءة الأثر البنيوي للوضع الاستثنائي على المجال النقابي. فقد أدى تقلص المجال العام وتراجع الدور الرقابي والتشريعي إلى إضعاف البيئة التي تتحرك داخلها النقابات، وإلى الحد من قدرتها على الربط بين المطالب المهنية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى.

كما أسهم الإطار القانوني المنظم للعمل النقابي، من خلال الفصل الصارم بين الوظيفة المهنية للنقابات وبين القضايا العامة، في تضييق الدور الاجتماعي للنقابات وفي تعزيز نزعة الحذر داخل الأوساط النقابية. ويظهر ذلك خصوصاً في ما يتعلق بقدرة النقابات على توسيع خطابها ليشمل قضايا الحماية الاجتماعية، وشروط الإصلاح الاقتصادي، وأوضاع الفئات الأكثر هشاشة داخل سوق العمل.

أما في ما يخص العمالة الوافدة، فإن استمرار وجود أطر قانونية وتنظيمية لم يمنع بقاء تحديات عملية تتعلق بمدى تكافؤ الحماية وإمكانية الوصول الفعلي إلى التمثيل والإنصاف. كما أن الإجراءات المنظمة للتنقل والمغادرة ظلت محل تساؤل حول أثرها العملي على حرية العامل وعلى درجة تبعيته الإجرائية لصاحب العمل. ومن ثم، فإن الانتهاك في هذه الحالة لا يظهر فقط في صورة منع مباشر أو قمع صريح، بل أيضاً في صورة اختلالات بنيوية تحد من المساواة الفعلية في الحماية والقدرة على التنظيم والدفاع عن المصالح.

خاتمة

تكشف حالة الكويت خلال عام 5202 عن واقع نقابي مركب: بنية مؤسسية قائمة ومستقرة من حيث الوجود القانوني والتنظيمي، يقابلها مجال عام أكثر ضيقاً يحد من اتساع الفعل النقابي ومن قدرته على أداء دوره الاجتماعي الكامل. ولذلك، فإن التقييم النقابي المتوازن لا يختزل الحالة الكويتية في صورة قطيعة مع العمل النقابي، كما لا يكتفي بمجرد تثبيت وجود المؤسسات. بل إنه يركز على السؤال الأعمق: إلى أي مدى تستطيع النقابات أن تمارس دورها الكامل كشريك اجتماعي في الدفاع عن الحقوق والكرامة والعدالة الاجتماعية داخل بيئة تتجه أكثر نحو الضبط القانوني والإداري؟

وعليه، فإن التحدي المركزي في الكويت لا يكمن في بقاء النقابة من عدمه، بل في توسيع الهامش الذي يسمح لها بأن تكون فاعلاً حقيقياً في تمثيل العمال، والدفاع عن مصالحهم، والمساهمة في النقاش حول السياسات العامة التي تمس العمل والحماية الاجتماعية والعيش الكريم. وهذا ما يجعل تطوير البيئة القانونية والاجتماعية، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وتوسيع الحماية الفعلية لجميع فئات العمال، ولا سيما العمالة الوافدة والفئات الأكثر هشاشة، من أبرز الأولويات النقابية في المرحلة المقبلة.

البحرين:
تضييقات كل سنة

مقدمة:

تقف سنة 2025 كعام محوري في تقييم مسار الحقوق والحريات في مملكة البحرين، حيث شهدت البلاد محاولات للتوفيق بين الالتزامات الدولية الناشئة عن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026) وبين واقع أمني وتشريعي يثير انقساماً في القراءات الحقوقية.يستعرض هذا التقرير حالة الحقوق والحريات العامة والنقابية خلال العام.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البحرين سنة 2025:

في عام 2025، نجحت مملكة البحرين في تحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الملموس، مدفوعة بنتائج «خطة التعافي الاقتصادي» والالتزام ببرنامج «التوازن المالي»، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالدين العام وتكلفة المعيشة.

الأداء المالي والنمو الاقتصادي

شهد عام 2025 تحولاً إيجابياً في المؤشرات الكلية للمملكة:

- تراجع العجز: اقتربت البحرين من تحقيق «نقطة التعادل» في ميزانيتها بفضل أسعار النفط المستقرة ونمو الإيرادات غير النفطية التي باتت تشكل أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

- القطاع السياحي واللوجستي: سجل مطار البحرين الدولي وميناء خليفة بن سلمان أرقاماً قياسية في الحركة التجارية، مما عزز مكانة المنامة كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية.

سوق العمل وملف «البحرنة"

برز عام 2025 كعام «الحسم» في ملف توظيف المواطنين:

- إحلال الوظائف: كثفت هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) بالتعاون مع صندوق العمل تمكين برامج «البحرنة»، خاصة في القطاعات الطبية والهندسية والتقنية.

- رسوم العمالة: تم إدخال تعديلات على نظام «تصريح العمل المرور» وزيادة الرسوم على العمالة الوافدة لتشجيع القطاع الخاص على توظيف البحرينيين، مما أدى إلى خفض معدلات البطالة بين الشباب إلى مستويات متدنية.

الواقع الاجتماعي والحماية المعيشية

واجه المجتمع البحريني في 2025 ضغوطاً تضخمية، قابلة إجراءات حكومية حمائية:

- علاوة الغلاء: استمر صرف الدعم المالي (علاوة الغلاء) لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مع توسيع قاعدة المستفيدين لتشمل فئات جديدة من ذوي الدخل المحدود.

- الملف الإسكاني: حققت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني قفزة في إنهاء الطلبات الإسكانية عبر برنامج «تمويل» والمدن الجديدة (مثل مدينة سلمان ومدينة خليفة)، مما ساهم في استقرار آلاف الأسر البحرينية.

التحول الرقمي والخدمات العامة

- الحكومة الذكية: وصلت نسبة رقمنة الخدمات الحكومية في 2025 إلى أكثر من 95% عبر بوابة الحكومة الإلكترونية، مما قلل التكاليف الإدارية وسهل المعاملات للمواطنين والمستثمرين.

- التعليم والصحة: شهد عام 2025 استكمال مشروع «الضمان الصحي الشامل» (سيادة)، الذي منح المواطنين مرونة أكبر في اختيار مقدمي الخدمة الصحية بين القطاعين العام والخاص.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في البحرين (رؤية تحليلية 2025)

تتسم المنظومة التشريعية في مملكة البحرين خلال عام 2025 بمحاولة إيجاد توازن دقيق بين تحديث القوانين لتتواكب مع المعايير الدولية والتحول الرقمي، وبين الحفاظ على الأطر الأمنية والسياسية التي تتبناها الدولة منذ عقد مضى.

قوانين العزل واستمرار التضييق السياسي

ظل المشهد التشريعي في 2025 متأثراً بقوة بـ تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الجمعيات الأهلية (المعروفة بقوانين العزل السياسي):

- التحليل: استمر نفاذ القوانين التي تمنع أعضاء الجمعيات السياسية المنحلة (مثل الوفاق ووعد) من الترشح للانتخابات أو العمل في مجالس إدارة الأندية والجمعيات. اعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقاريرها لعام 2025 أن هذه التشريعات تخلق «إقصاءً قانونياً مستداماً» يحد من التعددية السياسية.

التوسع في «العقوبات البديلة» والسجون المفتوحة

في المقابل، شهد عام 2025 توسعاً تشريعياً إيجابياً في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة:

- الإيجابية: أدى صدور مراسيم ملكية بتوسيع نطاق المستفيدين من العقوبات البديلة وبرنامج «السجون المفتوحة» إلى إطلاق سراح مئات المحكومين في قضايا مختلفة.

- الأثر التشريعي: تحول الفلسفة العقابية في البحرين نحو «الإصلاح والتأهيل» بدلاً من الحجز التقليدي، وهو ما أشاد به المجلس القومي لحقوق الإنسان كخطوة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

منظومة «الجرائم المعلوماتية» والرقابة الرقمية

برز في 2025 دور قانون مكافحة الجرائم التقنية كأداة تشريعية أساسية لضبط الفضاء العام:

- التحدي: استُخدمت نصوص القانون لملاحقة مغردين وناشطين بتهم فضفاضة مثل «إهانة هيئة نظامية» أو «نشر أخبار كاذبة تؤثر على السلم الأهلي".

- الخصوصية: رغم وجود قانون حماية البيانات الشخصية، إلا أن الصلاحيات الممنوحة للأجهزة الأمنية في مراقبة المحتوى الرقمي أثارت قلقاً بشأن الحق في الخصوصية وحرية التعبير.

تشريعات سوق العمل و»الحماية الوطنية"

أدخلت هيئة تنظيم سوق العمل (LMRA) تعديلات تشريعية هامة في 2025:

- إلغاء تصاريح العمل المرنة: تم استبدال «التصريح المرن» بنظام «تسجيل العمالة» الذي يربط العامل بمنشأة أو مراكز تسجيل معتمدة، بهدف ضبط العمالة السائبة وتوفير حماية قانونية أكبر للعامل وصاحب العمل.

- البحرنة القسرية: صدرت قرارات وزارية في 2025 تُلزم القطاع الخاص بنسب توطين مرتفعة في مهن تخصصية، مدعومة بتشريعات تفرض رسومًا إضافية على استقدام الأجانب لتلك المهن.

الحقوق المدنية والعدالة الانتقالية

- استقلال القضاء: استمر العمل على رقمنة المنظومة القضائية (المحاكم الإلكترونية)، مما سرع من وتيرة التقاضي، لكن ظلت هناك انتقادات دولية بشأن «ضمانات المحاكمة العادلة» في القضايا ذات الطابع السياسي.

- حقوق المرأة: شهد عام 2025 مراجعة لبعض بنود «قانون الأسرة» لتعزيز حقوق المرأة في الحضانة والنفقة، تماشياً مع اتفاقية سيداو.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في البحرين سنة 2025:

شهدت وضعية الحقوق والحريات النقابية في البحرين خلال عام 2025 حالة من الاستقرار المؤسسي المشوب بتحديات هيكلية وتضييقات ميدانية، حيث حاولت المنظومة النقابية التكيف مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للدولة (مثل «البحرنة» والتحول الرقمي) في ظل سقف محدد.

«البحرنة» كأولوية نقابية وسياسية

برز ملف توطين الوظائف كأهم قضية نقابية في 2025.

- الإيجابية: دعمت النقابات القرارات التشريعية التي تفرض نسب بحرنة مرتفعة في القطاعات الحيوية (البنوك، الاتصالات، والطيران).

- الانتهاك المبطن: رصدت تقارير حقوقية في 2025 أن التركيز على «البحرنة» أدى أحياناً إلى تهميش حقوق العمالة الوافدة، الذين يمثلون غالبية القوة العاملة، وحرمانهم من تمثيل نقابي حقيقي يدافع عنهم ضد تأخر الأجور أو ظروف العمل القاسية.

القيود على حق الإضراب والتجمع

ظل قانون العمل في القطاع الأهلي والقرارات الوزارية الملحقة به في 2025 يفرض قيوداً صارمة على الحراك المطلبي:

- حظر الإضراب: استمر منع الإضراب في «المنشآت الحيوية» (مثل الكهرباء والماء والطيران والنفط)، وتم توسيع هذا المفهوم إدارياً في 2025 ليشمل قطاعات خدمية أخرى، مما أفرغ حق الإضراب من محتواه الفعل.

- الرقابة الأمنية: واجه نقابيون في 2025 استدعاءات أمنية على خلفية تنظيم وقفات احتجاجية «غير مرخصة» أمام بعض المصانع الكبرى للمطالبة بزيادة العلاوات لمواجهة التضخم.

استهداف النقابيين والملاحقة القانونية

شهد عام 2025 حالات تضييق استهدفت كوادر نقابية نشطة:

- الفصل المبطن: رُصدت حالات لجوء شركات كبرى إلى «إعادة الهيكلة» كذريعة للتخلص من نقابيين بارزين، مع صعوبة إثبات الصبغة التعسفية للفصل أمام القضاء العمالي.

- العزل السياسي: طال أثر قانون «العزل السياسي» بعض النقابيين الذين كانت لديهم انتماءات سابقة لجمعيات سياسية منحلة، مما منعهم من الترشح لقيادة الاتحادات العمالية أو الجمعيات المهنية في 2025.

الحقوق المهنية والجمعيات (المحامون والأطباء)

شهدت النقابات والجمعيات المهنية في 2025 صراعاً حول الاستقلالية:

- جمعية المحامين البحرينية: واجهت ضغوطاً تشريعية في أواخر 2025 لزيادة إشراف وزارة العدل على منح رخص المهنة، وهو ما اعتبره المحامون مساساً باستقلاليتهم النقابية.
- الكوادر الطبية: استمر التضييق على أي حراك نقابي طبي يحاول إثارة ملفات تتعلق بجودة الخدمات أو حقوق الأطباء في القطاع الخاص.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في البحرين سنة 2025:

شهد عام 2025 في البحرين تقاطعاً بين محاولات التحديث التشريعي وبين استمرار القيود الهيكلية التي تحد من استقلالية العمل النقابي، وقد رصدت تقارير عمالية وحقوقية عدة نماذج لانتهاكات مست هذا القطاع:

الفصل «الهيكلي» للنقابيين (قطاع الطيران والخدمات)

في النصف الأول من عام 2025، لجأت شركات كبرى في قطاع الطيران والخدمات اللوجستية إلى ما يسمى بـ «إعادة الهيكلة» لتسريح عدد من الموظفين.

- الانتهاك: شملت قوائم التسريح رؤساء وأعضاء في لجان نقابية نشطة طالبت بتحسين عقود التأمين الصحي وزيادة علاوة الغلاء.

- الأثر: اعتبر الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين أن هذه الإجراءات هي «فصل تعسفي مقنّع» يستهدف إضعاف القوة التفاوضية للعمال وتفكيك الكيانات النقابية من الداخل.

التضييق بموجب «قانون العزل السياسي"

استمر أثر قانون العزل السياسي في عام 2025 ليمتد إلى انتخابات الهيئات الإدارية للنقابات والجمعيات المهنية.

- الانتهاك: مُنع نقابيون ومهنيون (أطباء ومحامون) من الترشح لمناصب قيادية في جمعياتهم المهنية بسبب عضويتهم السابقة في جمعيات سياسية منحلّة (مثل الوفاق أو وعد).

- الحالة: رصدت تقارير حقوقية في مايو 2025 استبعاد مرشحين بارزين لانتخابات إحدى النقابات العمالية الكبرى بقرارات إدارية استندت إلى «عدم السلامة الأمنية» المرتبطة بالقانون المذكور.

تقييد التجمع المطلبي (قطاع الإنشاءات)

في أغسطس 2025، حاول عمال في شركات إنشاءات كبرى تنظيم وقفة سلمية احتجاجاً على تأخر صرف الأجور وظروف العمل تحت أشعة الشمس.

- الانتهاك: تدخلت السلطات الأمنية لفض التجمع بحجة عدم الحصول على «ترخيص مسبق» بموجب قانون الاجتماعات العامة.

- الإجراء: تم استدعاء المنظمين (وغالبيتهم من النقابيين) للتحقيق، ووُجهت إليهم تحذيرات من «إثارة الفوضى في المنشآت الحيوية»، مما أدى إلى إلغاء الحراك المطلبي.

التمييز ضد النقابيين المستقلين في «الحوار الاجتماعي"

شهد عام 2025 استبعاداً ممنهجاً لممثلي الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من بعض اللجان الاستشارية الحكومية المعنية بسوق العمل.

- الانتهاك: تم حصر التمثيل العمالي في «الاتحاد الحر» (الموالي للتوجهات الرسمية) في صياغة قرارات تتعلق بـ «نظام التأمين ضد التعطل» و»رسوم العمالة الوافدة".

- النتيجة: اعتبرت منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية أن هذا «التمييز النقابي» يضعف التعددية النقابية ويجعل الحوار الاجتماعي شكلياً وغير متوازن.

الرقابة الرقمية على النشاط النقابي

استُخدم قانون الجرائم المعلوماتية في سبتمبر 2025 لملاحقة نقابيين بسبب محتوى رقمي.

- الانتهاك: تم توقيف نقابي في قطاع الاتصالات بعد نشره «تغريدات» انتقد فيها سياسة الشركة في استبدال الكفاءات الوطنية بعقود خارجية مكلفة.

- التهمة: وُجهت إليه تهمة «نشر أخبار كاذبة تؤثر على المصالح الاقتصادية للشركة»، مما أدى إلى إيقافه عن العمل إدارياً بانتظار المحاكمة.

السعودية:
المركزية المشطة أكبر عائق أمام تحرير الممارسة النقابية المستقلة

مقدمة:

تُعد سنة 2025 مرحلة مفصلية في المشهد الحقوقي والنقابي بالمملكة العربية السعودية، حيث تتزامن مع تصاعد وتيرة تنفيذ «رؤية 2030» وما صاحبها من محاولات لإعادة صياغة الصورة الدولية للمملكة كمركز استثماري ورياضي عالمي. وفي حين تروج الخطابات الرسمية لمنجزات في تمكين المرأة وتحسين مؤشرات التنافسية الاقتصادية، تبرز تقارير دولية وشكاوى عمالية فجوة بين الطموحات التنموية وواقع الحريات الأساسية.

كما شهد عام 2025 في المملكة العربية السعودية مفارقة حادة بين التوسع في المشاريع العملاقة والانفتاح السياحي، وبين تزايد القيود على الفضاءات العامة والعمل النقابي. فمن جهة، استمرت الحكومة في تعزيز الأطر المؤسسية لحقوق الإنسان عبر «الخطة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان» وتحقيق قفزات في مؤشرات ملكية الفكر ومشاركة المرأة في سوق العمل التي وصلت إلى 36.3% في الربع الأول من العام.

وقد تم انشاء "منصة استطلاع" التي تُعد أداة استراتيجية لتعزيز الحوار الاجتماعي ومأسسة المشاورات الثلاثية بما يتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية، عبر إشراك العمال وأصحاب العمل في بناء التشريعات الاقتصادية والتنموية قبل اعتمادها. تسهم المنصة في رفع شفافية وكفاءة البيئة التنظيمية، مما يضمن صياغة سياسات متوازنة تدعم العمل اللائق وتوفر بيئة استثمارية مستقرة تحمي حقوق كافة أطراف الإنتاج. وبذلك، تمثل المنصة نقلة نوعية في الحوكمة التشاركية، محققةً توازناً بين مستهدفات النمو الاقتصادي وضمانات الحماية الاجتماعية للقوى العاملة.

إلا أن هذا المسار الإصلاحي اصطدم في 2025 بملفات حقوقية أبرزها تقديم الاتحاد الدولي للنقابات والاتحاد الدولي للبناء والاخشاب لشكوى ضد الحكومة السعودية لدى منظمة العمل الدولية (ILO) اتهمتها بممارسات ترقى إلى «السخرة» و«العمل القسري» لآلاف العمال المهاجرين في مشاريع الرؤية، مع استمرار غياب الحق في تشكيل نقابات أو المفاوضة الجماعية.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في السعودية سنة 2025:

بالوصول إلى عام 2025، دخلت السعودية المرحلة الأكثر حسمًا في «رؤية 2030»، حيث انتقل التركيز من التخطيط والتشريعات إلى التنفيذ الفعلي والميداني للمشاريع الكبرى، وسط مشهد اقتصادي واجتماعي يتسم بالتحولات الجذرية:

أولاً: المشهد الاقتصادي (مرحلة ما بعد النفط)

- نمو القطاع غير النفطي: استمر القطاع غير النفطي في قيادة النمو الاقتصادي، مدعومًا باستثمارات ضخمة في السياحة، والترفيه، والتصنيع العسكري، والتعدين.

- الاستثمار الأجنبي المباشر: سجل عام 2025 تدفقات استثمارية قوية نتيجة انتقال المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى الرياض، وبدء جني ثمار التسهيلات الضريبية والتشريعية.

- التضخم والقوة الشرائية: واجه الاقتصاد تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف المعيشة والإيجارات (خاصة في الرياض)، مع استقرار معدلات التضخم ضمن نطاقات السيطرة بفضل السياسات النقدية الصارم.

- سوق العمل: شهد عام 2025 انخفاضاً تاريخياً في معدلات البطالة بين المواطنين (تقترب من مستهدف 7%)، مع توسع كبير في وظائف القطاع الخاص التقنية والخدمية.

ثانياً: المشهد الاجتماعي (الانفتاح والهوية)

- تمكين المرأة: تجاوزت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة حاجز الـ 36%، مع وصولها لمناصب قيادية عليا في القطاعين المالي والدبلوماسي.

- جودة الحياة: أصبح التحول الاجتماعي ملموساً من خلال استضافة فعاليات عالمية كبرى، وتطوير البنية التحتية للمدن (مثل «حافلات الرياض» و»مترو الرياض» الذي دخل حيز التشغيل الكامل)، مما غير نمط التنقل والعيش.

- الشباب والتكنولوجيا: برز جيل جديد من رواد الأعمال الرقميين، حيث تصدرت السعودية المركز الأول إقليمياً في تمويل رأس المال الجريء للشركات الناشئة.

- إعادة تعريف الهوية: برز توجه نحو تعزيز الهوية الوطنية السعودية المرتبطة بالثقافة والتراث المحلي، كبديل للنمط المحافظ التقليدي، مع التركيز على «السعودة» في المهن والمهارات.

ثالثاً: التحديات القائمة في 2025

- الاستدامة المالية: الضغط المستمر لتمويل المشاريع العملاقة (مثل نيوم وذا لاين) في ظل تذبذب أسعار النفط العالمي.

- الفجوة الطبقية: تزايد الفجوة بين المستفيدين من طفرة «الرؤية» في المدن الكبرى وبين سكان المناطق الأقل حظاً، مما دفع الحكومة لتطوير استراتيجيات تنمية مناطقية متوازنة.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في السعودية (رؤية تحليلية 2025)

تقف المنظومة التشريعية السعودية في عام 5202 عند تقاطع حرج بين العصرنة القانونية الرامية لجذب الاستثمارات، وبين المركزية السياسية التي تُبقي الفضاء العام تحت رقابة مشددة.

الهندسة التشريعية الجديدة (القوانين الأربعة الكبرى)

اكتملت في 5202 ملامح «الثورة التشريعية» التي أعلن عنها ولي العهد، والتي نقلت القضاء من «الاجتهاد الفقهي» المفتوح إلى «التقنين المدني»

- نظام الأحوال الشخصية: عزز حقوق المرأة في الحضانة والنفقة والطلاق، مقلصاً سلطة «الولي» في جوانب مدنية هامة.
- نظام المعاملات المدنية: وفّر بيئة قانونية متوقعة للمستثمرين والأفراد، مما حدّ من التضارب القضائي.

منظومة العمل والحقوق النقابية (تحت الضغط الدولي)

شكل عام 2025 نقطة تحول قانونية بسبب الضغوط المرتبطة بملف استضافة كأس العالم 2034:

- تعديلات نظام العمل: تم إقرار تحسينات في حماية الأجور وإلغاء بعض قيود نظام الكفالة (مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية).
- التمثيلية النقابية: لا تزال المنظومة التشريعية تمنع تشكيل نقابات عمالية، حيث أوكلت المسائل العمالية إلى «اللجنة الوطنية للجان العمالية» التي تخضع لإشراف وزارة العمل، مما أبقى المملكة في مواجهة الانتقادات رغم الأدوار التي تقوم بها اللجان العمالية وفاعليتها في الحوار الاجتماعي وفي حل عديد الإشكالات العمالية.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في السعودية سنة 2025:

تقف وضعية الحقوق والحريات النقابية في السعودية عام 5202 عند مفترق طرق بين الضغوط الدولية المتزايدة (خاصة مع التحضير لكأس العالم 4302) وبين النموذج السعودي المركزي المشرف على جميع دواليب المملكة بما فيها الممارسة النقابية.

الإطار المؤسسي: اللجان العمالية بدلاً من النقابات

حتى عام 2025، لا تزال المملكة تمنع تشكيل نقابات عمالية بالمعنى التقليدي والمستقل. البديل المتاح هو «اللجان العمالية» التي تخضع لإشراف مباشر من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

رغم ذلك فقد حققت اللجان عدد من المكتسبات تتلخص في الأدوار التالية:

1. الرقابة الميدانية و الإشراف على معايير جودة الحياة السكنية وضمان مطابقتها للاشتراطات الصحية والبيئية الدولية.
2. المشاركة في وضع السياسات التي تضمن كرامة العامل وحقوقه الأساسية خارج نطاق ساعات العمل الرسمي.
3. تحويل دور اللجان من مجرد ‹تنسيق داخلي› إلى ‹رقابة وطنية شاملة› تشمل بيئة العمل والسكن على حد سواء.

ويبقى مزيد توسيع تمثيلية اللجان في سوق العمل حاجة أكيدة لتغطية شرائح عمالية أوسع.

الشكاوى الدولية المرفوعة في 2025

شهد عام 2025 تصعيداً حقوقياً دولياً ضد المملكة في ملف العمالة:

- شكوى منظمة العمل الدولية: في يونيو 2024 وامتداداً لعام 2025، تقدم الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC) بشكوى رسمية ضد السعودية بتهمة «السخرة» واستغلال العمالة المهاجرة.

- المطالب النقابية: تضغط الاتحادات الدولية لربط استضافة الأحداث الرياضية الكبرى بالسماح بتأسيس نقابات مستقلة وإلغاء ما تبقى من عناصر «نظام الكفالة".

مبادرة «تحسين العلاقة التعاقدية» (تطورات 2025)

طورت الحكومة آليات تقنية لتحسين ظروف العمل:

- عقود موثقة رقمياً: إلزامية توثيق العقود لضمان حقوق الأجور وتقليل النزاعات الفردية.

- حرية التنقل الوظيفي: تم توسيع نطاق إلغاء «الخروج والعودة» المرتبط برضا صاحب العمل، لكن الواقع الميداني لا يزال يسجل تجاوزات في قطاعات الإنشاءات والعمالة المنزلية.

قطر:
تآكل الإرث الحقوقي العمالي لكأس العالم

مقدمة:

يستعرض هذا التقرير وضعية الحقوق والحريات العامة والنقابية في دولة قطر خلال عام 2025، وهي السنة التي شهدت محاولات حكومية لدمج مكاسب «إرث كأس العالم» ضمن نسيج المنظومة القانونية الدائمة. وفي حين تواصل قطر تصدر مؤشرات التنمية البشرية والأمان في المنطقة، إلا أن الفجوة لا تزال قائمة بين النصوص التشريعية المتقدمة والممارسات الميدانية، خاصة في مجالي حرية التعبير والتنظيم النقابي.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في قطر سنة 2025:

تقف دولة قطر في عام 2025 في مرحلة "قطف ثمار الرؤية"، حيث انتقلت من مرحلة الإنفاق الضخم على البنية التحتية (مرحلة المونديال) إلى مرحلة العوائد المستدامة، مدفوعة ببدء الإنتاج التجاري من توسعة حقل الشمال للغاز.

أولاً: المشهد الاقتصادي (قوة الغاز والتنويع)

- الطفرة الغازية: بدأ العالم يلمس في 2025 الأثر الفعلي لتوسعة حقل الشمال، مما عزز مكانة قطر كأكبر مصدر للغاز المسال عالمياً، وهو ما وفر سيولة مالية ضخمة استُخدمت لخفض الدين العام وتعزيز أصول «جهاز قطر للاستثمار".

- نمو القطاع غير النفطي: سجلت قطاعات السياحة واللوجستيات والخدمات المالية نمواً مطرداً، حيث استغلت قطر البنية التحتية المتطورة (مطار حمد، ميناء حمد، المترو) لتصبح مركزاً إقليمياً لإعادة التصدير.

- استقرار الميزانية: شهد عام 2025 فوائض مالية مريحة رغم تقلبات أسعار الطاقة، مع استمرار سياسة الإنفاق الحكومي الرشيد الموجه نحو التكنولوجيا والابتكار.

ثانياً: المشهد الاجتماعي (استدامة الإرث)

- نمو القطاع السياحي: تحولت قطر في 2025 إلى وجهة سياحية عائلية ورياضية دائمة؛ إذ استمرت في استضافة بطولات عالمية كبرى، مما رفع معدلات إشغال الفنادق إلى مستويات قياسية مقارنة بفترة ما قبل 2022.

- تطور التركيبة السكانية: استقرت أعداد الوافدين بعد رحيل العمالة المرتبطة بالإنشاءات الكبرى، مع زيادة في «العمالة الماهرة» والخبراء في مجالات الطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي.

- التعليم والصحة: واصلت قطر الاستثمار في «المدينة التعليمية» وتوسيع المرافق الصحية، مع التركيز على جودة الحياة وتوفير بيئة معيشية متطورة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية والاقتصادية في 2025

- تكلفة المعيشة: رغم استقرار التضخم، ظلت تكاليف الإيجار والمعيشة في الدوحة من بين الأعلى في المنطقة، مما يشكل ضغطاً على أصحاب الدخل المتوسط.

- الاستدامة البيئية: واجهت الدولة تحدي الموازنة بين زيادة إنتاج الغاز وبين التزاماتها المناخية، مما دفعها للاستثمار المكثف في مشاريع الطاقة الشمسية واحتجاز الكربون في 2025.

المنظومة التشريعية للحقوق والحريات في قطر (رؤية تحليلية 2025)

تتسم المنظومة التشريعية القطرية في عام 2025 بكونها نموذجاً لـ "القانون الوظيفي"؛ حيث تم تطوير القوانين المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والعمالية لتلبية المعايير الدولية وجذب الاستثمارات، بينما ظلت القوانين المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية محكومة بسقف «الأمن الوطني» والخصوصية الثقافية.
إليك رؤية تحليلية لهذه المنظومة في 2025:

الهندسة التشريعية لقطاع العمل (الريادة الإقليمية)

تعد قطر في 2025 الدولة الأكثر تقدماً في الخليج من حيث «النصوص» التشريعية الخاصة بالعمالة، نتيجة التراكم الذي أحدثه مونديال 2022:

- تفكيك نظام الكفالة: استقرت التشريعات التي تسمح للعامل بتغيير جهة عمله دون «شهادة ممانعة»، مع تفعيل منصات إلكترونية للتقاضي العمالي السريع.

- الحماية من الإجهاد الحراري: تم تحديث القوانين في 2025 لتشمل ساعات حظر عمل أطول، مما جعل التشريع القطري مرجعاً في المنطقة لمواجهة التغير المناخي.

- الحد الأدنى للأجور: استمر تطبيق الحد الأدنى غير التمييزي للأجور، مع نظام «حماية الأجور» الإلكتروني الذي يرصد المخالفات استباقياً.

الحريات العامة والسياسية (بين الدستور والواقع)

رغم وجود مواد دستورية تضمن حرية الرأي والتعبير، إلا أن الإطار التشريعي في 2025 يفرض قيوداً صارمة:

- قانون الأنشطة الإعلامية: يمنح صلاحيات واسعة لوزارة الثقافة لرقابة المحتوى، ويفرض غرامات باهظة على نشر «الأخبار الكاذبة» أو ما يمس «المصالح العليا للدولة»، وهو نص مطاط يُستخدم لتقييد النقد السياسي.

- قانون التجمع السلمي: لا يزال التشريع يتطلب الحصول على تراخيص مسبقة يصعب نيلها، مما يجعل التجمعات العامة شبه منعدمة، مع استبدالها بـ «المجالس» التقليدية التي تخضع لرقابة اجتماعية وأمنية غير رسمية.

منظومة العدالة والحق في التقاضي

- محكمة الاستثمار والتجارة: مثلت نقلة نوعية في 2025 من خلال رقمنة النزاعات التجارية بالكامل، مما عزز «الحقوق المالية» وحمايتها.

- الاستقلالية القضائية: رغم استقلالية القضاء اسمياً، إلا أن تعيين القضاة (وخاصة غير القطريين منهم بعقود مؤقتة) يثير تساؤلات دولية حول مدى قدرتهم على إصدار أحكام في قضايا تمس السلطة التنفيذية أو الشخصيات النافذة.

الحقوق الرقمية والخصوصية

- قانون حماية خصوصية البيانات الشخصية: يعد من بين الأقوى في المنطقة، حيث يلزم الشركات بمعايير صارمة (تشبه GDPR الأوروبي.

- قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية: في المقابل، يمثل هذا القانون «الأداة الأكثر حدة» في تقييد الحريات الرقمية، حيث يجرم المحتوى الذي قد يسبب «فتنة» أو «إساءة للرموز»، مما أدى في 2025 إلى حذر شديد لدى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

الحقوق النقابية (المعضلة المستمرة)

- التشريع القطري في 2025 لا يسمح حتى الآن بتكوين نقابات عمالية مستقلة للوافدين (الذين يمثلون 95% من القوة العاملة).

- يسمح القانون فقط بـ "اللجان العمالية المشتركة"، وهي أجسام استشارية تضم ممثلين عن الإدارة والعمال، لكنها تفتقر قانوناً للحق في الإضراب أو عقد اتفاقيات عمل جماعية ملزمة.

وضعية الحقوق والحريات النقابية في قطر سنة 2025:

تتسم وضعية الحقوق والحريات النقابية في قطر خلال عام 2025 باستقرار نموذج "اللجان المشتركة" كبديل للمنظومة النقابية التقليدية، حيث تسعى الدوحة لتقديم تجربة إصلاحية «مسيطر عليها» توازن بين المتطلبات الدولية وخصوصية التركيبة السكانية.

هيكلية التمثيل العمالي (اللجان المشتركة)

تعتمد قطر في 2025 بشكل كلي على "اللجان العمالية المشتركة" (Joint Committees) بدلاً من النقابات المستقلة:

- تكوينها: تضم ممثلين عن الإدارة والعمال بالتساوي.
- الانتشار: بحلول 2025، توسعت هذه اللجان لتغطي معظم الشركات الكبرى وقطاعات الخدمات، بإشراف مباشر من وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية (ILO).
- القيود: تفتقر هذه اللجان قانونياً إلى الحق في "المفاوضة الجماعية" الملزمة أو حق "الإضراب"، ويقتصر دورها على حل النزاعات الداخلية وتحسين ظروف السكن والعمل.

الحظر النقابي للوافدين

لا يزال التشريع القطري في 2025 يفرق بين المواطن والوافد في العمل النقابي:

- للمواطنين: يسمح القانون للقطريين بتشكيل «جمعيات مهنية»، لكن نشاطها يظل مهنياً واجتماعياً أكثر منه مطلبيًا سياسيًا.
- للوافدين: يُحظر عليهم تماماً تأسيس أو الانضمام إلى نقابات عمالية مستقلة، وهو ما تبرره السلطات بالحفاظ على استقرار سوق العمل والأمن الوطني.

إرث المونديال والرقابة الدولية في 2025

استمرت قطر في 2025 بجني ثمار التعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO)، التي احتفظت بمكتب دائم في الدوحة لمراقبة تنفيذ الإصلاحات:

- نظام حماية الأجور (WPS): شهد تحديثات تقنية في 2025 تتيح الرصد الفوري لأي تأخير في الرواتب، مما قلل من الحاجة للاحتجاجات العمالية الجماعية.
- الشكاوى العمالية: تم تفعيل منصات إلكترونية تتيح للعمال تقديم شكاوى مجهولة المصدر، وهو ما تعتبره الحكومة «بديلاً رقمياً» عن التنظيم النقابي التقليدي.

أمثلة حية عن انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في قطر سنة 2025:

بالرغم من الإصلاحات التشريعية التي أدخلتها قطر بعد مونديال 2022، سجل عام 2025 استمراراً لبعض الممارسات التي تصنفها المنظمات الدولية (مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش) كأمثلة حية على تقييد الحقوق والحريات النقابية والعامة.

1 قمع الاحتجاجات العمالية والترحيل القسري

في ظل غياب حق الإضراب قانوناً، شهد عام 2025 حالات تدخل أمني لفض تجمعات عمالية:

- مثال: في النصف الأول من 2025، قامت السلطات بترحيل عشرات العمال من جنسيات آسيوية بعد تنظيمهم وقفة احتجاجية سلمية للمطالبة بأجور متأخرة لدى شركة مقاولات متوسطة تعمل في مشاريع البنية التحتية بمدينة لوسيل. تم استغلال ثغرة «الإخلال بالأمن العام» لترحيلهم دون منحهم فرصة للتقاضي العمالي.

سقف «اللجان المشتركة» المحدود

تُستخدم اللجان المشتركة كبديل للنقابات، لكنها تظل تحت هيمنة الإدارة:

- مثال: رُصدت حالات في قطاع الخدمات الفندقية خلال 2025 حيث تم تهديد ممثلي العمال في «اللجان المشتركة» بإنهاء عقودهم أو عدم تجديد إقاماتهم إذا ما أصروا على طرح ملفات تتعلق بزيادة الحد الأدنى للأجور أو الاعتراض على ساعات العمل الإضافية غير المدفوعة.

القيود على حرية التعبير للنشطاء العماليين

يواجه أي نشاط نقابي مستقل أو توعوي مخاطر قانونية عالية:

- مثال (قضية مستمرة): استمرار حبس أو التضييق على الأفراد الذين يحاولون تأسيس روابط عمالية غير رسمية خارج إطار وزارة العمل. في 2025، تم رصد تشديد الرقابة الرقمية على مجموعات «واتساب» و»فيسبوك» التي يستخدمها العمال لتنظيم مطالبات جماعية، واعتبرت السلطات بعض هذه الأنشطة تحريضاً على الفوضى بموجب قانون الجرائم الإلكترونية.

التمييز في ممارسة الحق النقابي

- مثال: لا يزال القانون القطري في 2025 يمنع العمال الوافدين (الذين يشكلون أكثر من 90% من قوة العمل) من حق تشكيل نقابات، بينما يُسمح للقطريين فقط بتشكيل جمعيات مهنية. هذا الفصل العنصري في الحقوق النقابية أدى إلى انتقادات واسعة في اجتماعات منظمة العمل الدولية بجنيف عام 2025، حيث اعتبرته المنظمات النقابية الدولية «نظاماً طبقياً في الحقوق».

انتهاكات في قطاع العمالة المنزلية

بسبب طبيعة عملهن داخل المنازل، تظل العاملات المنزليات محرومات من أي تمثيل نقابي:

- مثال: سجلت تقارير حقوقية في 2025 استمرار احتجاز جوازات السفر وحرمان عاملات من يوم العطلة الأسبوعية، مع غياب أي آلية نقابية للوصول إليهن أو حمايتهن، حيث لا تشملهن «اللجان المشتركة» المفعلة في الشركات الكبرى.

خلاصات ختامية

يخلص هذا التقرير، من خلال استعراضه التفصيلي للأوضاع النقابية في عدد من البلدان العربية، إلى أن سنة 2025 شكلت محطة مفصلية في مسار الحقوق والحريات النقابية في المنطقة. فقد كشفت المعطيات الميدانية والتحليلات القانونية الواردة في فصول التقرير عن صورة مركبة تجمع بين مظاهر محدودة للتقدم الاجتماعي في بعض المجالات، وبين استمرار أو تفاقم القيود التي تمس جوهر الحرية النقابية واستقلالية العمل النقابي في عدد من البلدان.

فالمنطقة العربية تعيش اليوم لحظة تاريخية تتسم بتغيرات اقتصادية عميقة وضغوط اجتماعية غير مسبوقة، في ظل أزمات مالية وديون مرتفعة، وتحولات في أسواق العمل بفعل الرقمنة والعولمة، إضافة إلى آثار النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي في عدد من البلدان. وفي مثل هذا السياق، تصبح الحريات النقابية والحوار الاجتماعي أدوات أساسية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية العادلة. غير أن ما يكشفه التقرير هو أن هذه الأدوات لا تزال في كثير من الحالات ضعيفة أو مقيدة أو غير مفعلة بالقدر الكافي.

لقد أبرزت فصول التقرير أن الإطار التشريعي المنظم للعمل النقابي في العديد من الدول العربية يتسم بتناقض واضح بين النصوص الدستورية التي تعترف نظرياً بحرية التنظيم النقابي وبين القوانين والممارسات الإدارية التي تحد من ممارسة هذا الحق عملياً. ففي الوقت الذي تنص فيه غالبية الدساتير العربية على حرية التنظيم النقابي وحق الإضراب، تظهر في التطبيق العملي منظومة من القيود الإجرائية والقانونية التي تجعل ممارسة هذه الحقوق أمراً بالغ الصعوبة.

ومن منظور المعايير الدولية للعمل، فإن الحرية النقابية ليست مجرد مبدأ قانوني مجرد، بل هي حق أساسي من حقوق الإنسان وشرط ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وقد أكدت اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ورقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، أن العمال وأصحاب العمل يجب أن يتمتعوا بالحق في إنشاء منظماتهم بحرية والانضمام إليها دون تدخل من السلطات العامة.

إلا أن قراءة معمقة لما جاء في هذا التقرير تشير إلى أن العديد من التشريعات والممارسات في المنطقة العربية لا تزال بعيدة عن الامتثال الكامل لهذه المعايير. ففي بعض البلدان، يتم فرض قيود قانونية صارمة على تأسيس النقابات أو على شروط تمثيليتها، بينما تُستخدم في بلدان أخرى القوانين الجنائية أو قوانين النظام العام لملاحقة الاحتجاجات العمالية أو الحد من الحق في الإضراب.

كما يبرز التقرير ظاهرة متصاعدة تتمثل في استخدام القوانين المرتبطة بالفضاء الرقمي، مثل قوانين الجرائم الإلكترونية، لملاحقة النقابيين أو النشطاء العماليين بسبب آرائهم أو منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. ويمثل هذا الاتجاه تحولاً نوعياً في طبيعة القيود المفروضة على العمل النقابي، حيث لم يعد التضييق يقتصر على الفضاء الميداني في أماكن العمل أو في الشارع، بل امتد ليشمل الفضاء الرقمي الذي أصبح أحد أهم أدوات التعبئة والتنظيم النقابي في العصر الحديث.

ومن منظور المعايير الدولية لحرية التعبير والحرية النقابية، فإن تجريم التعبير عن المطالب الاجتماعية أو انتقاد السياسات الاقتصادية يتعارض مع المبادئ الأساسية التي تؤكد أن النقابات يجب أن تتمتع بحرية كاملة في الدفاع عن مصالح أعضائها والمشاركة في النقاش العام حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ويكشف التقرير أيضاً عن تفاوت واضح في أوضاع الحقوق النقابية بين البلدان العربية. ففي بعض الدول التي تشهد نزاعات مسلحة أو انقسامات سياسية حادة، مثل اليمن أو ليبيا أو سوريا، يعاني العمل النقابي من حالة شبه شلل نتيجة انهيار مؤسسات الدولة وضعف سيادة القانون. وفي هذه السياقات، تصبح النقابات في كثير من الأحيان رهينة للصراعات السياسية أو عرضة للتهميش، بينما يجد العمال أنفسهم دون حماية فعلية في مواجهة التدهور الاقتصادي والاجتماعي.

وفي المقابل، تظهر في بعض البلدان محاولات لتطوير آليات للحوار الاجتماعي وتعزيز الحماية الاجتماعية، إلا أن هذه الجهود غالباً ما تبقى محدودة أو غير مكتملة في ظل غياب بيئة قانونية تضمن الاستقلال الحقيقي للحركة النقابية.

إن إحدى النتائج الرئيسية التي يبرزها التقرير هي أن التحدي الأكبر الذي يواجه العمل النقابي في المنطقة العربية لا يتعلق فقط بوجود الانتهاكات، بل بطبيعة التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. فالتحولات المرتبطة بالرقمنة والاقتصاد غير المنظم والعمل الهش تطرح تحديات جديدة أمام النقابات، وتفرض عليها تطوير أدوات وأساليب جديدة لتنظيم العمال والدفاع عن حقوقهم.

كما أن التحديات الاقتصادية المتصاعدة، بما في ذلك التضخم المرتفع وتآكل القدرة الشرائية وارتفاع معدلات البطالة، تضع الحركة النقابية أمام مسؤوليات متزايدة في الدفاع عن العدالة الاجتماعية وضمان توزيع عادل لثمار التنمية.

وفي هذا السياق، يبرز الدور المحوري للحوار الاجتماعي كأحد أهم الأدوات لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي تعتمد على مؤسسات قوية للحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والنقابات تكون أكثر قدرة على إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة متوازنة وعادلة.

ومن هذا المنطلق، يؤكد الاتحاد العربي للنقابات أن احترام الحرية النقابية وتعزيز استقلالية النقابات ليسا مجرد التزام قانوني بموجب المعايير الدولية للعمل، بل يمثلان أيضاً شرطاً أساسياً لبناء مجتمعات أكثر ديمقراطية واستقراراً. فالنقابات الحرة والمستقلة تشكل أحد أعمدة الديمقراطية الاجتماعية، وتسهم في تحقيق التوازن بين السلطة الاقتصادية وحقوق العمال.

كما أن تعزيز الحقوق النقابية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. فالتنمية الاقتصادية التي لا تقوم على احترام حقوق العمال ولا تضمن مشاركة النقابات في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية تظل تنمية غير مكتملة ومعرضة لعدم الاستقرار.

وبناءً على ما توصل إليه هذا التقرير من نتائج، يؤكد الاتحاد العربي للنقابات أن المرحلة المقبلة تتطلب جهوداً جدية لإعادة الاعتبار للحوار الاجتماعي وتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحمي الحقوق النقابية في المنطقة العربية.

وانطلاقاً من ذلك، يدعو الاتحاد العربي للنقابات خلال سنة 2026 إلى جملة من الأولويات العملية التي من شأنها تعزيز احترام الحقوق النقابية في المنطقة.

أولاً، ضرورة مراجعة التشريعات الوطنية المنظمة للعمل النقابي في عدد من البلدان العربية لضمان توافقها الكامل مع معايير العمل الدولية، ولا سيما اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 ورقم 98.

ثانياً، وقف استخدام القوانين الجنائية وقوانين الجرائم الإلكترونية لملاحقة النقابيين بسبب نشاطهم النقابي أو آرائهم المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً، ضمان الحق في الإضراب باعتباره حقاً أساسياً من حقوق العمال، وعدم فرض قيود إجرائية أو إدارية تعجيزية تحول دون ممارسته.

رابعاً، تعزيز آليات الحوار الاجتماعي الثلاثي على المستوى الوطني والقطاعي، بما يضمن مشاركة النقابات في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً، توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعمال، خاصة في القطاعات غير المنظمة وفي الاقتصاد الرقمي، بما يضمن الحق في العمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع.

سادساً، دعم بناء القدرات المؤسسية للنقابات وتعزيز استقلاليتها، بما يمكنها من لعب دور فعال في الدفاع عن حقوق العمال والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الختام، يؤكد الاتحاد العربي للنقابات أن مستقبل المنطقة العربية لن يتحدد فقط بقدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي، بل أيضاً بمدى قدرتها على بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق الأساسية في العمل.

فالحرية النقابية ليست مطلباً فئوياً يخص العمال وحدهم، بل هي ركيزة أساسية لبناء مجتمعات ديمقراطية ومستقرة، وضمان أن تكون التنمية الاقتصادية في خدمة الإنسان وكرامته.

التقرير السنوي لانتهاكات الحقوق والحريات النقابية في المنطقة العربية 2025

"الإغراق التشريعي.. عنوانا جديدا للتضييق على الحقوق والحريات النقابية"

التقرير السنوي لانتهاكات الحقوق والحريات النقابية
في المنطقة العربية 2025

"الإغراق التشريعي.. عنوانا جديدا للتضييق على
الحقوق والحريات النقابية"

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

Publisher responsible in law:
Hind Benammar
Executive Secretary
Arab Trade Union Confederation